وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د.الطاهر مولاي – سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تجارب التكامل العربي

دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبين:

- عيساوي قادة
- صايم أحمد

إشراف الأستاذ:

- بن زايد أحمد

لجنة المناقشة:

- الأستاذ: ولد الصديق ميلود ..... رئيسا.
- الأستاذ: بن زايد أحمد ..... مشرفا ومقررا.
- الأستاذ: دريس عبد الصمد ..... عضوا مناقشا.

دفعة 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى من قال ربي فيهما " وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانَا"

صدق الله العظيم.

إلى ملاكي في الحياة إلى منبع العطف والحنان : إلى من كان سر نجاحي أمي الحبيبة .

إلى الذي أنار حياتي ومهد لي طريقي إلى طلب العلم أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من هم جزء في حياتي وبهم تكتمل حياتي، إخوتي وأصدقائي

عيساوي قـــادة

إهـــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

أهدي هذا العمل إلـــــــــى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود "أمي الحبيبة".

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه وأدامه الله لي "أبي الكريم".

إلى إخوتي وأخواتي، إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل.

إلى كل من سقط من قلمي سهوا.

أهدي عملي المتواضع وثمرة مشواري الجامعي.

صايم أحمد

شكـــــر وتقدير

الحمد لله الذي أنار طريقنا و ثبت خطانا

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل و المشرف على هذا العمل الأستاذ بن زايد أحمد الذي قدم لي يد العون ولم يبخل علي بتوجيهاته القيمة جزاه الله كل خير.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان

إلى فريق أساتذة قسم العلوم السياسية

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل، وإلى جميع طلبة العلوم السياسية دفعة ماستر 2017

وإلى الأخ "سفيان" الذي قام بكتابة هذا العمل المتواضع

و إلى الجميع أقول جزاكم الله كل خير على تعبكم المضني وسعيكم الحقيقي.

مقدمـــــة

يعيش العالم عصر التكتلات والتجمعات، وذلك بهدف تنمية وتدعيم القطاعات المختلفة، وصولا إلى تمتين الروابط السياسية والاجتماعية والثقافية في ظل الصراعات والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الوحدات السياسية، حيث يفتح باب العضوية في هذه التكتلات لمجموعة الدول المتجاورة جغرافيا والتي تنتهج فلسفات ونظم اقتصادية متشابهة، أو على الأقل متقاربة يسهل الانصهار والاندماج بين صفوف الدول الراغبة في الدخول في مصفوفة التكامل الاقتصادي، وهو ما دعا الكثير من الدول المتقدمة والنامية إلى المزيد من التكتل الاقتصادي لتشكيل قوى اقتصادية وسياسية عملاقة، للحفاظ على قوة أوضاعها الاقتصادية وامتلاكها لقوة تفاوضية، وزيادة صلابتها وفاعليتها، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد الاتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)....

لقد كانت هناك محاولات عربية عديدة في هذا الإطار، وبدءا من تكوين جامعة الدول العربية التي كان أحد أهم أهدافها تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وإقامة السوق العربية المشتركة، والتي لم تتمخض سوى عن تحقيق (7-8%) خلال عقد الثمانينات.

وإيمانا بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينها، تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981 واتحاد المغرب العربي في فبراير 1989، انطلاقا من السمات المشتركة والروابط المختلفة التي تجمع بلدانها، وهذا ما جرى بنا إلى للبحث في عمق هاتين التجربتين، والتعرف على مختلف جوانبهما بدراسة الفرق بينهما وآفاق مستقبلهما.

أهمية الموضوع:

1. هذا الموضوع مناسب ومهم للدول العربية من أجل تكاملها.
2. تتضمن حلول ومقترحات لإعادة بعث وتفعيل اتحاد المغرب العربي.
3. هذا الموضوع هام لأنه يقدم للباحثين والسياسيين معلومات تتعلق بمسار تطور العلاقات بين اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.
4. كون البحث يتناول ظاهرة تجمع إقليمي لعدد من الدول التي تقع في منطقة إستراتيجية لما تحتويه من مخزون نفطي يعد العمود الفقري للصناعة العالمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف على أهمية التكامل الاقتصادي العربي.
2. تحديد مراحل التكامل والمعوقات التي تواجهه من أجل تفاديها مستقبلا.
3. محاولة الوقوف على الصعاب والتحديات التي وقفت في وجه تطور التجربتين.

مبررات اختيار الموضوع:

مبررات ذاتية:

من بين مبررات اختيارنا لهذا الموضوع، فإن هذا الموضوع يتعلق بالتخصص.

مبررات موضوعية:

1. كون أن هاتان التجربتان تشمل الأبعاد الزمنية الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، مما تجعل الباحث يعيش واقع هذه الدراسة ويلاحظ تطورها يوما بيوم.
2. الفساد الاقتصادي والاجتماعي الحالك في الدول العربية.

3. وباعتبار أن تجربة مجلس التعاون الخليجي يمثل حلقة هامة من حلقات التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

أدبيات الدراسة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل والنتائج المتوصل إليها وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكننا من الإطلاع عليها.

دراسة نايف علي عبيد: تحت عنوان مجلس التعاون الخليجي من التعاون إلى التكامل.

حيث توصل الباحث إلى: أن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت بكل جد أن تخطو خطوات ثابتة ومدروسة، باتجاه التكامل وأن ترسم مستقبلها من خلال الاتفاقية، الاقتصادية الموحدة، وأن الاختبار الحقيقي لمدى إنجاز عملية التكامل الاقتصادي سيكون في مدى التزام هذه الدول وتطبيقها، لما يصدر عن المجلس من قرارات ومراسيم.

جمال عبد القادر مانع: في كتابه اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية) الصادرة عام 2004، حيث تطرق الكاتب لجذور هذه الفكرة الوحدوية ومقوماتها، لم يول اهتماما كافيات لتجربة اللجنة الاستشارية للمغرب رغم أهميتها في أرضية موضوعه كما لم يتعرض لإنجازات ومعوقات التجربة التكاملية في المغرب العربي.

الإشكالية: إن عنوان المذكرة تجارب التكامل العربي دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بتحديد الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى حقق اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي التكامل بينهما؟

وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين؟

وهذا يقتضي منا طرح جملة من التساؤلات التي تجسد إشكالية البحث والتي منها:

1. ما هي العوامل الموضوعية التي أدت إلى تكتل كل من اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي؟
2. ما هي أبرز محطات في مسيرة التكامل للتجربتين التكامليتين؟
3. ما الآفاق المستقبلية للتكتلين الإقليميين؟ وما سبل تجاوز العقبات.

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية السابقة فقد تم صياغة الفروض التالية:

- وجود علاقة وثيقة بين عدد كبير من الخصائص السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، لدول اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي يؤلها على المدى البعيد لتحقي التكامل الاقتصادي.
- كلما زاد التعاون بين دول الخليج العربي، سمح لها بتكوين مواقف موحدة توفر لها قاعدة تفاوضية أفضل أمام الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى.
- إن دول مجلس التعاون قد حققت معظم شروط نظرية العملة المثلى وهي تقارب الهياكل الإنتاجية وارتفاع درجة الانكشاف على التجارة الدولية ومرونة سوق العمل وتقارب معدلات الفائدة والتضخم.

حدود المشكلة البحثية:

- اتحاد المغرب العربي – الإطار المكاني: هي المنطقة التي تمتد من حدود مصر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء جنوبا.

الإطار النظري:

تعريف التكامل: التكامل هو العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد، تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة.

الواقعية: هي مجموعة من الأفكار التي تدور حول المقترحات المركزية الأربعة السياسية الجماعية، الأنانية، الفوضى، القوة (جونتان هاسلام).

الاقترابات:

اقتراب التبعية: هي نظرية في مجال العلوم الاجتماعية مفادها أن الفقر وهدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب يعود سببها إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال، غير أن استحالة النمو بالنسبة لدول الجنوب قد دحضه الإقلاع الاقتصادي الذي حققته النمور الآسيوية في عقد الستينات وفي الصين والهند في عقد الثمانينات.

التنمية: التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل وما تصل إليه من حسن الاستغلال للطاقات التي تتوفر لديها والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل.

الإطار المنهجي:

اعتمدنا على المنهج التاريخي على اعتبار أنه الأنسب لطبيعة الموضوع لكونه يدرس المسار التاريخي التكاملي لاتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي وواقعهما، وقد اعتمدنا على التسلسل التاريخي للتدرج في فصول البحث.

كما اعتمدنا على المنهج المقارن على اعتبار أنه هو الآخر الأنسب لطبيعة الموضوع والذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة بين اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي، حيث أبرزنا أوجه الشبه والاختلاف بينهما بالاعتماد على مجموعة الخطوات وصولا إلى نتيجة علمية.

الإطار المفاهيمي:

التكامل: دمج، تدمج الشركات معا لزيادة حجمها وقد يكون التوسع رأسيا أو أفقيا.

المغرب العربي: هي منطقة تشكل الجناح الغربي من الوطن العربي تتألف من خمسة أقطار، موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا.

الخليج العربي: هو ذراع مائية لبحر العرب يمتد من خليج عمان جنوبا إلى شط العرب شمالا بطول 965 كلم، ومساحته 233.100 كلم^2.

منطقة الخليج العربية: تقع في جنوب غرب آسيا تطل على الخليج العربي ومغطية الأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية، وتتكون من السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، عمان، الكويت، والعراق، وتعتبر جميع هذه الدول ما عدا العراق جزءا من دول مجلس التعاون الخليجي.

تفصيل الخطة:

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة، فقد تم تقسيم البحث إلى 03 فصول بعد المقدمة.

في المقدمة: تناولنا الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد أهمية وأهداف البحث.

في الفصل الأول قمنا بالإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي من خلال تحديد مفهومه وأهدافه ومقوماته، والنظريات المفسرة للتكامل، وكذلك تطرقنا لمفاهيم التنمية الاقتصادية ومستلزمات التنمية العربية.

في الفصل الثاني حاولنا استعراض وتقييم التجربة التكاملية لكل من اتحاد المغرب العربي من حيث النشأة وأهم الإنجازات وواقع التكامل داخل الاتحاد، كما تناولنا هيكل مجلس التعاون الخليجي انطلاقا من منطقة التجارة الحرة وصولا إلى السوق المشتركة وإعطاء نموذج عن التنمية للتجربتين.

الفصل الثالث والأخير تم تخصيصه لدراسة مقارنة بين التجربتين "اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي" مع التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي، وإبراز أهم الخيارات لتجسيد التكامل الاقتصادي لكل من اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي، وذلك بالتطرق إلى ظروف النشأة والإنجازات والتحديات، وأخيرا حول مستقبل هاتين التجربتين.

وفي الختام حاولنا عرض النتائج وتقديم بعض التوصيات.

الصعوبات:

إذ لابد من الإشارة إلى بعض الصعوبات فأقول لا محالة من أن تتعرض الباحث عديد الصعوبات متعلقة أساسا بانعدام الدراسات المقارنة للتجربتين التكامليتين لكل من اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي، من أجل الحصول على المادة العلمية للبحث في الدراسة، كما أن موضوع بحثنا هذا متشابك تاريخيا وسياسيا وقانونيا واقتصاديا إضافة إلى قلة الدراسات العلمية الأكاديمية لهذا الموضوع.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة (التكامل الإقليمي الاقتصادي والتنمية)

- المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي
- المبحث الثاني: النظريات المعتبرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي
- المبحث الثالث: مفاهيم التنمية الاقتصادية ومستلزمات التنمية العربية

تطرق عهد عصبة الأمم لموضوع الإقليمية حيث نص على أنه وباعتبار عصبة الأمم تنظيم عالمي لابد وأن يتعايش مع المنظمات الإقليمية للتعاون في تحقيق أهداف العصبة ومنها بطبيعة الحال الأهداف الاقتصادية.

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد خصص فصلا للتنظيمات الإقليمية، ونص على أن قيام التجمعات أو الوكالات الإقليمية التي تولي اهتماما للعمل الإقليمي المناسب لتحقيق أهداف المنظمة شيء مسموح به، مادام نشاطها لا يتعارض مع هذه الأهداف، وما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد هو أن ميثاق الأمم المتحدة وعلى الرغم من نصه على شرعية الترتيبات الإقليمية فإنه لم يضع لها تعريفا محددا، وقد تجسدت حقيقة الإقليمية كواقع دولي، وهو ما يعبر عنه تكاثر التجمعات والكيانات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار نظام الأمم المتحدة كالمجالس الإقليمية الاقتصادية، أو خارج نطاقها في تجمعات الدول المتقدمة والدول النامية، وحق الدول العربية حديثا والذي يعد "أرنست هانس" من أبرز دعاة هذه النظرية، التي تخلت عن النظرة العالمية وتبنت الجهوية، لكنها حددت شروطا لابد من تواجدها لتحقيق التكامل الإقليمي، ومن بين هذه الشروط:

1/ أن تكون خطة مسار التكامل محددة وظيفيا، بمعنى أن يكون لها معزى اقتصادي للدول المعنية.

2/ أن يكون للقائمين على تجسيد مسار التكامل ثقل في عملية اتخاذ القرار في بلدانهم.

3/ أن يكون هنا قدر من التجانس بين الدول المعنية، وهو الشيء الذي من شأنه تحقيق الإجماع حول الأهداف المتوخاة والوسائل الكفيلة لتحقيقها.

4/ وجوب توفر نوع من التفاهم وتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بمسار التكامل بين سلطات كل الدول المعنية، والعمل على إعادة تشكيل مصالحها بنظرة فوق وطني، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم المركز الجديد للتجمع فوق وطني، بما يتيح لمؤسساته العمل بنوع من الحرية، وهو الشيء الذي سيؤدي في النهاية إلى ترسيخ قناعة مفادها أن وجود مؤسسة إقليمية (غير وطنية)، أقدر على تحقيق مصالحهم بكفاءة أكبر، وبناء عليه تكون التجمعات الإقليمية أقدر على تحقيق هذه الشروط من المنظمات العالمية.

إن الاتجاه الحديث للإقليمية تزعمته أنشطة أقدر على تحقيق هذه الشروط من المنظمات العالمية، إن مفهوم الإقليمية خاصة في التجارة باعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم، وظهرت في نفس الفترة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة الدول الأمريكية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة، وبالتالي ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية على الساحة الاقتصادية الدولية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وكل واحدة من هذه الدول تسعى لتحقيق أهداف معينة.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي

المطلب الأول: مفهوم التكامل وأهدافه

التكامل: هو عملية تطورية ومرحلة لا يتم دفعة واحدة، مثلا "جون غالستنك" التكامل هو العملية التي يشكل فيها طرفين أو أكثر تحالفا أو اتحادا، وعندما تنتهي العملية يكون أمام حالة تكامل وبالمقابل إن انقسم طرف إلى طرفان أو أكثر، فإننا عند انتهاء حالة انقسام نكون أمام حالة من تفكك أو انحلال.[1]

تعريف "ليون لسندبرغ" في دراسة له عن السوق المشتركة الأوروبية، التكامل بأنه العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك إلى اتخاذ القرارات المشتركة في هذه الشؤون أو تفويض أمرها فيها لمؤسسة جديدة".

إن التكامل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي بقدر ما هو توجه أصيل ودائم تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها وحجم مواردها، وتباين دوافعها، وتهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة، ليست بالضرورة كلها اقتصادية بل قد تكون سياسية، اجتماعية وعسكرية، يومكن أن توجز أهم تلك الأهداف في:

1/ الحصول على مزايا الإنتاج الكبير، حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال، والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

2/ تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

[1]/ محسن الندوي، المرجع السابق، ص 98.

3/ تسهيل عملية التنمية الاقتصادية حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر، بعد قيام التكتل، إذ أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.[1]

4/ كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات السياسية الأجنبية.

5/ رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة، نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع الرقعة من ناحية أخرى.

6/ التقليل من الاعتماد على الخارج، وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية .

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي وأشكاله

تتعدى وتتنوع مقومات التكامل الاقتصادي بصفة عامة، كما تختلف من جغرافية إلى اجتماعية قيمية ومصلحية، ويمكن إيضاحها فيما يلي:

1) **الجوار الجغرافي:**

إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون، والتكامل هو واقع تاريخي طبيعي وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك، باتجاه توسيع السوق والتبادلات الاقتصادية، وفيما يتعلق بالعالم العربي مثلا، فهناك تواصل جغرافي متين بين الدول العربية وعلى منطقة شاسعة، لكن وبصدد الحديث عن الدول العربية، نجد أنفسنا أمام مفارقة كبيرة، حيث أنه إذ كان من المعروف أن الجوار الجغرافي بين بلدين أو أكثر يحفز طبيعيا المبادلات فيما بينه أو ما يسمى بالتجارة الجوارية، وذلك قبل قيام أي تكتل أو تجمع تأسيسي بينها، وهذا هو حال العديد من

[1]/ مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، العدد 04، ديسمبر 2013.

المناطق في العالم وفي مقدمتها أوروبا الغربية، التي شهدت ازدهار هذه التجارة قبل قيام هياكل السوق، ونفس الشيء بالنسبة لمنطقة جنوب آسيا بالمقابل.[1]

يمكن القول أن الدول العربية قد سارت ضد التيار بلجوئها إل افتعال كل الحواجز الممكنة للحيلولة دون تسهيل هذا السلوك، والمفارقة هنا هي أن البلدان العربية بقدر ما هي منفتحة على الخارج في إطار علاقات التبعية للمراكز المتقدمة، فهي منغلقة اتجاه بعضها البعض.

2) التجانس الاجتماعي:

يصبح التواصل أو القرب الجغرافي واقع طبيعي مهم، وذو قيمة أكبر عندما تجمع الدول قيد الانتظام خصائص وحدة اللغة، التاريخ، التراث والدين، فتشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ نظرة فوق وطنية بالنسبة للدول قيد التجمع، فهو يشمل تجانس ووحدة في القومية ولا ريب في أنه ليس هناك من الدول التي تتوافر على هذه الشروط، مثل الدول العربية، فهي تشكل أمة واحدة ولغة واحدة وتراث واحد، وتاريخ حافل بالنضال المشترك الذي يشكل الذاكرة الجماعية العربية، وهذه كلها عناصر دافعة لعمل اقتصادي عربي مشترك، بل إلى تكامل اقتصادي عربي راسخ عميق، وعلى هذا المستوى تملك الدول العربية من العناصر ما يجعل أي مشروع تقوم على إنجازه ولو نظريا أكثر قابلية للنجاح.

3) المصلحة المشتركة:

إن التكامل الاقتصادي كمنهج سليم تنتهجه الدول قصد تحسين وتطوير مستوى اقتصادياتها، لابد وأن ينصب على الوصول إلى الهدف المنشود بكيفية مناسبة، بحيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع وإن كانت

[1]/ محسن الندوي، المرجع السابق، ص 23.

الاستفادة في الغالب تكون نسبية، بالنسبة لكل قطاع على حدة، فقد تستفيد دولة في قطاع الزراعة مثلا أكثر من غيرها، وتنفتح أخرى في ميدان الصناعة بنسبة أعلى من مثيلاتها.[1]

والمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن، وعدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى، وإذا وقع مثل هذا الاختلال فعلى الدول المستفيدة أكثر معالجته عن طريق تكاليف للدول المتضررة.

- **أشكال التكامل:**

يتخذ التكامل أشكالا ومستويات عديدة، تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر، وصولا إلى الاندماج الاقتصادي ، وهكذا فإن أشكال التكامل الاقتصادي تتمثل في الآتي:

1/ **تشكل التفصيل الجزئي**: وفي هذا الشكل من التكامل تقوم الدول الأعضاء بالتقليل أو التخفيف من القيود التي تعيق حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة، إضافة إلى التقليل من الحواجز الجمركية دون الإلغاء النهائي للرسوم، وتتخذ من أجل ذلك مجموعة من الإجراءات والقواعد.

2/ **منطقة التجارة الحرة:** ويتم الاتفاق بهذا الشكل بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تريده من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة، ولعل ذلك ما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة، خاصة الدول التي تتميز قيودها التجارية التي تفرضها على غير الأعضاء بالانخفاض، وذلك كوسيلة للدخول إلى باقي الأعضاء.

[1]/ عادل خليفة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، ص 143.

3/ **الاتحاد الجمركي**: في هذا الشكل إضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة، من إلغاء للقيود والتعريفات الجمركية، يتم فرض تعريفة جمركية موحدة للبلدان الأعضاء، في مواجهة بقية العالم، فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية، كأنها دولة واحدة جمركيا.[1]

4/ **السوق المشتركة**: بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة اتجاه الدول الخارجية، فإنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج – العمل ورأس المال – بين الدول الأعضاء في السوق، وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة.

5/ **الوحدة الاقتصادية**: هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، حيث بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع والخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج – العمل ورأس المال – بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.

6/ **التكامل الاقتصادي التام**: هو أرقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام، تحل محل شخصية الدول السابقة وهذا يعني بالضرورة إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها.[2]

[1]/ عادل خليفة، المرجع السابق، ص 145.
[2]/ محسن الندوي، المرجع السابق، ص 25.

المبحث الثاني: النظريات المعتبرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي

دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية:

يقوم منهج دراسة الحالة على الدراسة المتعمقة لوحدة دراسية في أبعادها الكلية دراسة متعمقة، وهو بذلك يتيح رؤية الظاهرة المدروسة في تشابكات مختلفة متغيرة واقعيا، بما يمكن معه تبيين حدود التعميم وجوانب الخصوصية في المقولات النظرية، فتسعى هذه المقالة لاتخاذ محاولات التكامل العربية حالة دراسية لنظريات التكامل استرشادا بما تضعه هذه النظريات ن مفاهيم، وما تهتم به من متغيرات وما تقدمه منن وصفات لتحقيق التكامل تحدد الأولويات والوسائل والإجراءات المتخذة لتحقيق التكامل في الحالة العربية وصولا لنوع الدراسة.

وعليه تبدأ هذه الورقة بتعريف التكامل ثم محاولة تحديد أهم مقولات نظريات التكامل المختلفة والانتقادات التي وجهت إليها، وانطلاقا من هذه النقاط تحاول الورقة تصميم خطة لحالة دراسية لهذه النظريات، تتمثل في محاولات التكامل في المنطقة العربية سواء التكامل الإقليمي أو الوحدة بين دولتين أو أكثر، كما في حالة الوحدة المصرية السورية عام 1961، والوحدة بين مصر والسودان وليبيا عام 1971.[1]

مقولات نظريات التكامل:

لا توجد في الواقع نظرية واحدة للتكامل ولكن هناك عديد من النظريات أو بمعنى أدق الوصفات التي تشرح بطرق مختلفة عملية التكامل، وتختلف فيما بينها في تحديد المتغير أو المتغيرات المستقلة التي تفسر هذا المتغير التابع (التكامل)، ولعل مما يفسر هذا التعدد والاختلاف والغموض المصاحبين لمفهوم التكامل نفسه، المراد تفسيره وعلى أي حال يمكن التعرف على المقولات المختلفة لنظريات التكامل من خلال التعرف على هذه النظيرات وذلك كما يلي:

[1]/ محسن الندوي، الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات ، كلية الحقوق، طنجة، المغرب، ص 98.

المطلب الأول: النظرية الوظيفية

على العكس من النظريات الدستورية التي تعتبر القرار السياسي هو المتغير المستقل في تحديد التكامل، تنظر المدرسة الوظيفية بعين الحذر إلى القرار السياسي والمسائل المتعلقة بالسيادة، فتعتبرها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل، حيث تحرص الدول والسلطات القائمة فيها بشدة على عدم التفريط فيها، وتدعو على التركيز على التكامل في الميادين الفنية والاقتصادية والثقافية التي تتمتع بهذه الدرجة من الحساسية، ومن ثم يميز الوظيفيون بين نوعين من السياسات السياسات العليا وهي تلك الميادين الحساسة المتعلقة بالسيادة، مثل الدفاع والسياسات الخارجية، والسياسات الدنيا وهي الأقل حساسية والأكثر قابلية للاندماج مثل الميادين الاقتصادية والعلمية.

ويعتبر "ديفيد ميتراني" من أهم منظري التكامل الوظيفي، وقد طور أفكاره إبان الحرب العالمية الثانية متفائلا بإمكانية كسر الروابط التقليدية بين السلطة والدولة، وربط المجتمعات المختلفة بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز الدولة والإقليم، وتسعى إلى الكونية حيث عارض "ميتراني" التكامل الاقتصادي، لأنه يؤدي حسب رأيه إلى زيادة قوة البنية التنظيمية الجديدة الإقليمية، وبالتالي يزيد من القدرة على استعمال القوة في العلاقات الدولية، مما ينقل الصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات بين أقاليم الجماهير في الدول المختلفة، وليس فقط شكلا تنظيميا فوقيا، إذ أن هذه المصالح الجماهيرية المنفعية هي الكفيلة بإقامة (مجتمع) دولي متماسك وليس مجرد توقيع الاتفاقيات والمواثيق بين الدول.[1]

[1]/ محسن الندوي، الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات، المرجع السابق، ص 98.

ويرى الوظيفيون أن التكامل في مجالات السياسة الدنيا، والذي يجب أن يكون له مردود منفعي على الجماهير في الدول المتكاملة، سيكفل أن ترتبط الشعوب في الدول المتكاملة سيكفل من المصالح المتبادلة والأنساق المشتركة، ويفرض على القيادات السياسية في هذه الدول انتهاج سياسات رشيدة خالية من العنف، ويدفعها إلى مزيد من التعاون بحيث يصبح تعطيل هذه المصالح بفعل أي توتر في العلاقات بين هذه الدول أو حرب باهظة مما يقلل من إمكانات لجوء القيادة السياسية لهذا الفعل، كما يكفل هذا النهج تعليم الجماهير عبر الدول المختلفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها بطرق تجريبية، ويصبح التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية بدلا من الدخول في متاهات وصراعات السياسات العليا.

وهكذا تعطي المدرسة الوظيفية دورا هاما لجماعات الضغط والجماعات الوسيطة التي تعبر عن مصالح الجماهير في التكامل وتستطيع فرض هذه المصالح على قياداتها، ويأمل الوظيفيون بأن النجاح المتزايد للدول المتكاملة في توسيع نطاق التكامل ومجالاته في السياسات الدنيا، سوف يدفع القيادات السياسية في هذه الدول إلى التكامل والتنسيق في مجالات السياسات العليا، إلى أن يتم التكامل السياسي بين هذه الدول وليس فقط التكامل الاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية الجديدة

عارض الوظيفيون الجدد منطلقات كل من الدستوريين والوظيفيين إلى التكامل، وبدلا من أن يركزوا على القرار الحكومي أو المصالح الجماهيرية الاقتصادية كمدخل للتكامل على اعتبار أن الإرادة السياسية ليست معزولة عن الاقتصاد.

[1]/ محسن الندوي، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، المرجع السابق، ص 99.

وفي حين عارض "ميتراني" التكامل الإقليمي ودعا إلى تكامل على المستوى العالمي، يؤكد "أرنست هانس" وهو من أبرز الوظيفيين الجدد على الإقليمية مقابل العالمية في التكامل من منطلق أن المنظمات الإقليمية أكثر قابلية لإحلال التكامل من المنظمات العالمية بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعات الأقاليم الواحدة، وهو ما تفتقر إليه غالبا المنظمات العالمية التي يتمثل فيها مدى واسع من القيم الثقافية المختلفة.

وينظم الوظيفيون الجدد ومنهم "هانس" إلى التكامل لا باعتباره حالة يتم فيها تحقيق الوحدة السياسية، كما يرى الدستوريون أو قيم ومصالح كما يرى الوظيفيون والاتصاليون، كما سيتضح لاحقا، ولكن يركزون أكثر من ذلك على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث التي تتنافس فيها وتتصارع النخب والمصالح، ومن ثم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحها بمصطلحات وأساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر منه توجها وطنيا خالصا، فالتكامل لدى "هانس" هو العملية التي يكون فيها الفاعلون السياسيون في مختلف المواقع الوطنية مقتنعين بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد، أكبر له مؤسسات ومطالب قانونية على الدول الوطنية السابقة.[1]

وعملية إعادة التوجه هذه من الدولة إلى النظام الإقليمي لا تحدث بطريقة مثالية ودوافع من الإيثار لدى قسم من النخبة المعنية، ولكن بسبب إدراكهم للمؤسسات فوق القومية باعتبارها أفضل الطرق لإشباع مصالحهم العملية ولذا يركز الوظيفيون الجدد على تنمية عملية صنع القرار الجمعي والطريقة التي يغير بها النخب الحكومية وغير الحكومية تكتيكاتهم وتنظيماتهم وفقا لتحولات عملية صنع القرار من المستوى القومي إلى المستوى فوق القومي، فالمسألة لا تتعلق فقط بتسليم مطلق بفوائد التكامل وإمكانية الانطلاق من مجال وظيفي، نجح فيه التكامل إلى مجال آخر وهكذا فحسب، ولكن يتوقف نجاح العملية التكاملية على مدى الاتفاق بين الجماعات

[1]/ محسن الندوي، الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات، المرجع السابق، ص 101.

المنخرطة في عملية التكامل على الأهداف والإجراءات المتبعة في هذه العملية وفي نفس الوقت تمايز المهام المتضمنة من الناحية الاقتصادية مما يضع حدا للمخاوف السياسية التي قد تعرقل التكامل.

وهكذا نجد أن الوظيفيين الجدد قد بنوا نظرياتهم على أسس مشتركة مع رؤية الوظيفيين، خاصة فيما يتعلق بالفصل بين السياستين العليا والدنيا، والانتقال من مجال وظيفي إلى أخر إلى أن يتم التكامل السياسي ولكنهم كانوا أكثر جرأة وواقعية في التأكيد على وزن الإرادة السياسية للنخب في صنع التكامل، ودفع العملية التكاملية وقد اهتموا بالنخبة في مقابل تركيز الوظيفيين على المصالح الجماهيرية كما امتازوا عن الوظيفيين بالتنبيه إلى أهمية الاتفاق القيمي والإجرائي وعملية توزيع المهام داخل مؤسسات التكامل حق لا تتعثر عملية التكامل ويحدث العكس، فتغلب المخاوف والعقبات السياسية على المصالح المشتركة.[1]

المطلب الثالث: النظريات الاتحادية

تعتمد هذه الطائفة من النظريات على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة حيث تقر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية، كما يراها القائمون بالحكم المتناول عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق منافع التكامل المتنوعة بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد المترتبين على الدخول في العملية التكاملية، ويكون الهدف من ذلك هو تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن.

وفي هذا الإطار فإن الدول المتكاملة ترتبط معا بروابط دستورية متينة يصبح معها من وجهة نظر الاتحاديين حصول النزاع والحروب أمرا مستبعدا، ويتشكل في هذا الإطار نوع من الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري وما يكفله من آليات لحل النزاعات بين الوحدات المتكاملة.

[1]/ محسن الندوي، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، المرجع السابق، ص 102.

وتختلف النظريات الاتحادية بحسب درجة استعداد الدول للتخلي عن أجزاء من سيادتهم، إلا أن أبرز هذه الصور من التكامل هي الوحدة الفيدرالية والوحدة الكونفدرالية، وفي النوع الأول الفدرالية يتم ذوبان الشخصيات القومية القانونية لكل من الوحدات المتكاملة في الكيان الجديد، وتقوم في هذا الكيان حكومة واحدة وجيش واحد وسياسة خارجية واحدة على حين تحتفظ الدول المتكاملة بسيادتها، ويقتصر على التكامل في بعض الأمور السياسية أو الاقتصادية والإستراتيجية المحددة.

أما المدخل السياسي للتكامل في هذه الحالات الدستورية فيرجعه الدستوريون إلى وجود تيارات وحدوية داخل التيارات الحاكمة في الدول المتكاملة وفي قطاعات عريضة من شعوبها تملك وسائل الضغط على حكوماتها من أجل تحقيق الوحدة.[1]

[1]/ محسن الندوي، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، المرجع السابق، ص 110.

المبحث الثالث: مفاهيم التنمية الاقتصادية ومستلزمات التنمية العربية

يميل بعض الاقتصاديين إلى الخلط بين مفاهيم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كل حسب منطلقاته الفكرية والاقتصادية ويسود الاعتقاد بأن هذه المفاهيم هي مترادفة في الجوهر وإن كانت هناك فروق جزئية في معنييهما، وأن النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى التنمية الاقتصادية ويرى آخرون أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والدول المتقدمة، ومن هنا فإنهم يرفضونها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

وصل الخلط بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية إلى حد دفع الأمم المتحدة لتحدد هدف "العقد الثاني للتنمية" بتحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي مقدارها 7%، لذلك نرى أن معظم الاقتصاديين عقب تحديدهم لمفهوم التنمية يرمزون على أهدافها ومهامها، لأن تحديد مفهوم التنمية يتعلق بشكل كبير بتحديد الأهداف التنموية من اقتصادية واجتماعية، ولا يمكن الفصل في كثير من الأحيان بين المفهوم والأهداف.

وبالرغم من أن الأمم المتحدة بدأت في أواخر الستينات بالتراجع تدريجيا عن نظرتها الضيقة لمفهوم التنمية الاقتصادية عندما حددت أحد أهم أهداف العقد الثاني للتنمية تحقيق مضطرد في رفاهية الفرد، وفي توزيع عادل لثمار التنمية وفي قولها بأنه إذا بقيت امتيازات غير معقولة وغنى فاحش وظلم اجتماعي، عندها تكون عملية

التنمية قد فشلت بالرغم من ذلك ما أن حاولت أن ترسم أهدافا كمية حتى وجدناها من جديد تحديد زيادة سنوية في الناتج القومي مقدارها 7% خلال سنوات الستينات يقابلها زيادة سنوية مقدارها 3.5% في متوسط الفرد على افتراض نمو سكاني معدله 2.5 في السنة.

ومن الملاحظ أنه لا يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بشكل موضوعي يلقى قبول جميع المهتمين فنجد بأنه بقدر ما تختلف آراء الكتاب لما يجب عليه أن تكون أهداف التنمية بقدر ما تأتي تعاريفهم لمفهوم التنمية متباينة وبالرغم من ذلك رأينا في الآونة الأخيرة بعد أن أصبحت التنمية من أهم المشاكل المطروحة على الدول وأحد قضايا القرن الواحد والعشرون، بروز تيار من علماء الاقتصاد تدعمهم الأمم المتحدة ينظرون إلى التنمية الاقتصادية على أساس أنها مفهوم أو سع وأشمل بكثير من مفهوم النمو الاقتصادي، فالتنمية تشمل بالإضافة إلى النمو الاقتصادي تقليصا في عدد العاطلين عن العمل وفي عدد السكان الفقراء، وتحسينا في توزيع الثروات والدخل وتلبية الحاجات الأساسية للناس، والعدالة الاجتماعية للإنسان.[1]

من هنا فإن التنمية الاقتصادية تعني إجراء تغيير أيضا في البنى السياسية والاجتماعية والثقافية الموجودة في معظم الدول النامية، وهي تشمل الحاجات الأساسية غير المادية كالحق في التحصيل العلمي وحق تقرير المصير والمشاركة في أخذ القرارات التي لها علاقة مباشرة بالمواطنين.

ولقد ساهم العديد من الاقتصاديين العرب في تحديد مفهوم للتنمية أمثال يوسف صايغ، عادل حسين، نادر فرجاني، علي خليفة الكواري، بتشديدهم على التنمية العربية في كتاباتهم وأبحاثهم التي أخذت بعين الاعتبار الثقافة العربية والواقع العربي السياسي والاجتماعي، إضافة للموارد المالية والبشرية، وتوصلوا إلى الاعتماد على النات العربية ضمن إطارها القومي فضلا عن أهمية تعميم الديمقراطية والمشاركة الشعبية في القرارات التنموية.[2]

[1]/ محسن الندوي، الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات، المرجع السابق، ص 111.
[2]/ جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، كلية الحقوق، عنابة، الحجار، 2004، ص 94.

المطلب الثاني: ركائز التنمية

هي الرد الحقيقي على التخلف وعلى العوامل التي كانت سببا للتبعية، وساعدت على استمرارها وهي تمثل مجموعة الشروط الواجب توافرها في بلد ما لتحقيق عملية التنمية ويقول الدكتور سعد فتح الله بأن هناك شروط عامة يمكن أن تعتمد في جميع البلدان التابعة للتخلص من حالة الارتباط بالخارج كحالة مختلفة عن الحالات الأخرى، ويفترض أن تكون هذه الشروط موضوعية وممكنة التحقيق وفقا لإمكانات البلدان المختلفة المعروفة بالاستناد إلى الفهم السليم لواقعها الاقتصادي والاجتماعي، فهناك من يحدد هذه الشروط ب"توافر طليعة سياسية مقاتلة وزعامة تاريخية بارزة في لحظة تاريخية مواتية وفي مسرح جيو سياسي ملائم"، وهذه الشروط لا تعدو أن تكون أحكاما ذاتية وليس موضوعية يمكن الاستناد إليها في جميع البلدان وهي تسعة شروط:

الشرط الأول: التنمية تتطلب معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي كضرورة أولى تدفع باتجاه وضع الخطى على طريقها.

الشرط الثاني: رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية كافة مع التركيز على القطاعات الإنتاجية وإعادة توزيع القوى العاملة والاستقلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

الشرط الثالث: أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضعها السياسات والإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة.

الشرط الرابع: وهو يتعلق بعملية الخلق والإبداع وهنا يتوجب تغيير طريقة الاعتماد على الخارج في الحصول على التقنية ووضع الأسس الكفيلة بتطوير التقنية المحلية المستخدمة في الإنتاج، وهنا يتوجب تدخل الدولة من

خلال توجيهها هذه العملية ومن خلال تعبير المؤسسات التعليمية والبحثية بالشكل الذي يعمل على تحفيز الخلق والإبداع التقنيين.

الشرط الخامس: يتعلق بتغيير وتطوير بعض المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في دفع الاستقلال التنموي إلى الأمام ومن أهمها المؤسسات المالية والنقدية التي تمتلك دورا فاعلا في تشجيع الادخار المحلي وتوفير متطلبات العملية الإنتاجية منه مما يقلل من الاعتماد على الخارج في تمويل التنمية.

الشرط السادس: الخاص بالسيطرة على الموارد الطبيعية المحلية من خلال تأميمها وتحديد كيفية استغلالها أي تخليصها من سيطرة الشرطات الأجنبية عليها.

الشرط السابع: فينحصر بالعمل على تغيير السلوك الاستهلاكي للأفراد والذي أدى إلى تبذير الموارد المتاحة وزيادة الارتباط بالخارج.[1]

الشرط الثامن: وهو يتصل بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة.

الشرط التاسع: ضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة وعدم تذبذبها لضمان الاستقرار في تنفيذها لبلوغ الأهداف المرسومة بدقة ووضوح.

إن التنمية كعملية تستهدف إنهاء حالة التخلف ودفعه باتجاه التقدم الاقتصادي أي تعني التخلص من التبعية للسوق العالمي وزيادة الدخل القومي، وهي لا يمكن نجاحها من دون تحقيق استقلال اقتصادي وانسجام وتكامل بين القطاعات وهذين العاملين يشكلان ركائز التنمية كما يلخصها لنا الدكتور عبد الهادي.[2]

[1]/ جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 96.
[2]/ عادل خليفة، المرجع السابق، ص 149.

المطلب الثالث: واقع التنمية العربية

أخذت الدول العربية تهتم بموضع التنمية الاقتصادية وإن كانت الجهود القطرية لهذه التنمية تتفاوت بين دولة وأخرى تبعا للدولة ووعيها لأهمية التنمية والتي تتنوع وتتباين أيضا تبعا للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد العربية.

وبالرغم من أن العديد من الدول العربية وخاصة البترولية منها تتمتع بموارد مالية هائلة، قد حققت قفزات كبير على صعيد التنمية الاقتصادية، إلا أن التنمية العربية الشاملة بقيت منقوصة بل غائبة ويدل على ذلك حالة التردي التي يعيشها الإنسان العربي واستمرار التفتت والتشرذم في العالم العربي، والتخلق الحاصل والذي يدفع بالعرب إلى هوة سخيفة قد تجعل منهم أكثر الشعوب البسيطة تخلفا في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وإذ كانت هذه حال شعوب العالم الثالث عامة فإن الإمكانيات المتوفرة في المنطقة العربية لإتمام عملية التنمية الاقتصادية بجميع جوانبها تجعلنا نتساءل عن مدى الهدر الحاصل وعن مدى ضياع فرص التنمية العربية.

إن الموقف العربي يتصف بهدر الإمكانية والعمل العربي متراخ على محاوره الثلاث: الدولي، القومي والقطري.... وإن تبعية العرب لدول الغرب المصنعة تزداد والتعاون بينهم يتدهور ولا يتفق الغايات مع العربية.

الفصل الثاني:

النشأة وأهم الإنجازات التي مرت بها التجربتين التكامليتين

المبحث الأول: اتحاد المغرب العربي

المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثالث: واقع التنمية في كل من دول مجلس التعاون الخليجي ودول اتحاد المغرب العربي

إن فكرة المغرب العربي ليست وليدة القرن الحاضر بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، وقد عرفت المنطقة المغاربية المحاولات الوحدة المتكررة على مدى التاريخ ابتداء من عهد الملك البربري "ماسينيسا" ثم "يوغرطا" ثم في الفترة الأولى للحكم الإسلامي وانتهاء بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطية والمحدون أثناء قيام الدولة الموحدية والانضمام إلى الخلافة العثمانية، لكن هذه المحاولات المتكررة لم يكتب لها النجاح لأنها كانت مركزة على استعمال القوة للغزو وبسط النفوذ، هذا فضلا على أن دافعها كان إما الأزمات الاقتصادية أو الدوافع الدينية أو المتطلبات السياسية أو التحولات الاجتماعية، وكيفما كان الحال فإن الوحدة كانت الوسيلة الوحيدة لوضع حد للتهديد الخارجي الذي كانت تتعرض له سواحل المنطقة المغاربية، فضلا عن التهديد الداخلي المتمثل في التناحر بين الدويلات والخلافات بين الحكام واقتتالهم في بعض الأحيان، كما تشهد على ذلك الأحداث التاريخية وما يبرز من خلال هذه المشاهد الوحدوية أنها كادت أن تحول الأقطار المغاربية إلى دولة واحدة في عدة مشاهد من التاريخ.

من أشهر هذه المشاهد المشهد الذي سيطرت فيه الدولة الموحدية على جميع أقطار المغرب العربي سنتي 1160 – 1212م، وإذ كانت الدولة الموحدية فرضت وجودها بكل عظمة إلا أنها لم تلبث أن ضعفت واقتصر نشاطها على التنافس فيما بينها مما ساعد على ضياع الأندلس والقضاء على آخر معاقل المسلمين بسقوط غرناطة عام 1492م، الأمر الذي سمح للبرتغال والإسبان بمهاجمة السواحل والتوغل فيها ترتب عليه الاستنجاد بالدولة العثمانية.[1]

[1]/ توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل، مجلة دراسات تاريخية سياسية من منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2006.

المبحث الأول: اتحاد المغرب العربي

المطلب الأول: نشأة اتحاد المغرب العربي

إعلان الاتحاد:

وقع قادة أقطار المغرب العربي في السابع عشر من شهر فبراير سنة 1989 معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي إيذانا ببدء المسيرة المشتركة لمواجهة مختلف المشاكل والتحديات الداخلية وخارجيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وأمنيا مواجهة جماعية، وتثار في هذا المجال العديد من التساؤلات لعل أهمها:

ما هي الخطوات التحضيرية التي اتخذت قبل التوقيع على الوثيقة المؤسسة للاتحاد؟

انطلق الحدث التاريخي في القمة المغاربية التي عقدت في مدينة مراكش عاصمة الموحدين في الفترة 16 – 17 من شهر فبراير 1989، فيما اعتبرت بمثابة المرحلة النهائية في قيام الاتحاد المغاربي وفيما اعتبر بمثابة المؤتمر التأسيسي للاتحاد حيث وقع القادة المغاربة الخمسة على وثائق ثلاثة وهي:

- إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات مقترحات لجانها الفرعية.
- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.[1]

وفيما يخص إعلان قيام المغرب العربي، نجده قد أشار إلى ما يجمع شعوب المنطقة من "وحدة الدين واللغة والتاريخ وحدة الأماني والتطلعات والمصير"، وتجسيدا للإرادة التي عبر عنها قادة المغرب العربي في قمة "زرالدا" التاريخية، ونظرا للتحولات الجارية على المستوى الدولي والتحديات التي تواجه الدول وشعوب المنطقة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتطلب منهم المزيد من التضامن وتكثيف الجهود من أجل تحقيق

[1]/ سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1993، ص 61.

الهدف المنشود كما أكد الإعلان على رغبة الدول المغاربية في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينهما في مختلف المجالات.[1]

وأوضح الإعلان عن إنشاء اتحاد المغرب العربي يشكل دعامة أساسية نحو الوحدة العربية ودعم العمل المشترك مع بقية الدول الإفريقية الشقيقة قصد ازدهار القارة الإفريقية، أطلق القادة المغاربة الخمسة إعلانهم التاريخي لشعوبهم والعلم "بمعونة الله وباسم شعوبنا نعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متضافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية وكتلة متواصلة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانيات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان، ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته.

وتحقيقا لهذه الأهداف أبرمنا هذه المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته".

أهداف اتحاد المغرب العربي:

أهداف سياسية:

إنه من الأهداف السياسية والدولية للاتحاد تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها وهو بذلك يهدف إلى "تمنين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض".[2]

ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقه إذ يساعدها على مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها، نتيجة أية محاولة تهدف إلى تمزيق الاتحاد وإشاعة الانقسام كذلك، فإن الاتحاد هو الذي يكفل الدولة المغاربية المحافظة على استقلالها كما تساهم في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية

[1]/ جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 79.
[2]/ المادة 2 من معاهدة الاتحاد.

ولهذا السياق انتهجت الدولة الأعضاء سياسة مشتركة في مختلف الميادين التي تهدف بها إلى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي وطيد بينها يقوم على أساس الحوار.[1]

الأهداف الأمنية والدفاعية:

ولتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف، تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد في ميدان الدفاع على "صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء"، ولاشك أن هذا المبدأ من المبادئ العامة في العلاقات الدولية يرتبط ارتباطا وثيقا بموضع مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وسوف نتناوله تفصيلا عند دراستنا لمبادئ الاتحاد.

ففي ميدان الدفاع يجب الإشارة إلى أن الاتحاد المغاربي انفرد دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة ببعد خارجي وداخلي أي أنه انفرد بالحديث عن أمن الدول الأعضاء وضد التهديدات الخارجية صراحة وعن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء.

وانطلاقا مما ورد في معاهدة إنشاء الاتحاد من مضامين تتصل بصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء لاسيما ما تقضي به المواد الثانية والثالثة والرابعة عشر والخامسة عشر من المعاهدة، تجد الاتحاد المغاربي أكثر طموحا في النص على قضية حساسة جدا وهي التحسب للعدوان الخارجي، وهي مسألة معقولة ولكن الخطوة الأكثر طموحا أمن النظم الحاكمة، وهذا ما يتضح من نص المادة الرابعة عشر حيث تنص على: "كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى".

[1]/ جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 92.

لكن الأهم من هذه المضامين ما ورد في المادة الخامسة عشر التي تتعلق بأمن النظم الحاكمة حيث تنص على: "تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي".[1]

وقد جاء هذا بوضوح ليس أمن الدولة فقط بل أمن النظم حيث ينص على: "كما تتعهد بامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى".

- **التنمية الاقتصادية:**

قضت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في إحدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها[2]. ولاشك أن هذا الهدف مرتبط إلى حد كبير بالهدف السياسي ومن شأنه تقوية أواصر الأخوة بين شعوب تلك الدول ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية:

- تطوير القطاع الصناعي على رأس علمي حديث.
- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية.
- إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين البلدان المغاربية في إطار التنظيم المغاربي، وعلى ذلك يجب توحيد أسس التعامل النقدي والهيكل الضريبي بغرض حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.
- تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العالمية لتحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادي المغاربي.

[1]/ جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 93.

[2]/ المادة 2/2 من معاهدة الاتحاد وقد قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في هذا الشأن إنشاء اتحاد مدفوعات عربي يتولى مهمة منح القروض والعمليات التجارية والحسابات الجارية بين البلدان العربية.

ومن هنا نؤكد على مسألة العمل الجماعي وخاصة في مراحل النمو الاقتصادي سواء على الصعيد الإقليمي والعربي أو الدولي ولذلك يؤمن التعاون الاقتصادي المغاربي حل مشكلة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ويساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلدان المغاربية، ومن ثم البلدان العربية في رحاب الوحدة العربية الشاملة.[1]

أهداف ثقافية:

وفي هذا المجال تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة على إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستوحاة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية حيث تعتبر من ضمن الوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية وإنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين البلدان المغاربية.

وما يلاحظ هنا على أنه من خلال هذه الأهداف يمكن القول بأن الاتحاد المغاربي لا يستثني أي مجال من مجالات التعاون، حيث نجده يركز على التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والأمنية والدفاعية والاقتصادية والثقافية كمجالات أساسية للاتحاد ورغم أن معاهدة إنشاء الاتحاد قد وضعت هذه الأهداف نصب أعين الدول الأعضاء لكنها لم تخصص بندا تحدد فيه المبادئ الواجب إتباعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف مثلما تفعل الوثائق المنشئة لتنظيمات مماثلة، هي الآن المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد المغاربي وتلزم بها الدول الأعضاء وتعمل على أساسها لتحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها.[2]

[1]/ أحمد مراد، التكامل والتنسيق الصناعي بين الأقطار العربية، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد 1 و2، يونيو 1975، ص 345..

[2]/ محضر اجتماع اللجنة الفرعية المغاربية للتربية والثقافة والإعلام المحرر في نواقشط بتاريخ 1988/09/22..

المطلب الثاني: واقع التكامل في الاتحاد المغاربي

إن الدوافع المساعدة على تحقيق التكامل هي العوامل الداخلية التي تعتبر في حد ذاتها مكسب لاتحاد المغرب العربي حيث تزداد أهميتها عندما تقارنها بتلك الموجودة في الوحدة الأوروبية لذا فإنها تكون لا محال المحرك لأقطار المغرب العربي للمضي قدما في تجسيد فكرة الوحدة، التي ظلت تراود المواطن المغاربي منذ سنين عدة تفرضها عوامل اللغة والدين والتاريخ المشترك والمصلحة المشتركة.

وفيما يتعلق بشروط البيئة الداخلية فإننا نقصد بها الأسس والمقومات التي يجب أن تتوفر عند قيام أية وحدة مغاربية أو تجربة تكاملية بين أقطار المغرب العربي، إذ بدونها لا يمكننا التحدث عن محاولات تكاملية.

والشروط الداخلية للوحدة التكاملية المغاربية لا تختلف كثيرا عن غيرها في التجارب الوحدوية الأخرى وبالأخص في تجربة السوق الأوروبية المشتركة.[1]

ويمكن حصر هذه الشروط فيما يلي:

1. الموقع الجيو استراتيجي:

الملاحظ هنا أن الشيء الذي تتميز به منطقة المغرب العربي عن العديد من المناطق الأخرى في العالم هو وجودها في وسط مركز قارتين، فهناك القارة الأوروبية تقابلها من الناحية الشمالية في الضفة الغربية الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، والقارة الإفريقية تحده من الجنوب إذ هي القاعدة الخلفية والإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي فمنطقة المغرب العربي تشكل جغرافيا على غرار المشرق العربي، أهمية كبيرة في الإستراتيجية الدولية للقوى العظمى إذ أنه يمثل جزءا لا يتجزأ من مصلحة الدولة الصناعية الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فالاهتمامات

[1]/ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، ص 170.

السياسية والاقتصادية والعسكرية للقوى العظمى والكبرى، أصبحت تنصب أساسا حول منطقة المغرب والمشرق العربيين.

كل هذا يعني أن منطقة المغرب العربي تشكل العمق الجيو إستراتيجي للقارة الأوروبية والوطن العربي كله.

2. وحدة الدين واللغة:

إن الوحدة الدينية تشكل عاملا أساسيا وهاما بقيام الاتحاد وذلك لأسباب تاريخية لكون منطقة المغرب العربي بوصفها الحالي من صنع الإسلام لاعتناق الشعوب المغاربية الدين الإسلامي منذ أربعة عشر قرنا من الزمان، ثم أن هذه الشعوب مرتبطة ببعضها البعض وغير منفصلة، فالدين الإسلامي يعتبر دعامة أساسية للوحدة المغاربية.

ومن استقرائنا للدساتير يتضح لنا بجلاء أن كافة الدساتير المغاربية قد أكدت ارتباط شعوب المنطقة بالدين الإسلامي، مما يعد بلا شك دعامة أساسية للاتحاد وتأتي اللغة العربية إلى جانب الدين الإسلامي من بين العوامل التي تساعد على قيام اتحاد المغرب العربي.

ومن المعروف أن اللغة وسيلة أو أداة للتعامل والتفاهم بين أفراد جامعة ما تجعل الناطقين بها جماعة متميزة عن الآخرين، وتؤدي إلى خلق شعور عام بينهم وعن طريقها يتم نقل التاريخ المشترك لأفراد هذه الجماعة.

فما هو أثر الوحدة اللغوية كعامل من العوامل التي تساعد على قيام الاتحاد المغاربي؟

إن دخول اللغة العربية إلى منطقة المغرب العربي وانتشارها فيها مرتبط بانتشار الإسلام، واعتناق سكان هذه المنطقة الإسلام وإيمانهم به وبمضي أكثر من نصف قرن من بدء الدعوة المحمدية، أصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة في منطقة المغرب العربي ومن ثم أصبحت اللغة العربية ترتبط بالإسلام ارتباطا وثيقا وهذا ما يفسره لأن القرآن الكريم نزل باللغة العربية مصدقا لقوله تعالى: "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا"[1]، وقوله تعالى: "وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا

[1]/ سورة يوسف، الآية 02.

عَرَبِيًّا"[1]، لذلك نجد جل الدساتير المغاربية قد أكدت بصريح النص على اعتمادها اللغة العربية كلغة رسمية وطنية للشعب والدولة، بوصف اللغة العربية من المقومات الأساسية التي تعبر عن وجدان الشعوب المغاربية كما هو الشأن في دساتير الدول المغاربية.[2]

3. وحدة التاريخ والرغبة في المعيشة المشتركة:

ومما لا جدال فيه أن وحدة التاريخ تعد عاملا أساسيا في قيام الاتحاد فمنذ القدم والشعوب المغاربية تعيش معا تاريخا واحدا، ولقد ظل التاريخ المغاربي عاملا حاسما في تأليف هذه الشعوب وشعورها وما يحمله التاريخ في ذاكرة الشعوب المغاربية من آمال وآلام.

فالمستقبل لا يتحدد طبقا للظروف الحالية الراهنة التي تعيشها الشعوب المغاربية فحسب، بل تمتد جذورها إلى الماضي وتاريخها الطويل الحافل بالتضحيات الجسام ومقاومة الغزاة المحتلين الذين كانوا يهدفون باستمرار إلى احتلالهم وبسط نفوذهم عليهم، واستغلال مواردهم الطبيعية والبشرية.

وبالنسبة لعامل الرغبة في المعيشة المشتركة فإنه متوفر في الدول المغاربية، فإن اتحادهم في العقيدة واللغة والمصالح الاقتصادية، والوحدة الجغرافية والتاريخ المشترك خلف لديهم الشعور المشترك والرغبة في العيش معا.[3]

---

[1]/ سورة الرعد، الآية 37.

[2]/ سمير التنير، العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، بيروت، ص 53.

[3]/ سمير التنير، المرجع السابق، ص 54.

المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي: الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر والكويت، بالإضافة إلى الأردن الذي انضم لمنظومة مجلس عام 2011، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية.[1]

تأسس المجلس في 25 مايو 1981 بالاجتماع المنعقد في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه، يتولى الأمانة العامة للمجلس حاليا عبد اللطيف بن راشد الزياني ويتخذ المجلس من الرياض مقرا له.

المطلب الأول: نشأته وظروف قيامه

الفرع الأول: الظروف الداخلية

[1]/ هشام الخطيب، أمن الطاقة في الخليج – تحديات وآفاق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 31.

أولى الأسباب التي يضعها أول أمين عام للمجلس هي الصيحات الشرعية من أهل الخليج التي كانت تنادي بضرورة الاتفاق على إطار واحد ينظم التعاون بين دول الخليج العربية، وقد تغيرت العلاقات الاقتصادية في صناعة النفط، وانتقلت السيادة من الشركات والدول المستهلكة إلى الدول المنتجة وهكذا وجدت دول الخليج نفسها تملك شيئا يحتاج إليه القوي والضعيف من دول العالم، وأصبح الخليج وحالة الأمن فيه وقضايا تخفيض الإنتاج ورفع الأسعار شأنا يهم القروي البسيط في بلدة نائية تبعد آلاف الأميال عن الخليج، مما ولد ضغطا نفسيا على دول الخليج وأقنعها بأنها لا تستطيع تحمل هذه الظروف منفردة ولا الحفاظ على ثرواتها النفطية متفرقة، وكانت التهديدات على حد سواء من الغرب الصديق ومن الشرق الذي لم يكن على ود مع معظم أقطار الخليج، وقد كان من المحير للخليجيين أن أيا من أعداء الولايات المتحدة في الثمانينات سواء في إيران أو العراق أو ليبيا لم يعلن قد نيته في قطع وصول النفط إلى الغرب ومع ذلك لم تتوقف الآلة الإعلامية الغربية عن تهويل أمر قطع الإمدادات النفطية.[1]

الفرع الثاني: الظروف الإقليمية

من أهمها سقوط شاه إيران المربع بدوي مفجع في سائر أنحاء الخليج في عام 1979 ثم وصول نظام مغاير تماما للنظام السابق بخطاب مناهض للثوابت الخليجية في النواحي السياسية والعقائدية، ولم يكن لكتفي بذلك الفرق مع دول الخليج بل أعلن صراحة عن عزمه على نشر هذه الأفكار التي لم تكن تعني إلا تغيير حماة هذه الثوابت من أسر وأنظمة حاكمة، ثم استمرار أطماع النظام الإيراني الجديد في جزر منتصف الخليج والبحرين ودخول ذلك النظام في أشد الصراعات الإقليمية خطرا على الخليج وهي الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1989) التي أشعلها العراق بعد حسابات خاطئة للوضع في المنطقة والعالم.

[1]/ بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية وآفاقه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 36.

وقد جاءت الحرب كالطوفان الذي يريد تغيير المنطقة جغرافيا وسياسيا واجتماعيا، وكان قيام المجلس برد الفعل الجيو سياسي على أحداث هذه الحرب ولم يكن أمام دول الخليج خيار غير التعقل والحذر لأن الطيش في الخليج يعني متاعب اقتصادية عالمية فورية.

وكانت للاتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل وقع شديد عبر الوطن العربي حيث تنادت الدول الراديكالية في ذلك الوقت لإخراج مصر من الصف العربي ونقل الثقل إلى العراق الذي أدار الصمود والتصدي التي كان لها دور كبير في تصدع الوطن العربي، وفقدت دول الخليج وفقدت غيرها من العرب الثقة في نظام الأمن العربي بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 وزوال بهجة الندم، فقد اشتعلت الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975.[1]

وتدخلت أطراف عديدة لصب الزيت على اللهب وفضلت جهود من حاول إخماد الحريق واجتاحت دبابات إسرائيلية كل إدعاءات الأمن القومي العربي في بيروت عام 1982، وفي أقصى الغرب العربي ثار غبار النزاع في الصحراء الغربية ليؤكد للخليجيين ضرورة البحث عن عامل أمن آخر.[2]

الفرع الثالث: الظروف الدولية

بسقوط الشاه سقط مبدأ نيكسون ولم يبق من الدعامتين إلا العربية السعودية، وبذلك كبر الفراغ الذي كان يراه الغرب ويخيف به دول المنطقة عامة، ودول الخليج بخاصة، حتى انغرس في وجدان أهل الخليج ضرورة ملأ الفراغ بطريقة أخرى وقد زاد الطين بلة حينئذ أن روابط الخليج بالغرب كانت أقوى وأكثر من روابطه بالمعسكر الشرقي، فقد دخلت القوات السوفييتية إلى كابول ونصبت حكومة شرعية مما شجع السوفييت على التمدد حول الخليج في إثيوبيا والقرن الإفريقي واليمن الجنوبي.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي

[1]/ نفسه، ص 40.
[2]/ بوشول السعيد، المرجع السابق، ص 39.

لقد مرت التجربة التكاملية لدول الخليج العربي لحد الساعة عبر مراحل ثلاثة، منطلقا من منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي وأخير السوق المشتركة في مطلع 2008، وفيما يلي كل مراحله:

أولا: منطقة التجارة الحرة:

يعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي، ويعتبر زيادة التبادل التجاري هدفا رئيسا لإقامة أي اتحاد جمركي حيث إنه ووفقا للنظرية الاقتصادية وإن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها.[1]

وبدورها فإن زيادة التبادل التجاري هي آلة التأثير الرئيسية التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف الأخرى وإقامة الاتحاد الجمركي مثل الزيادة في التخصص وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة وقعة السوق وكفاءتها وتظهر عدد من الدراسات أن الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع التبادل الجاري فيه فعلى سبيل المثال ارتفاع التبادل التجاري بين الاتحاد الجمركي الأوروبي خلال السنوات الإثني عشر الأولى من قيامه بنسبة 600% تقريبا.

ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت منذ البداية إنشاء المجلس في مايو 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية والعلمية اللازمة لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981.

[1]/ نفسه، ص 17.

وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة إضافة لما يلي:

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس.
- في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.
- العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.[1]

- إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس، وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون".

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 واستمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية 2002 حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983 – 2002)، ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار في عام 2002 والجدول التالي يبين إجمالي التجارة البينية لدول المجلس من 1982 – 2002.

[1]/ بوشول السعيد، المرجع السابق، ص 19.

جدول رقم1: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات – واردات) (1982 – 2002) [1]

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القيمة	7816.0	6187.4	5925.8	6470.1	5245.2	6041.8	5495.6	6626.4
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
القيمة	7538.3	8664.2	9035.9	10102.3	9380.1	10712.2	12262.9	19269.1
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	//	//
القيمة	12215.8	13513.9	13477.6	12746.3	15137.1	19885.3	//	//

ثانيا: مرحلة الاتحاد الجمركي

شكل قيام الاتحاد الجمركي قيام الاتحاد الجمركي في 1 يناير 2003 نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظرا إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعريفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس إلا أنه يعتبر اتحادا متقدما من الناحية القانونية حيث تم

[1]/ بوشول السعيد، المرجع السابق، 20.

الاتفاق مسبقا على أهم عناصره إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 على المبادئ التالية للاتحاد الجمركي لدول المجلس:[1]

1. تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
2. أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
3. نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
4. انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.
5. معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

خصائص مرحلة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون:

1- نقطة الدخول الواحدة لدول المجلس:

تعتبر نقطة الدخول الواحدة من أهم الأسس لتكوين الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي ومن أهم متطلبات العمل بنقطة الدخول الواحدة لدول المجلس ما يلي:

[1]/ بوشول السعيد، المرجع السابق، ص 22.

- يعتبر أي منفذ جمركي بري أو بحري لدول المجلس له ارتباط بالعالم الخارجي نقطة دخول للبضائع الأجنبية لأي دولة عضو.

- يقوم أول منفذ جمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بإجراء المعاينة والتفتيش على البضائع الواردة لأي من الدول الأعضاء والتأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة وخلوها من الممنوعات واستيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها.

- توحيد القيود المفروضة على البضائع المسموح بدخولها بعد توفر شروط معينة في كافة دول المجلس.

- وضع ضوابط موحدة لاستيراد وتنقل المستوردات الحكومية والأعضاء الخاصة التي تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية.

- البضائع الممنوعة استيرادها في بعض الدول الأعضاء ومسموح استيرادها في الدول الأخرى، يكون استيرادها مباشرة للدولة المستوردة لها أو عن طريق دولة عضو تسمح بدخولها بشرط عدم عبورها لأراضي الدولة الأعضاء التي تمنع استيرادها.[1]

2- توحيد التعريفة الجمركية للاتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي:

- تحديد التعريفة الجمركية الموحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع خمسة في المئة على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي ويعمل بها اعتبارا من الأول من يناير 2003.

[1]/ بوشول السعيد، المرجع السابق، ص 23.

- تعفى من الضرائب "الرسوم" الجمركية 417 سلعة (بند فرعي) الموضحة بالتعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس بالإضافة إلى الإعفاءات الواردة في نظام (قانون) الجمارك الموحد لدول المجلس.

- يتم العمل بالضرائب "الرسوم" الجمركية (المئوية والنوعية) على التبغ ومشتقاته في الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بواقع 100% (محتويات الفصل 24 من الجدول الموحد لتصنيف وتبويب السلع لدول مجلس التعاون وفق النظام المنسق).

3- المرحلة الانتقالية:

رغبة من دول المجلس لإقامة الاتحاد الجمركي في وقته المحدد وحتى يتم انسياب السلع بكل يسر وسهولة وتقليلا للعقبات والإشكاليات، التي قد تنشأ نتيجة تطبيق الاتحاد الجمركي مباشرة فقد توصلت دول المجلس إلى اتفاق لفترة انتقالية تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات لتطبيق بعض متطلبات الاتحاد الجمركي، والتي يصعب تطبيقها مباشرة وتحتاج لفترة زمنية لتنفيذها، حيث سيتم العمل خلالها ببعض الإجراءات الجمركية المحددة على السلع الوطنية والأجنبية حين انتقالها بين دول المجلس على أن يتم الاستغناء عن هذه الإجراءات بانتهاء الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي بحلول عام 2006 كحد أقصى.[1]

المبحث الثالث: واقع التنمية في كل دول المجلس واتحاد المغرب

المطلب الأول: واقع التنمية في دول اتحاد المغرب (الجزائر – تونس)

[1]/ بوشول السعيد، المرجع السابق، ص 23.

تنضوي الجزائر تحت صف الدول الحديثة العهد بالاستقلال مما جعلها تستغيث بنهج اقتصادي معين اعتقادا منها بأنه السبيل الوحيد للخروج من الأزمة وقيادة البلاد إلى الأمام، ألا وهو النهج الاشتراكي على الرغم من أنه كانت له مزايا نسبية وإيجابية إلا أنه ورد الدولة في خصوصية الاعتماد على مصدر واحد دون مصادر أخرى، ما جعلها تعتمد بالأساس على الإنفاق العام مبتعدة بذلك على الجانب الاستثماري والفلاحي والزراعي، وعليه ومن خلال الأداء التنموي للجزائر نجد أنها سجلت مؤشرات هامة لاسيما من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي بالإضافة إلى الاعتماد على المحروقات كمصدر أساسي للدخل، ما جعل الدولة تكيف هاته المعطيات في شكل برامج تنموية تحاول من خلال هاته البرامج قيادة البلاد نحو نموذج تنموي حقيقي.

فسنحاول أن نسلط الضوء عليها في نقاط محددة وهي النقطة الأولى وفيها محاولة الإشارة إلى الأداء التنموي من خلال مؤشرات عدة ومعطيات متنوعة بالإضافة إلى النقطة الثانية تقديم معطيات هامة حول نسب الإنفاق العام والاعتماد على مصادر وحيدة للدخل، وأخيرا إعطاء مثال حول برامج التنمية ألا وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي.[1]

أولا: الأداء التنموي في الجزائر

[1]/ سوسن مريبعي، التنمية البشرية في الجزائر، ص 140.

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نسلط الضوء على الأداء التنموي وواقع التنمية في الجزائر، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والتي تعتبر بمثابة المعيار الأساسي لقياس حجم الأداء التنموي في الجزائر، لما يمثل الأداء التنموي من محصلة ونتائج لأفعال وأدوار وسلوكيات الدولة وهذا من أجل تجسيد الإستراتيجية التنموية.

انطلاقا من سنة 2000 والتي تمثل سنة محورية قصد تتبع مستوى الأداء التنموي في الجزائر والذي يركز بالأساس على مجموعة من المؤشرات والتي من بينها:

1/ المؤشرات الاقتصادية:

لقد عرفت الجزائر سابقا مجموعة من الأزمات لم تعرف للتحسن الاقتصادي له طريق إلا بعد سنة 1995 حين بلغ النمو بها 3.9% ثم 4% سنة 1996 و5% سنة 1997، باستثناء قطاع الصناعة الذي عرف تدهورا مستمرا ونسب نو سالبة لأنه تأثر ببرامج الإصلاح والتعديل وما ترتب عنها من سلوكيات لم تكن في صالح العمال ما نجم عنه تسريح لهاته الشريحة المهمة في المجتمع، خسائر مالية ناجمة عن عملية التطهير المالي قدرت بـ 800 مليار دون فائدة، بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى قد عرفت تحسنا منذ سنة 1995 إلى سنة 2000 ثم بعد ذلك ازدادت وتيرة التحسن مع بداية الألفية الجديدة لارتباطها بمداخيل النفط، لذا كانت الجزائر تمثل إحدى الدول الإفريقية العشر الأولى، التي تمتلك موارد وفيرة من النفط والغاز، لذا اغتنمت فرصة الانتعاش الدولي ف قطاع النفط الذي حدث منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، فحققت إيرادات عالية من مشاريع عدة في مجال الهيدروكربونات مما شجع الجزائر أن يكون لها يد طويلة في مجال الاستثمار الذي كان يمثل عن رغبة الجزائر في تنويع مصادر الثروة خارج مجال المحروقات.[1]

[1]/ سوسن مريبعي، المرجع السابق، ص 120.

حققت الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر أداة أساسية لقياس مستوى المعيشة ما قيمته 0.719 في سنة 2006 ليحقق 0.728 سنة 2007، ليرتفع إلى 0.747 سنة 2008، فمؤشر الناتج المحلي زادت قيمته 1.86% في المتوسط سنويا منذ عام 2006، تراجع معدلات التضخم التي بلغت 0.43% سنة 2000 ليترفع سنة 2001 إلى 4.2%، كان سببا في تحسن النمو وهذا مرده إلى الزيادة في أسعار الموارد الزراعية بنسبة 5.5% وكذا ارتفاع الأجور، كما ارتفع معدل التضخم إلى 2.5% سنة 2006 ليواصل ارتفاعه سنة 2007 ليصل إلى 3.5% وهذا راجع إلى قرار الحكومة القاضي بزيادة رواتب العمال والموظفين بالقطاع العام وزيادة التنافسية بين المستوردين الخواص وكذا ارتفاع أسعار المواد الغذائية، باختصار شديد نلقي نظرة حول تطور الأداء الاقتصادي في قطاعات الصناعة والطاقة والمناجم.

- **قطاع الصناعة:** في سنة 2000 أعيد تنظيم رؤوس الأموال التجارية للدولة فوضعت جملة من الإصلاحات مما ساعد القطاع الصناعي على فرض سيطرته بنسبة 75 من النشاطات الصناعية الوطنية، سجل فرع الحديد والصلب نموا يقدر بـ 5.1% سببه إعادة تشغيل مركب الحجار بعنابة إضافة إلى فرع الكهرباء والإلكترونيك عرف نموا بـ 3.4% سببه المنافسة القوية بين مختلف المؤسسات، فرع مواد البناء عرف هو الآخر نموا قدر بـ 5.1 سببه ارتفاع كبير لإنتاج الاسمنت ليتجاوز لأول مرة سقف حجم 8 ملايين طن، فرع الكيمياء والصيدلة والأسمدة سجل نموا قدر بـ 6.4%، سجلت بعض الفروع تراجعا على سبيل المثال: فرع الصناعات الغذائية -9.4%، النسيج والجلود -13.5%، الميكانيك والمعادن -11%، فرع الخشب والورق -0.6% القطاع الخاص عرف به النمو الإنتاجي تطورا إيجابيا قدر ب،، 6.4% خصوصا في الصناعات الغذائية +11% والإلكترونيك +2%.[1]

[1]/ المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنوات 2001-2006، الجزائر، ص ص 21 – 44.

- **قطاع الطاقة والمناجم**: عرف هو الآخر تطورا في أدائه قدر بـ 4% وسببه كان متركز حول النتائج التي حققها فرع المحروقات (سوناطراك وفروعها) التي تستحوذ على 95% من إنتاج القطاع بالإضافة إلى ارتفاع سعر برميل النفط إلى 28.7 دولار أمريكي للبرميل الواحد.

في فرع المحروقات حيث ارتفع عدد الآبار المحفورة بنسبة 76% فسجل الإنتاج ارتفاعا قدر بـ 300% سجل فرع تحويل الغاز ارتفاع قدره 170% ، كما ارتفع إنتاج معمل التكرير بنسبة 4.7%، والكهرباء بنسبة 3.2%، أما فروع الكيمياء سجل زيادة قدرت بـ 19.2% بالإضافة إلى فرع المناجم والمحاجر تحسنا قدر بـ 6.1% في سنة 2001، نتيجة لمجموعة من القرارات الصادرة من منظمة الأوبك والمتمثلة في رفع الإنتاج مما تسبب في تراجع الأداء في هذا القطاع حيث عرف انخفاضا قدر بـ 2.8%، إلا في سنة 2002 ونتيجة لارتفاع أسعار البرميل حيث وصلت إلى 25.2% بسبب زيادة المضاربة وتخفيض الإنتاج الفنزويلي فقد سجل هذا القطاع نموا مؤشرا 5.4%.[1]

2/ **المؤشرات الاجتماعية**: نلقي نظرة على إنجازات الدولة الجزائرية على مستوى أبعاد ممتدة ومنها: البطالة التشغيل، الصحة والتعليم.

- **البطالة والتشغيل**:

فكما هو معروف أن البطالة ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وأهمها مدى قدرة الدولة على توفير فرص عمل للقادرين على العمل، الجزائر هي من أكثر الدول معاناة من البطالة وهذا راجع إلى تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة خاصة مع عمليات التسريح الواسعة للعمال والتي مست 520 ألف عامل خلال الفترة 1994 – 1998، حيث ينتمون إلى قطاعات البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي والمؤسسات المحلية وقطاع الخدمات وهذا على إثر حل المؤسسات العمومية.

[1] المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنوات 2001-2006، الجزائر، ص ص 26 – 27.

يمكن أن نشير إلى بعض الإحصائيات:

السنة	1988	1991	1994	1999
النسبة المئوية	12.6	20.7	24.36	29.29

ما يمكن ملاحظته هو أن أعداد كبيرة تضاف سنويا إلى سوق العمل مقدرة حوالي 240 ألف شاب في حين لم تتجاوز فيه القدرة على التشغيل الـ 100 ألف منصب سنويا، حيث وصل سنة 1999 إلى 2.427.000 بطال، قرابة نصفهم لا يتمتعون بتأهيل مهني أو حتى مستوى ثانوي، وعليه في بداية الألفية عرفت تراجعا في معدلات البطالة إلى 28.71% سنة 2000 إلى 27.3% سنة 2001، ثم 17.7% سنة 2004 إلى 15.3% سنة 2005 أي بقيمة أزيد 1.4 مليون بطال.

- **الصحة:**

شهدت السنوات الأخيرة بعض النمو في مجال الصحة وذلك راجع إلى تحسن على مستوى صحة الأفراد وهذا ما سبب نتائج إيجابية مجملة في انخفاض معدلات الوفيات وانخفاض سوء التغذية لدى الأفراد، للإشارة أن المنظومة الصحية في الجزائر تعد الأسوأ بالمقارنة مع دول الجوار وهذا استنادا للدراسة الحديثة لخبراء من جامعة شربوك الكندية بالتنسيق مع المنظمة العالمية للصحة، حيث مست مستشفيات ومؤسسات المنظومة الصحية في المغرب العربي حيث كشف التقرير على أنه رغم الميزانيات الضخمة على القطاع الصحي في الجزائر المرصودة لتحسين ظروف الرعاية الصحية للمواطن إلا أن القطاع بقي لم يفي بالغرض الذي وضع من أجله.[1]

[1]/ بدون كاتب، مجموعة تقارير التنمية البشرية لسنة 2001-2007، نيويورك الأمم المتحدة من 2001 – 2007، ص ص 142 – 218.

- **التعليم:**

التعليم أداة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها لتحسين نوعية الحياة، فالنقص في التعليم الأساسي والأمية يعيقان من عملية التنمية، حيث أكد الباحثون أن التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة، يصعب الفصل بينهما، فحسب دليل التعليم في تقرير التنمية البشرية العالمي فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في الجزائر 15 سنة فما فوق في سنة 2001 بلغ نسبة 67.8% أما لدى فئة الشباب 15-24 سنة، فقد بلغ نسبة 89.2% حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بلغت 98% نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي 62%.

ليكون التعليم في هذه السنة 0.69، حافظت الجزائر على نفس القيمة التي سجلها أيضا في سنة 2004 ليرتفع سنة 2005 إلى 0.71 لتواصل سنة 2006 بنفس القيمة، سنة 2008/2007 إلى 0.711.

ثانيا: الأداء التنموي في تونس:

أ- برنامج الخصخصة في تونس تمثل في:

- احتفاظ الحكومة التونسية بدرجة مرتفعة من الاستقلالية فيما يخص قرار الخوصصة ومراحل تطبيقها.
- عدم ارتباط برنامج الإصلاح الاقتصادي بتطور طبقة رأسمالية قوية بل بأجهزة الدولة أكثر من ارتباطها بآليات السوق.

ب- برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية:

نجاح المشروع يتطلب ضمان الاستقرار السياسي، ما حتم على الحكومة فرض مزيد من القيوم وعدم السماح للمعارضة، وفي هذا الصدد لم يقتصر اهتما الحكومة فقط على مصادر التهديد الداخلية وإنما حتى عدم الاستقرار السياسي على المستوى الإقليمي.[1]

المطلب الثاني: واقع التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي (قطر دراسة حالة)

بالرغم من حصول قطر على استقلالها في العام 1971 إلا أن وتيرة التنمية الاقتصادية لم تسرع خطاها إلا في العام 1995. ففي مطلع الثمانينيات كان الأخوة في قطر يتلمسون طريقهم للاستفادة من التجارب الأخرى ومن بينها تجربة البحرين، وللتعرف على ملامح هذا النموذج نلقي الضوء هنا على بعض من مكوناته وهي:

أولاً: الاقتصاد

تناولت وكالات التصنيف العالمية مثل موديز وستاندر أند بورز قصة نجاح الاقتصاد القطري فمنحته أعلى درجات الملاءة المالية. كما كشف تقرير لصندوق النقد الدولي أن عائدات الغاز, لا النفط, تحتل المرتبة الأولى وأن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ينمو بمعدل 18 في المئة, أي بما يفوق المعدل الصيني.

إن تنويع مصادر الدخل في النموذج القطري مازج بين النفط والغاز الذي شكلت حصته 52 في المئة من قيمة الصادرات. وقد تمكنت قطر هذا العام من بلوغ طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال والتي بلغت 77 مليون طن قبل المدة المخطط لها وهي العام 2012. فقطر التي تملك ثالث أكبر مخزون للغاز الطبيعي على مستوى العالم أصبحت الآن أكبر دولة منتجة للغاز المسال. وهذا التنوع في مصادر الدخل يتيح لدولة قطر الاستمرار في النمو على المستوى البعيد حتى لو تراجع سعر البرميل من النفط وذلك وفقاً لتقرير إتش إس بي سي. كما يتيح لها ذلك التوسع في صناعة الألمنيوم, وتطوير البنية التحتية اللازمة للتنمية, والاستثمار في أبحاث الطاقة

[1]/ شهرزاد صحراوي، هيكلة التحولات ديمقراطي في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013، ص 32.

الشمسية والنقل البحري والجوي، حيث تتمتع خطوط الطيران القطرية بسمعة عالمية وتحوز على حصة كبيرة من سوق السفر العالمي[1].

من جهة أخرى فقد ساعد هذا التنوع الاقتصادي على ارتفاع حجم الناتج المحلي ليبلغ 108 مليارات دولار ومن المتوقع أن يصل حجم الاقتصاد القطري 142 مليار دولار في العام 2012 وفقاً لتقرير مجلة يورو موني.

إن هذا المستوى المرتفع من النمو سيمكن قطر من اتخاذ خطوات إضافية في مجال الاستحواذ على بعض الشركات العالمية المرموقة ما يعزز حضورها على الساحة الاقتصادية والسياسية العالمية.

وبالنسبة للقطاع العقاري لم يركز النموذج القطري كغيره على الاستثمار العقاري إلا وفقاً لمتطلبات التنمية ما يفسر صمود هذا القطاع في مواجهة الأزمة المالية العالمية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

من جهة أخرى فقد ربطت الجهات الاقتصادية العالمية بين فوز دولة قطر باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم العام 2022 وبين ما تملكه من مقومات عالمية للتنمية. وقد ذكرت مجلة «ميد» أن هذا الفوز سيطلق مشاريع هائلة تبلغ تكاليفها الإجمالية 60 مليار دولار من ضمنها تسعة ملاعب متطورة و80 ألف غرفة فندقية وشبكة طرق متطورة من بينها شبكة مترو عالي السرعة مرتبطة بالشبكة الخليجية المتوقع أن تربط البحرين بقطر من خلال جسر المحبة الذي سيشكل عاملاً مهماً لاستضافة بطولة كأس العالم وفقاً للتقييم الصادر عن «الفيفا». فباقة المشاريع المعدَّة لنهائيات كأس العالم ستعطي هذا القطاع دفعة قوية لعشر سنوات قادمة.

ثانياً: التنمية البشرية

[1]/ شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، ص 34.

انعكست سياسة التنمية في قطر بصورة مباشرة على المستوى المعيشي للمواطن فقد بلغ نصيب الفرد من الدخل ما يزيد على مئة ألف دولار في السنة محتلاً بذلك المركز الثاني عالمياً بعد لوكسمبورج[1].

وبالرغم من حداثة التعليم في قطر (1952) فقد شهد قفزات نوعية تمشياً مع طموحات التنمية, ومتمثلاً بدعم حكومي كبير متجسداً في تزويد المدارس الخاصة والعامة بجميع الخدمات الصحية والكهرباء والماء والكتب والقرطاسية مجاناً. وفي مجال الإدارة التربوية تبنت قطر في خطوة جريئة نظام المدارس المستقلة.

لقد افتتحت جامعة قطر في العام 1975, في حين جلب مشروع المدينة التعليمية أفضل الجامعات العالمية المرموقة ذات المعايير الرفيعة البعيدة عن نمط المتاجرة الرخيصة في تحصيل المعرفة والتي تفسد أي توجه حقيقي للتنمية.

لهذه الأسباب وغيرها حصلت قطر على المرتبة الثالثة والثلاثين في التنمية البشرية على المستوى العالمي.

يرى البعض أن العامل الديموغرافي قد يحدّ من طموحات التنمية القطرية. فحجم السكان في قطر لم يتجاوز المليون والسبعمائة ألف, إلا أن التركيز على عنصر الجودة من خلال التعليم والتدريب والتأهيل العالي, ومن خلال تعزيز روح المواطنة والمنافسة وتكافؤ الفرص, والاعتماد على جهد المواطن وعزيمته هو البديل الصحيح للتوطين والاستبدال وعقدة الشك والخوف التي لا تسمح في كل الأحوال بأية تنمية مستدامة مهما بلغ التوغل في دهاليزها المعتمة.

[1]/ شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، ص 36.

من جهة أخرى، فبفضل الاستقرار الداخلي والتوازن السياسي فقد تمكنت قطر من توجيه مواردها للتنمية بدلاً من استهلاكها في أجهزة أمنية متخمة تستنزف مواردها وتشكل عبئاً اقتصادياً واجتماعياً عليها. فمادام النظام السياسي متصالحاً مع جميع مواطنيه فإن الخوف من الداخل يتلاشى, وتتلاشى معه الحاجة لاستنزاف الموارد في أجهزة غير منتجة[1].

[1]/ شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، ص 38.

الفصل الثالث:

مقارنة التكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والتجربتين التكامليتين وأبرز خياراتهما

- المبحث الأول: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية
- المبحث الثاني: مقارنة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي
- المبحث الثالث: الخيارات الأساسية لتجسيد التكامل لدى كل من اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي

تعتبر التجربة الأوروبية أنجح ظاهرة إقليمية للتكامل الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولذلك كانت التجربة الأوروبية ولا تزال نموذجا يحتل الصدارة للاقتداء به سواء في إطار مسيرة التكامل الاقتصادي على مستوى التكتلات الإقليمية الكبرى، أو تلك التي تضم عددا محدودا من الدول داخل إقليم معين، وإن كانت صيغة التكامل الإقليمي الأوروبي تستقطب الاهتمام في هذا المجال بتمتعها بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل في شتى المجالات، فإن الدول النامية أصبحت أحوج من غيرها إلى إقامة وتأسيس التعاون والاندماج فيما بينها عن طريق هذا الأسلوب المتقدم (التكامل)، ومن بين محاولات التكامل بين الدول النامية نجد التجربة التكاملية بين أقطار المغرب العربي، وقد ارتبطت فكرة المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية بفكرة الوحدة العربية وبتطوراتها، وانطلقت الدعوة إلى إقامة اتحاد مغاربي في مؤتمر طنجة عام 1958، وقد تزامن التوقيع على تأسيس اتحاد المغرب العربي مع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بسقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة، وكذا تسارع وتيرة التكامل الأوروبي الذي حقق تقدما كبيرا في مجال التعاون والتكامل، والانتقال من السوق المشتركة إلى السوق الموحدة أو الوحدة الأوروبية، وعلى ذكر التجربة الأوروبية والنجاح الباهر الذي حققته، يمكن إجراء مقارنة عامة بين التجربتين الأوروبية والمغاربية في هذا المبحث، من خلال مقارنة أوجه التماثل والاختلاف بين التجربتين، وكذا أسباب نجاح المشروع الأوروبي وفشل نظيره المغاربي.

المبحث الأول: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية

المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين

إن إجراء مقارنة بين تجربتي التكامل الأوروبية والتجربة المغاربية تبين وجود عوامل متشابهة بينهما، فكلاهما ينقسم إلى دول عديدة ذات سيادة تتباين في أحجامها وفي قوتها وثروتها، فبضعها كبير والآخر صغير ومن بينها الدول القوية والضعيفة وبعضها غني والآخر فقير، وهناك الدول كثيفة السكان والدول ذات الحجم المتوسط والصغير..... الخ.

وترتبط دول كل من هذين التكتلين بروابط مشتركة ولكن من طبيعة مختلفة تدفعها إلى التعاون فيما بينها، فالدول المغاربية ترتبط فيما بينها بروابط صميمية وثيقة متأصلة في جذور التاريخ وهي (اللغة – الدين – التاريخ المشترك – الأرض – الثقافة – المصالح المشتركة...الخ)، أما الدول الأوروبية والتي تتشابه نظمها ومؤسساتها السياسية إلى حد كبير فتشترك فيما بينها بروابط المصلحة والتي تظللها روابط دينية وحضارية عامة، وقد انطلقت كلا التجربتين الأوروبية والمغاربية في وقت متزامن تقريبا، حيث انطلقت التجربة الأوروبية في بداية الخمسينيات، وتبعتها التجربة المغاربية بعد سنوات قليلة، مع الإشارة أيضا أن كلا التجربتين أتت بعد الحروب التي خاضتها كل من دول التكتلين، فالدول الأوروبية عانت من الحربين العالميتين الأولى والثانية ولحقت باقتصادياتها الخراب والدمار زيادة على الخسائر المادية والبشرية، في حين نجد الدول المغاربية كانت تناضل من أجل نيل الاستقلال والتحرر من الاستعمار الذي نهب ثرواتها طيلة عقود من الزمن.[1]

[1]/ جمال الدين زروق، مقارنة السوق الخليجية والسوق الأوروبية المشتركة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 16.

فإذا كانت هذه المقارنة تظهر بعض السمات المشتركة بين التجربتين من حيث الشكل، فإن دراسة أكثر عمقا توضح وجود فوارق من حيث الجوهر والمضمون، ولكي نبحث بشكل دقيق لابد من النظر في تحليل التجربتين من نواحي عدة من بينها الظروف الداخلية والظروف الإقليمية أو الدولية لكل تجربة.[1]

الفرع الأول: الظروف الداخلية

بدراسة الظروف الداخلية لكل تجربة نجد مقارنة بسيطة أن التجربة الأوروبية نشأت في ظروف داخلية لعبت دورا أساسيا في عملية التكامل والنمو من حيث:

- رغم أن التجربة الأوروبية نشأت بين دول قومية متبلورة ومكتملة النضج ولكل منها خصوصياتها وهويتها الثقافية والقومية، إلا أنه تشكلت قناعة لدى الجميع أن هدف العملية التكاملية ليس إضعاف الخصوصيات الثقافية والقومية أو العمل على توحيدها بل دعم هذه الخصوصيات وإزالة ما بينها من تنافر أو تناقض انطلاقا من قناعة تؤكد تقوية الكل لا يكون إلا بتقوية الجزء.
- انطلاق التجربة الأوروبية في تحقيق الوحدة السياسية على مراحل وبشكل متدرج بعيدا عن القفزات السريعة والمفاجئة، وانطلاقا من مصالح ومنافع متبادلة ومتكافئة، أي اعتمدت منهج التكامل المرحلي والذي يساير العملية التنموية في كل بلد، وهذا يدفع إلى القول أن النجاح الذي اعتمدته التجربة الأوروبية كمدخل لتحقيق الوحدة، لم يكن خيارا بقدر ما كان حتميا، فرضها تاريخ أوروبي مليء بالصراعات القومية والعرقية.

[1]/ محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 42، ربيع الثاني 2008، ص 85.

- أن أسس إدارة التكامل الاقتصادي في التجربة الأوروبية مبنية على إعطاء مؤسسات الاتحاد سلطات حقيقية في مواجهة الدول الأعضاء، فقد نصت معاهدة روما التي أنشئت بمقتضاها المجموعة الاقتصادية الأوروبية على أن تلعب مؤسسات التكامل ليس فقط دورا لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء، بل عهدت لهذه المؤسسات صلاحيات أوسع من الصلاحيات السيادية للأجهزة الوطنية المتخصصة حيث تقوم باتخاذ القارات الاتحادية في العديد من المجالات، وتلزم الأجهزة القطرية بتنفيذها، فعلى سبيل المثال، تتكون مؤسسات إدارة المجموعة الأوروبية المشتركة من جهاز تنفيذي (المفوضية الأوروبية)، وجهاز سياسي (المجلس الأوروبي)، وجهاز قضائي (محكمة العدل الأوروبية)، وهذه الأجهزة التي لها صلاحيات أوسع من الصلاحيات السيادية للأجهزة القطرية (سمة فوق قومية)، فقد لعبت دورا حاسما في تفعيل السوق الأوروبية المشتركة ودفعها إلى مراحل متقدمة للتكامل والذي وصل إليه الاتحاد الأوروبي اليوم.[1]

أما على الضفة الأخرى فترى أن التجربة المغاربية في التكامل نشأت بين دول غير مكتملة النمو والنضج بسبب الكيانات المصطنعة التي أوجدها الاستعمار، والتي عكست واقع التجزئة الذي تطلب هدمه وتغييره وبناء دولة واحدة على أنقاضه، وتجسيد طموح بناء اتحاد مغاربي قوامه النمو والتحرر الاقتصادي، وتجاوز مخلفات العهد الاستعماري، لكن بعد نيل كل أقطار المغرب العربي استقلالها، اختارت القيادات المغاربية الحاكمة بناء الدولة القطرية على حساب فكرة البناء الوحدوي المغاربي، هذا الخيار أوقف العلاقات المغاربية عند حدود الدولة القطرية، وجعلها محكومة بمقياس المصالح الفردية الضيقة[2]، ويلاحظ أن اختلاف الرؤى الوحدوية قد طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد منذ نشأته، حيث تجاذبه تياران: الأول يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق إلى تحقيق

[1]/ جمال الدين زروق، مرجع سابق، ص 18.
[2]/ محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 89.

الوحدة المغاربية، وهذا ما كانت تدعوا إليه ليبيا، فهي لم تكن متحمسة لتحقيق الوحدة على مراحل، ابتداء من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الاندماج التدريجي، بحجة أن هذه المراحل مهددة بالتوقف في أي وقت، ولتفادي ذلك وجب التوجه منذ البداية نحو الوحدة الحقيقية، ولا مانع لديها من تجسيد هذه الوحدة بين دولتين أو أكثر، أما التيار الثاني فهو يرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات (المدخل الوظيفي)، والذي يندرج عبر مراحل تهيئ الطريق لتحقيق اندماج دول المغرب العربي ووحدته، وهذا ما تبناه اتحاد المغرب العربي.[1]

كما أن التجربة المغاربية نشأت في ظل ارتباط العديد من دولها بعلاقات وترتيبات خاصة مع قوى خارجية، حيث استمرت هذه العلاقات (الترتيبات) في كثير من الأحيان حتى بعد حصول الدول المعنية على استقلالها، مما أدى إلى استحالة تحييد العوامل السياسية والأمنية بشكل كامل لإفساح المجال أمام تطبيق التكامل والاندماج.

الفرع الثاني: الظروف الإقليمية والخارجية لكل تجربة

من خلال مقارنة الظروف الإقليمية والخارجية المواكبة لكلا التجربتين نجد أن هناك فرق شاسع في الظروف الإقليمية التي نشأت فيها، ففي حين لقيت التجربة الأوروبية ترحيبا وتشجيعا إقليميا ساعدها على النمو والترعرع في بيئة حاضنة ومرحب بها، ولدت التجربة المغاربية في بيئة إقليمية معاكسة بل ومعادية لها، ما أدى إلى عرقلتها وهذا يتضح من خلال الآتي:

- ساعدت الظروف الإقليمية أوروبا على معالجة كافة الأمور ذات الصلة بقضايا الإنعاش الاقتصادي من خلال مشروع مارشال، والأمن الأوروبي في إطار حلف شمال الأطلسي، وفي إطار مؤسسة أوروبية تشارك فيها

[1]/ لعجال أعجال محمد أمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر ع5، جامعة بسكرة، ص 21.

الولايات المتحدة الأمريكية أو بالتنسيق معها، في حين نجد التجربة المغاربية نشأت في بيئة إقليمية أقل ما يقل عنها غير مناسبة، إذ نجد هذه الدول غداة استقلالها دخلت في صراعات داخلية ونزاعات إقليمية ميزتها الانقلابات العسكرية، وسيطرة الجيش على الحكم في معظم دولها، وهذا ما ساهم في تعميق الهوة والبعد بين الدول المغاربية، وتحول الاهتمام إلى الشؤون القطرية على حساب العمل الجماعي الوحدوي.[1]

- من بين العوامل الهامة التي سهلت التكامل بين الدول الأوروبية اتخاذها سياسيات حمائية موحدة لدعم الإنتاج والتجارة البينية في ظروف تجارية دولية تتسم بضعف النظام التجاري متعدد الأطراف، وكمثال على تلك السياسات الزراعية الموحدة للسوق الأوروبية المشتركة، التي تقوم على منح الدعم المباشر للمنتجات الزراعية من جهة، وفرض القيود الكمية على الواردات من الدول النامية (بوجه خاص) من جهة أخرى، كل هذه الوسائل والأساليب ساعدت على تحول التجارة لصالح الدول الأعضاء على حساب التجارة مع الدول خارج الاتحاد، وقد تغيرت أوضاع التجارة الدولية التي أصبحت منظمة التجارة العالمية تشترط التحرير التجاري للأسواق والتوجه والانفتاح على الخارج، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وبالتالي لم يعد هناك قلاع للحماية التجارية، وهذا ما لم تستفد منه الدول المغاربية.
- إضفاء طابع القدسية على الحدود الموروثة عن ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة للدول الأوروبية، والتي أصبحت تحكمها ضمانات تتعلق بموازين القوة بين المعسكرين الشرقي والغربي ككل، وليس بموازين القوة بين الدول المعنية وحدها، ورغم انقسام أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية إلى نظامين هما أوروبا الغربية المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الشرقية المدعومة من الاتحاد السوفييتي، إلا أنه بعد انهيار هذا الأخير،

[1]/ مقاربة بين الاتحاد الأوروبي والتكامل الاقتصادي العربي www.souritna.com

بدأت عملية الاستيعاب التدريجي للأطر المؤسسية لنظم أوروبا الشرقية، ويعد مجلس أوروبا الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي جسد عملية الاندماج الإجمالي الكامل للنظامين الإقليميين الأوروبيين السابقين في نظام إقليمي أوروبي واحد بمعناه الشامل، وذلك بعد أن انضمت إليه تباعا جميع دول أوروبا الشرقية، وحصول تنامي للعلاقة فيما بعد مع روسيا الاتحادية يعود له الفضل الكبير في حركة الاندماج والتكامل الأوروبي[1]. أما بالنسبة للتجربة المغاربية فقد حالت الظروف الإقليمية والسياسية دون اكتمالها، فعلى الرغم من أن البعد القومي الذي تحدده اعتبارات (دينية، ثقافية، تاريخية، لغوية، حضارية، جغرافية ومصالح اقتصادية)، والذي يعتبر أحد أبرز الخصائص التي تنفرد بها عن كافة النظم الإقليمية الأخرى، والذي كان من المفروض أن تشكل هذه الاعتبارات ميزة تضفي على النظم المغاربية مزيدا من التماسك والتجانس سواء في العلاقات البينية أو في علاقاتها مع القوى الخارجية، لكن ما حدث هو العكس، حيث تحول البعد القومي في كثير من الأحيان إلى عامل خلاف تثيره الحساسيات والصراعات، وتعد مشكلة الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري أهم الأسباب الرئيسية التي أعاقت العمل الوحدوي المغاربي في أكثر من مرة، كما أن اختلاف النظم والإيديولوجيات السياسية وتباين موازين القوى بين وحدات النظام أدى إلى تبوأ القضية الأمنية الأولوية وخاصة أمن النظم الحاكمة، وتجاهل القضايا التنموية والحيوية التي تهم الشعوب المغاربية.[2]

المطلب الثاني: أسباب نجاح التجربة الأوروبية وفشل مثيلتها المغاربية

يفترض المراقب من الخارج أن دول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم التكامل الإقليمي، لما تزخر به من مقومات يندر أن تجتمع في تكتلات عالمية أخرى، حتى الاتحاد الأوروبي الذي حققت تجربته التكاملية

[1]/ علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، بيوت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 571.
[2]/ علي الحاج، مرجع سابق، ص 573.

نجاحا باهرا، رغم تلك المقومات لم تحقق تجربة التكامل المغاربي أي تقدم يذكر بسبب التحديات والعراقيل التي لم تستطع التخلص منها أو تجاوزها لبلوغ الأهداف التي أسس من أجلها، وفي هذا المطلب سوف نبحث في الأسباب والعوامل التي أدت إلى نجاح التجربة الأوروبية بمقومات هزيلة، وفشل التجربة المغاربية بمقومات محفزة ومغرية.

الفرع الأول: الظروف والعوامل التاريخية

شهدت أوروبا تغيرات وتحولات على مختلف الأصعدة حيث تحولت من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية، وكانت ساحة لثلاثة حروب كبرى في أقل من ثمانين سنة ما بين 1870 و1940، خبت المدن والتجهيزات الكبرى والمصانع، وألحقت خسائر كبيرة ما كان من الممكن تعويضها لولا الاستيلاء على موارد وثروات مستعمراتها، وبعد الحرب العالمية الثانية تراجعت مكانة أوروبا أمام القوتين الأمريكية والسوفيتية، وظهرت أطماع هذين الأخيرين لنشر مبادئهما، وكانت مصلحة أمريكا في بناء أوروبا قوية لمواجهة الزحف الشيوعي من خلال مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا، ونتيجة لتوفر الاستقلال والسيادة والدعم الاقتصادي نضجت الهوية الوطنية لكل دولة أوروبية، مع تراجع عوامل الصراع فيما بينها، وحدوث تقارب على درجة عالية في القيم وأنماط السلوك، وفي مستويات التقدم الاقتصادي، وباستيعاب كامل للثورة الصناعية، وبعد أن حققت استقرارها السياسي من جهة، والأمني من جهة أخرى بدخولها حلف الشمال الأطلسي استطاعت أن تنطلق في مسيرتها

الاقتصادية، أما في الجهة المقابلة نجد الدول المغاربية خلال فترة استعمارها كانت بينتها الاقتصادية تسيطر عليه أسلوب الإنتاج العشائري والإقطاعي والحرفي، حيث ارتبطت هذه البنية بالاحتكارات الأجنبية وعززها الاستعمار بخلق أنماط جديدة تخدم مصالحه وهيمنته، وقد تميز الفكر الاقتصادي المغاربي بالسكون خلال عهود الاستعمار الطويلة، لذلك جاء مقلدا وتبعيا بعد الاستقلال مما عمق التشوهات التي تعاني منها الهياكل الإنتاجية والاقتصادية في الدول المغاربية، حيث تتمحور النشاطات الاقتصادية فيها على إيرادات متأتية من موارد طبيعية أو نشاطات لا تتطلب جهد إنتاجي إبداعي وذات قيمة مضافة عالية، وإهمال إنتاج السلع والخدمات ذات المحتوى التكنولوجي المكثف، والتي تستدعي ممارسة كفاءة علمية وتقنية عالية،[1] كما تحتاج إلى بنية متطورة في مجال التدريب المهني وتجهيز وتوجيه القدرات البشرية، بالإضافة إلى كل ما يلزم من بنية تحتية صناعية وتقنية كفيلة بتأمين القدرة التنافسية لعدد كبير من السلع والخدمات المطلوبة في الأسواق الدولية، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن نسبة الاتفاق على الأبحاث والتطوير في المنطقة المغاربية هي من أدنى النسب في العالم، وإن وجدت فهي تتركز بشكل حصري على مؤسسات القطاع العام.[2]

الفرع الثاني: توافر الرغبة والإرادة لمؤسسي هذه الوحدة

بعد عدة محاولات لتوحيد أوروبا (نابليون – هتلر) أكد الآباء المؤسسون للاتحاد الأوروبي أن النجاح لن يتم إلا بالطرق الدبلوماسية، وأن الشرط الأساسي لتحقيق التكامل بين مجموعة من الدول لا يتم إلا بوجود توجهات سياسية معينة، تتطلب قدرا من التوافق بين الأطراف حتى يسهل الاتفاق على القرارات التي تتخذها السلطات السياسية، وأن نضج الشعوب وأنظمتها السياسية الديمقراطية شرط بالغ الأهمية، حيث أن استقرار المؤسسات

[1]/ جورج قرم، كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة، ندوة الاندماج المغاربي: تحفيز وتنشيط الاقتصاد، تونس 2010/06/23، مركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانية، ص 2 – 3.
[2]/ جورج قرم، مرجع سابق، ص 2 – 3.

الديمقراطية يعطي حصانة وديمومة لعملية المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول والشعوب والأفراد على حد سواء، وقد خلصوا إلى نتيجة أن فشل أي تجربة تكاملية يعزى بداية إلى غياب الإرادة السياسية، وقد أدرك الآباء المؤسسون أيضا بأنه من المستحيل إقامة أوروبا موحدة دفعة واحدة، وإنما يجب أن تشابك المصالح الاقتصادية للدول الأوروبية حتى يتمكنوا من دمجها سياسيا، ومن ثم فقد اعتمدوا إلى إنهاء الخصومة التاريخية بين فرنسا وألمانيا والعمل على دمج المصالح الاقتصادية للدول الأوروبية، والتوفيق بين متطلباتهم الحيوية لكل جولة على حدة وبين الحاجات المشتركة للمجموعة ككل، لأن ذلك من شأنه أن يرفع من مستوى المعيشة، وهو مطلب هام لكل الدول يدفعها للمشاركة في وضع أسس مجموعة اقتصادية أوروبية والعمل على تحقيقها، كما أن توافر الإرادة السياسية لدى الآباء المؤسسين جعلهم يرتفعون فوق النظرة الضيقة للسيادة إلى مستوى القبول ولأول مرة بالتنازل عن جزء من سيادة دولهم وهذا بحد ذاته كان سابقة كما كان سببا قويا للنجاح.

في الجهة المقابلة نجد التجربة المغاربية غلب عليها منذ البداية مبدأ التنافس والصراع أكثر منها على مبدأ التكامل، وهذا راجع إلى اختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة في أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال، ففي المغرب الأقصى ساد نظام الملكية الدستورية والنهج الليبرالي المرتكز على التعددية الحزبية، واختارت الجزائر النهج الاشتراكي القائم على الحزب الواحد، أما تونس فقد تبنت نظام رئاسي أسس الرئيس بورقيبة، وفي ليبيا استبدل النظام الملكي بنظام عسكري بعد انقلاب 1969، يقوم على تنظيمات اللجان الشعبية، في حين نجد موريتانيا يدير الدفة فيها مجلس عسكري مؤقت، ومن ثم فقد اتسمت العلاقات السياسية البينية بين أقطار المغرب العربي بالتوتر والتصعيد، فمشكلة الصحراء الغربية كانت ولا تزال سببا في استمرار الخلاف الجزائري المغربي، بسبب

تشبث الجزائر بموقفها الداعم والمساند للجمهورية العربية الصحراوية[1]، كما كانت لقضية لوكربي تداعيات سلبية على علاقات ليبيا بدول المغرب العربي، وأدت إلى تراجع مسيرة تكامل الاتحاد، وتوقفت بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت فيه ببناءها وتمويلها، إن هذه الخلافات ناتجة عن التناقضات بين الأنظمة السياسية آنذاك في المنطقة، والتي تغذيها في نفس الوقت الخلافات الحدودية التي كانت موضع مواجهة بين الجزائر وليبيا من جهة، والمغرب وموريتانيا، والمغرب والجزائر من جهة ثانية، لكن الخلال حول نزاع الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب هو الذي استقطب حدة النزاع داخل المنطقة، والذي مازالت تداعياته إلى يومنا هذا.[2]

ومن هنا يمكن القول أنه بالرغم من توافر مقومات التكامل بين دول المغرب العربي، إلا أنه لم يتم الوصول إلى تحقيق أدنى درجات التكامل فيما بينها، بسبب اختلاف الأنظمة السياسية، التي انعكست سلبا على المواقف والقرارات التي تتخذ بشأن التعاون والتكامل، كما لعبت النزاعات السياسية والحدودية دورا هاما في إحباط الكثير من المحاولات التكاملية، ولم يعرف المغرب العربي مشكلة أكثر تعقيدا وخطورة من مشكلة الصحراء الغربية التي لازمت مسيرة التجربة المغاربية فترة طويلة، ولا زالت حجر عثرة أمام التقدم في العملية التكاملية إلى اليوم.[3]

[1]/ تعود أهمية المشكلة إلى أهمية الموقع الجغرافي للصحراء الغربية داخل دول المغرب العربي، حيث تشكل الامتداد الجنوبي للمغرب، والامتداد الغربي للجزائر، والامتداد الشرقي لموريتانيا، أي أنها نقطة الوصل والربط بين الدول الثلاث، وتتباين المواقف حول مشكلة الصحراء الغربية، فالمغرب ينظر للقضية من زاوية الحق الشرعي والتاريخي باعتباره جزءا من أراضيه ولا يردي التفريط في إقليم يحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات، والجزائر ترى في ضم إقليم الصحراء للمغرب تشجيعا للمطامع التوسعية للمغرب قد تؤدي لاحقا إلى المطالب المغربية التاريخية في الجزائر، لذلك ترى بضرورة حل القضية وفق مقولة حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، وجبهة البوليساريو الصحراوية ترى أن الصحراء ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم إسبانيا أيام الاحتلال.

[2]/ عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، المرجع السابق، ص 381 – 382.

[3]/ عادل موساوي، المرجع السابق، ص 381 – 382.

الفرع الثالث: توفر المناخ الملائم لإحداث تقارب أوروبي

ساد أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مناخ عام غلبت عليه إرادة بناء السلام وعدم السماح بقيام حروب جديدة مدمرة على الأراضي الأوروبية، ولذلك عندما طرحت فكرة إقامة سوق مشتركة ولو في قطاع واحد وهو الفحم الصلب، فإن الفكرة لاقت نجاحا، وأخذتها الدول الأعضاء مأخذ الجد وأعطتها من الاهتمام – منذ البداية – ما يضمن لها النجاح.

وعلى الرغم من الحروب التي خاضتها القارة الأوروبية والدمار الذي لحق بها، إلا أنها عملت على إعادة بنائها، حيث قامت بتوظيف الأموال لخدمة الإمكانيات لتحقيق الاستمرار في التفوق العلمي والتكنولوجي وصناعة المعرفة، كما أنها طورت الصناعات الإنتاجية وصناعة الإلكترونيات والفضاء والاتصالات وصناعة الأسلحة، وعملت على إزاحة الصناعات الأقل أهمية نحو الجنوب، وقد ساعدها في ذلك السوق الواسعة التي نشأت عن اتحاد أسواق الدول الأوروبية في سوق موحدة، كما أن رغبة الأوروبيين كانت قوية لبناء أوروبا بجهدهم، وإعادة إحياء الهوية الأوروبية بعيدا عن النموذجين الأمريكي والياباني، والذي يعتبران وليدي حضارتها الصناعية، وكان ذلك سببا هاما لتقديم التنازلات لتحقيق الوحدة الأوروبية، وعلى العكس من ذلك نجد الدول المغاربية وبما خلفه الاستعمار من تشتت، بسبب السياسات التي كانت تهدف إلى عدم التقارب بين الدول المغاربية، كما أن القوى الاستعمارية خلقت حساسيات بين الشعوب المستعمرة، وهذا ما انعكس على هذه الدول بعد الاستقلال، حيث ظهر جليا من خللا التوجهات السياسية واختلاف أنظمة الحكم فيها، واستثار العمل القطري على العمل القومي.

الفرع الرابع: المرونة والتطبيق السليم لبنود المعاهدات

إن أبرز ما يميز بنود المعاهدات والاتفاقيات الأوروبية أنها كانت تطبق على أرض الواقع مباشرة لمعرفة إيجابياتها وسلبياتها، والمعوقات التي يمكن أن تعترض سبيل التطبيق السليم لها بقصد تلافيه في معاهدات لاحقة، ومن أمثلة ذلك:[1]

- أن الدول الأوروبية في سعيها لتحقيق التنسيق والتقريب بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها، ونظرا لأن وضع هذه السياسات يتوقف على الظروف السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء، فإن المعاهدات والاتفاقيات لم تضع نصوصا مفصلة لوضع مثل هذه السياسات، وبالتالي تتم عملية ابتكار للأساليب القانونية اللازمة لتنفيذها، وهذا يعطي مرونة هائلة في التطبيق وإمكانية كبيرة للنجاح.
- إن تقسيم البناء الأوروبي إلى مراحل بحيث لا يجوز الانتقال إلى مرحلة تالية، إلا بإنجاز ما تم وضعه من أهداف للمرحلة السابقة مع إعطاء الحد الأقصى المسموح للدولة التأخر عنه، بالإضافة إلى إعطائها مرونة في التطبيق تتلاءم مع وضعها ونظمها الاقتصادية (مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة المشتركة لكل الدول الأعضاء)، حقق نجاحا كبيرا ودعما للوصول إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية.

- لقد عمدت الدول الأوروبية إلى إنشاء مؤسسات لضمان اقتصاد مستقر، وسعت بشكل دائم من خلال الاتفاقيات إلى تطويرها، وإعطائها دورا أكثر فاعلية لتحقيق نجاحات أكبر، مثلا البرلمان الأوروبي أعطى سلطة فوق قومية وصلاحيات واسعة التنفيذ، وأصبحت قراراته تطبق على كل الأعضاء.

[1]/ أحمد إبراهيم محمود وآخرون، من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 303 – 305.

- في مرحلة متقدمة من التكامل الأوروبي تمتع الاتحاد الأوروبي (كسلطة فوق قومية) بقوة إلزامية على أعضائه من خلال الإقرار بأن كل ما يقرره الاتحاد لا يجوز للأعضاء مخالفته، حتى لو اتخذ القرار بالأغلبية وليس بالإجماع، وهنا انتقل الاتحاد من أسلوب الإجماع في التصويت إلى أسلوب الأغلبية (وبقي أسلوب الإجماع على بعض القضايا المتعلقة بالضرائب وقانون العمال والعمل وفتح الحدود...)، هذا وإن كان أعطى مرونة لتنفيذ قرارات الاتحاد وتقريب وجهات النظر بين الأوروبيين.
- إن أهم ما ميز المعاهدات الأوروبية هو تطورها المستمر والدائم فمثلا: معاهدة أمستردام أتاحت للمواطنين الكثير من الامتيازات في مراجعة عمل حكوماتهم وعمل المؤسسات الأوروبية، إيجاد أقصى قدر من الشفافية السياسية التي ستجبر الحكومات على نشر بعض وثائقها ليطلع عليها المواطن الأوروبي، فيكون بذلك قد شارك في عملية اتخاذ القرار، كما أننا نجد أن تطبيق مبدأ الرئاسة الدورية ولمدة ستة أشهر ولكل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد –والذي يسمح لها أن تضع بصمتها الخاصة – يؤكد على مبدأ احترام المساواة بين جميع الدول في الحقوق والواجبات، وما ميز التجربة الأوروبية أيضا، هو التغير المتتالي في عضوية التجمعات التكاملية، وهذا تحد كبير استطاعت التجربة الأوروبية أن تتجاوزه، فقد زاد تماسك الجماعة رغم اتساع عضويتها وتبنيها مبدأ الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.[1]

- إتباع سياسة الشدة واللين ومثلها ما جاء في نصوص معاهدات ماستريخت: المحافظة على الهوية الوطنية بالإضافة إلى الهوية الأوروبية، وهذا ما خلق شعورا لدى الأوروبيين بأنهم لم يفقدوا مواطنيتهم في بلدانهم لصالح

[1]/ محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 273.

المواطنة الأوروبية، كما ورد في ملاحق المعاهدة بأنه يسمح لبعض الدول بعدم الدخول في الاتحاد النقدي وأنها حرة بالحفاظ على عملتها الوطنية حتى لا تؤثر سلبا على الاتحاد في حال أجبرت على الدخول إليه، وفي مثل هذه الحالات نرى كيف أن الاتحاد استطاع امتصاص فورة الدول، التي يمكن أن تؤثر على الوحدة وخفف من تأثيرها، كما نلاحظ في حالة أخرى أنه في عام 1999 وخلال القمة الأوروبية تم التوقيع على ميثاق تتعهد فيه الدول الأوروبية ببذل كل ما في وسعها لاستيفاء جميع الشروط (لأن بعضها داخل الاتحاد النقدي وحجم دينها العام يتجاوز ضعف الحد المسموح به كإيطاليا)، وكل بلد لا يتعهد أو ينكث بهذا التعهد عليه أن يدفع غرامة مالية بنسبة 5% من الناتج المحلي، وهذا يعني أن الدولة ستكون مضطرة إلى جانب سداد الدين العالم إلى الوفاء بقيمة الغرامة، وهذا طبعا يعطيها دفعا أكبر بالوفاء بهذا التعهد.

أما التجربة المغاربية فقد تميزت بتعدد معوقاتها المؤسساتية الناجمة عن الاقتضاب الشديد في نص المعاهدة المنشئة للاتحاد وفي محتواها وأغراضها مقارنة مع المعاهدات الدولية من هذا لصنف، فمثلا معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة 1957، احتوت على 248 مادة بها 4 ملاحق و9 تصريحات، بينما نجد معاهدة الاتحاد المغاربي تقع في 19 مادة، كما يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، وأيضا عدم وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة، مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين الدول الأعضاء،[1] إذ يبدو جليا أن الريبة في ما بين الدول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر، كما أن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدات إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي، ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضا غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي، يكمن في تبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القارات (المادة السادسة).

[1]/ محمد محمود الإمام، المرجع السابق، ص 273.

وقد جاء في النص التأسيسي للاتحاد المغاربي مبدأ الإجماع، مع علمها بأن هذا الأخير كان سببا في تعطيل عمل الجامعة العربية، وحولها إلى جسد بلا روح، وما زاد من تعقيد الأمور هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة الثامنة عشر)، سنرى فيها بعد أن الدول المغاربية أدركت مدى عقم هذا المبدأ، وحاولت تصويب الأمور لتنشيط الاتحاد، كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 وصادقت تونس على 27 وصادقت ليبيا على 25، وموريتانيا 19 اتفاقية، في حين لم يصادق المغرب إلا على 5 اتفاقيات فقط، وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس، وهذا العدد قليل بالنظر إلى الطموحات والمصير المشترك[1]، ولذلك تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها، وقد درس الوزراء في اجتماعهم في مارس 2001 في الجزائر اقتراح تعديل المعاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعد الإجماع، ولكن هذه القضية أحيلت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغاربية.[2]

وبالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد والتي تقارب 24 سنة، نجد أن الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي سواء من حيث النضج السياسي والمعضلات الاقتصادية وضغط المجتمع الدولي والتكتلات الاقتصادية الكبرى، ومنه لابد من تعديل النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية، حيث نجد تباينا في قرارات الاتحاد وفقا لنظم كل دولة عضو، الأمر

[1]/ لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، المرجع السابق، ص 25.
[2]/ محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى، المرجع السابق، ص 91.

الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، والتي تبقى رهينة ظروف كل دولة، وبالتالي ترهن مصير العمل المغاربي المشترك وتعطل مسيرته للتكامل، كما أن التصديق على الاتفاقيات المبرمة بعد مرور فترة زمنية طويلة يجعلها عند التنفيذ غير ملائمة مع الظروف السائدة، مما يستوجب تعديلها، ومن بين العوائق أيضا الاختلاف في النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين دول الاتحاد، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية، وهذا حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد وتقييدها والحد من فعاليتها.[1]

من خلال ما سبق نخلص إلى أن نجاح التجربة الأوروبية في التكامل لم يكن وليد الصدفة، وإنما كان نتاج مجهودات جبارة مع التعامل الرشيد في تجاوز العقبات والصعاب التي واجهتها، وقد تدعمت التجربة بتوافر الرغبة والإرادات السياسية التي فتحت الأبواب أمام مضي التجربة قدما نحو تحقيق النجاحات المتتالية، هذه ألأخيرة التي لم تستطع الدول المغاربية أن توفرها لمسيرها التكاملية، حيث كان تشبثها بالسيادة الوطنية المزعومة وعدم تقديم التنازلات لصالح التجمع الإقليمي، ومن ثم كانت الإرادة السياسية عائقا وسببا مباشرا لفشل المحاولات التكاملية لأقطار اتحاد المغرب العربي.

المطلب الثالث: الجوانب الاقتصادية والتجارية لكلا التجربتين

بدأ الفكر التكاملي يتعمق بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سواء على الساحة الأوروبية أو العربية (والمغاربية)، وقد اختلفت دوافعه وأهدافه بين الطرفين، فقد ارتبط التفكير التكاملي الأوروبي بأمرين: الأول الشعور بالحاجة إلى الاستمرار وتوثيق العلاقات الدولية بين الدول الأوروبية، والثاني هو إشاعة الأمن والسلام والاستقرار في القارة الأوروبية، وأول قضية يلزم اتخاذ قرار بشأنها هي اختيار جانب من العلاقات لتجربة التكامل ثم يليها بيان كيفية

[1]/ جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية، مرجع سابق، ص 16.

المضي في الطريق حتى نهايته، فوقع الاختيار على المجال الاقتصادي كنقطة بداية لتكامل على ما أثاره التقدم الصناعي من تشابك قوى العلاقات الاقتصادية، ولذلك فقد سعت أوروبا لتشكيل تكتل اقتصادي يحقق الانسجام والتنسيق بين المناطق الأوروبية ويؤسس لاقتصاد أوروبي موحد قائم على تقارب مستويات النمو، وذلك من خلال توسيع النطاق أمام المشروعات في كل بلد عضو وبشكل يسمح بالاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير ومزايا التخصص وبما يؤدي إلى رفع مستوى الكفاية الإنتاجية في صناعات تلك البلدان، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للشعوب الأوروبية التي إذا شعرت أن التكامل سيحقق مصالحها الاقتصادية فستدعمه للوصول إلى الاتحاد السياسي.

الفرع الأول: تحليل التجربتين من الناحية الاقتصادية

بدراسة المنهج المستخدم الذي ساعد على قيام تكامل أوروبي نجد أن الدول الأوروبية اتبعت منهجا تكامليا وظيفيا من أجل الحصول على التكامل والاندماج، فكان اختيار الشخصيات أمثال "روبرت شومان وجون مونييه" الذي ساعدت عبقريتهما الفذة وخبرتهما العميقة على بلورة مشروع ينطوي على آلية قادرة على دفع العملية التكاملية، وبالتالي اختياره لقيادة قطاع الفحم والصلب في أوروبا لم يكن عشوائيا بل كان من ناحيتين: الأولى سياسية أمنية حيث ساعد على فض العداوة المزمنة بين ألمانيا وفرنسا بوضع هذا القطاع الذي يشكل عصب الصناعة تحت سلطة أوروبية مشتركة، والناحية الثانية هي فنية اقتصادية حيث شكل قاطرة قوية على جر عربات التكامل الأخرى التي يمكن أن تنضم إليها فيما بعد دول أوروبية أخرى، فاختيار هذا القطاع كان بمثابة الركيزة الأساسية لقيام المراحل التالية لعملية التكامل الأوروبية، وقد وضعت صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة هيئة عليا، تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية لكل بلد عضو، مع وضع قواعد لمنع المنافسة غير العادلة، وشملت المعاهدة أيضا تكوين مجلس وزراء يخول له سلطة اتخاذ بعض القرارات المهمة وجمعية برلمانية تتمتع

بقدر من الرقابة ومحكمة عدل أوروبية بضمان الامتثال لأحكام المعاهدة[1]، وعقب ذلك تم إنشاء المجموعة الأوروبية لطاقة الذرية نتيجة لإحساس دول المجموعة لأهمية الطاقة الذرية في زيادة الإنتاج والحاجة إلى وجود تعاون بينها لإقامة صناعة ذرية تتصدى للمنافسة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، وكذا بحكم الارتباط العضوي بين هذا القطاع وقطاعات أخرى قوية ومؤثرة في الاقتصادات الأوروبية، فقد أعطى نجاحها دفعة قوية وانطلاقة جديدة لعملية التعاون والتكامل بقيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) وتوسعها فيما بعد، والتي طبقت المنهج الوظيفي بحذافيره وبمراحله المتتالية (الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، السوق الموحدة، الوحدة الاقتصادية والنقدية....الخ) وذلك قبل البدء في بناء الوحدة السياسية بمراحلها المتعاقبة أيضا: سياسة خارجية، أمن مشترك، دستور أوروبي، برلمان أوروبي... الخ.[2]

أما التجربة المغاربية فقد انتهجت دولها بعد الاستقلال سياسات اقتصادية متباينة ليس بينها رابط، نتيجة النزعة القطرية، حيث اختارت الجزائر سياسة التصنيع عبر إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة للحاق بركب الدول المتقدمة (مجمعات صناعية كبرى) على حساب قطاعات أخرى، ولكن هذه السياسة سرعان ما فشلت في الوصول إلى المبتغى، مما اضطرها إلى التوجه نحو اقتصاد السوق وإعادة الهيكلة والانفتاح، أما بالنسبة إلى تونس فقد توجهت منذ البداية إلى تنمية الصناعات الخفيفة لتغطية الحاجات المحلية، لكن نتيجة ضعف الموارد المالية وعجز الميزان التجاري في فترة الستينات جعلها فيما بعد تتحول نحو اقتصاد السوق، أما المغرب فقد انتهجت منذ البداية سياسة اقتصادية انفتاحية مع التأكيد على الزراعة والسياحة.

[1]/ عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تحت التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية- لبنان، 1986، ص 37 – 38.

[2]/ لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، الأردن، 2004، ص 13.

وفيما يخص ليبيا فكان اقتصادها يعتمد على الرعي والزراعة، إضافة إلى المساندات المالية من الحلفاء، وعند الإطاحة بالحكم الملكي وأعلنت ليبيا جماهيرية، ومع اكتشاف النفط تم فتح الباب أمام القطاع الأجنبي عبر سلسلة من الشركات المختلطة بين الطرف الأجنبي والقطاع الوطني، أما موريتانيا فقد شهدت تناقصا في عمليات الزراعة والرعي نتيجة الجفاف، أعقبها شح في الموارد، مما أدى إلى عجز ميزانها التجاري، ووقعت رهينة المؤسسات العالمية المانحة للقروض.[1]

فكانت لكل قطر تجربته الخاصة ومشاريعه، لذلك فقد ظهر جليا انعدام التشاور بصورة خاصة في ميدان التصنيع بما أقيم عليه من طابع اعتزالي ومن صفة وطنية، باعتباره مظهرا أساسيا من مظاهر ممارسة السيادة الاقتصادية، وانعدام التشاور والتناسق في الإنجازات الصناعية في الوقت ذاته الذي كانت أجهزة التعاون المغاربية توالي تقديم الدراسات حول طرق التنسيق الصناعي، وحول إنشاء المشاريع الصناعية المغاربية، ولم تستفد التجربة التصنيعية من موارد الطاقة المتاحة، ولم تتخذ من هذه الطاقة منطلقا لسياسة تصنيعية مشتركة، مثلما اعتمدت الدول الأوروبية قطاع الفحم والصلب، ورغم ضيق السوق الداخلية واكتظاظ الأسواق الخارجية وضراوة المنافسة فيها، فقد أقدم كل قطر على التصنيع في الأفق القطري واتخذ من هذه الصناعات الأساسية الثقيلة عنوانا بارزا من عناوين السيادة الوطنية، والذي كلف ثمنا باهظا كان بالإمكان إدراكه بكلفة أيسر، فمن غير الفاعلية الاقتصادية إقامة أربع مصانع للحديد والصلب وبالأحجام الكبيرة، في الوقت الذي يشكو فيه القطاع أزمة عالمية وركودا مستفحلا، وفي الوقت الذي كان الطلب المغاربي في جملته يكتفي بمصنع واحد ويوظف في قطاعات أخرى مبالغ

[1]/ لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، المرجع السابق، ص 28 – 29.

الاستثمارات الباهظة التي أنفقت لإنشاء المصانع الثلاث الزائدة، ومن المحاولات الأولى التي استهلتها الحكومات المغاربية لتوحيد جهودها الإنمائية وتنسيق توجهاتها المستقبلية.

كانت في عام 1965 والتي كانت تهدف إلى التنسيق بين السياسات الإنتاجية في ميدان الصلب وميدان الزجاج والصناعات التركيبية، وقد بدأت الخلافات مبكرا حيث لم تستكمل صناعة الحديد والصلب منشآتها في كل الأقطار، ولا بلغت فيها هذه المنشآت مرتبة استحكام التقنيات الإنتاجية والأخذ بزمام فنيات الترويج، وكذلك الأمر بالنسبة لصناعة الزجاج[1]، ورغم المحاولات العديدة لدول المغرب العربي في إطار التعاون، وخلق مؤسسات ترعى الترتيبات التكاملية بين دول المغرب العربي، إلا أنها لم تستطع أن تضع أي قطاع إنتاجي أو خدمي تحت سلطة مغاربية مشتركة.[2]

الفرع الثاني: الجانب التجاري للتجربتين

من المؤشرات التي تستخدم لقياس فاعلية التجمع التكاملي دوره في تنمية التجارة البينية، وقد اعتبر النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية في البداية بإقامة الاتحاد الجمركي قبل الموعد المحدد له بـ 18 شهرا، من أهم الدلائل على نجاح الجماعة، حيث وصلت نسبة التجارة البينية إلى ما يقارب 60%، بالرغم من أنه لم يكن ينظر إلى السوق المشتركة على أنها وسيلة لرفع نسبة متواضعة للتجارة البينية، فالجماعة لم تبدأ من تجارة 3% أو 5% كما هو الحال في الدول المغاربية، بل بدأت من حوالي 38% مما يعني أن تجارتها مع باقي العالم بما فيها الدول الأوروبية كانت 62%.

[1]/ مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط3، 2005، ص 39 ن ص 55.
[2]/ مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص 45.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التجارة البينية كانت في تطور مستمر، بالرغم من توسع الجماعة عبر الفترات المتتالية ودخول أعضاء جدد تعتبر أقل شأنا وتطورا من الدول المؤسسة.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي اليوم بدوله الأعضاء (27) من أكثر التكتلات الإقليمية تطورا، حيث نجح في تحقيق زيادة كبيرة في تجارته البينية التي تشكل أعلى حصة في إجمالي تجارته، حيث بلغت النسبة نحو 66% من إجمالي تجارته الخارجية في عام 2008، كما يعتبر أيضا أكبر مصدر في العالم، إذ بلغت قيمة صادراته 1.928 مليار دولار لعام 2009، وتشكل حصتها في الصادرات العالمية حوالي 15.9%، ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر مستورد في العالم بقيمة 2300 مليار دولار، أي ما نسبته 18.3% من الواردات العالمية لسنة 2009، وفي جانب السياسة التجارية للاتحاد، وخاصة شقها الزراعي، فإن حصيلة الرسوم الجمركية المستوفاة في إطار الاتحاد تنفق على البرنامج الزراعي، والذي منح الدعم المباشر للمنتجين الزراعيين، بالإضافة إلى دعم الصادرات الزراعية، ووضع عراقيل وعقبات أمام الواردات الزراعية، كل هذه الوسائل أدت إلى تحويل التجارة لصالح الدول الأعضاء.[1]

[1]/ جمال الدين زروق، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، دراسات اقتصادية، مرجع سابق، ص 3 – 4.

الجدول رقم (01): يبين تطور نسبة التجارة البينية الأوروبية من جملة التجارة الخارجية

الجماعة	السنة	الصادرات %	الواردات %
مجموعة الستة	1958	38.2	36.6
	1960	42.9	41
	1965	50.7	48.5
	1970	54.9	53.9
	1973	56.3	57.2
مجموعة التسعة	1973	52.7	51.7
	1975	49.4	48.3
	1978	54.4	51.6
	1981	49.9	47.8
مجموعة العشرة	1981	50.6	47.6
	1984	51.7	49.7
	1986	56	59.5
الإثني عشر	1986	56.7	57
	1989	59.7	57.2
	1992	61.4	58.2
	1995	56.4	55.2
الخمسة عشر	1995	62.4	61

	1997	60.3	58.6
	2001	67.9	64.4
	2004	68.5	66.8
الخمسة وعشرون	2004	67.7	65.8
	2007	68.18	64.9
السبعة وعشرون	2007	68	63.4
	2010	65.6	62.5

المصدر: محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 279

WTO, Statistics of international trade 2011, P192.

أما بالنسبة للتجربة المغاربية فيما يخص المبادلات التجارية البينية فتتميز بمحدوديتها، سواء في بداية التجربة أو في الوقت الحالي، إذ لا تتعدى نسبة **4%** وهي ضعيفة جدا مقارنة بالتجمعات التكاملية الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي (عند توقيع معاهدة روما كانت نسبة التجارة البينية للدول السنة المكونة للجماعة الأوروبية حوالي 40%)[1]، ويبين الجدول التالي مكانة اتحاد المغرب العربي من حيث نسبة التبادل البيني مقارنة ببعض التكتلات خلال الفترة 1980 – 2010.

الجدول رقم (02): يوضح نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات للفترة 1980 – 2010.

	1980	1995	2000	2005	2008	2010
الاتحاد الأوروبي	62.2	67.2	67.7	67.4	67.3	67.2

[1] / Rahal ali, tahar haroun, le partenariat Maghreb arabe-union européenne : quel avenir?; revue des sciences économiques et de gestion N°2 (2003) ; faculté des sciences économiques et de gestion, université de Batna ; P2.

النافتا	33.6	46.2	55.7	55.7	49.5	48.7
الآسيان	17.3	24.4	23.3	25.3	25.5	24.3
المركسور	11.6	20.4	20	12.9	14.7	15.7
اتحاد المغرب العربي	0.3	3.8	2.2	1.9	2.5	3
مجلس التعاون الخليجي	3	6.8	4.9	4.5	4.7	4.8

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة لتجارة البينية سجلت في الاتحاد الأوروبي بمتوسط قدره بـ 66.5%، في حين يأتي اتحاد المغرب العربي في مؤخرة الترتيب وبأضعف نسبة لا تتجاوز 3%.

وهذا يدل على انفتاح الدول المغاربية على العالم الخارجي، وذلك بما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، حيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي، وما يميز هذه الصادرات أنها تعتمد على سلعتين أو ثلاثة على الأكثر، كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا خاصة (سلع تكنولوجيا وغذائية)، هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغاربية بالخارج، مما يجعلها رهينة التغيرات التي تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية.[1]

والجدول أدناه يبين وزن التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارته الخارجية.

الجدول رقم (03): وزن التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي إلى تجارته الخارجية في الفترة 2000 – 2010.

	2000	2010

[1]/ لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، المرجع السابق،ص 30.

الصادرات المغاربية الإجمالية	48.774	110.184
الصادرات البينية المغاربية	1.0558	4.0615
النسبة	%2.16	%3.69
الواردات المغاربية الإجمالية	33.119	139.587
الواردات البينية المغاربية	1.0624	4.1427
النسبة	%3.2	%2.96
إجمالي التجارة الخارجية المغاربية	81.893	249.771
إجمالي التجارة البينية المغاربية	2.1182	8.2042
النسبة	%2.59	%3.28

المصدر: التقرير العربي الموحد 2011 (أبو ظبي: صندوق النقد العربي 2011)، الملاحق الإحصائية ص 370 – 375.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تحسن طفيف في وزن التجارة البينية المغاربية، ورغم ذلك فإنه يعتبر معدل ضعيف جدا، مقارنة بحجم التجارة الخارجية، وهذا يعكس الضعف الشديد في الارتباط الاقتصادي بين الدول المغاربية، هذا من جهة ومن جهة أخرى زيادة التبعية للخارج، الأمر الذي يجعل اقتصاديات أقطار المغرب العربي في موقف صعب خاصة أثناء الأزمات العالمية، وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات المغاربية من وإلى الأسواق الخارجية، نجد أن الاتحاد الأوروبي يحتل الصدارة، إذ يعتبر الشريك التجاري الأول لدول المغاربية، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (04): مكانة العلاقات التجارية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي (من 2001 – 2002)

الدول المغاربية	الصادرات		الواردات	
	الاتحاد الأوروبي	باقي الدول	الاتحاد الأوروبي	باقي الدول

الجزائر	%67	%33	%59	%41
تونس	%80	%20	%72	%28
المغرب	%60	%40	%59	%41
ليبيا	%82	%18	%65	%35
موريتانيا	%63	%37	%60	%40
المتوسط المغاربي	%70	%30	%63	%33
نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي	%4.1		%4.4	

المصدر: صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2، 2003، ص 31.

من خلال الجدول يتبين لنا أهمية العلاقات الاقتصادية المغاربية مع الاتحاد الأوروبي في مجال حركية السلع والخدمات، ومن خلال التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات للدول المغاربية نلاحظ أن جل المعاملات التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي الذي يستأثر بأكثر من الثلثين من الصادرات المغاربية، وتستورد دول اتحاد المغرب العربي 63% في المتوسط من الاتحاد الأوروبي، مما يدل على أن مؤشر التركز الجغرافي لصادرات أو واردات دول الاتحاد المغاربي مرتفع جدا، وهذا يعني أن اقتصاديات هذه الدول مكشوفة لإجراءات عدائية من قبل شركائها التجاريين في حالة الأزمات لاسيما إذا كانت السلع المستورد أو المصدرة ذات أبعاد إستراتيجية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ضعف نسبة التبادل التجاري بين أقطار المغرب العربي لا ترجع بالأساس إلى نقص التشريعات أو إغفال هذا الجانب في إطار معاهدة اتحاد المغرب العربي، ولكن يرجع السبب الرئيسي إلى عدم

تنفيذ هذه التشريعات بصورة صحيحة، وذلك في ظل غلبة الأهداف القطرية على الإقليمية المغاربية، وتعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الأسباب المعيقة للتبادلات التجارية البينية، رغم وجود النصوص التشريعية من معاهدات واتفاقيات ثنائية في المجالات التجارية، كما أن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وحوافز لتنشيط حركة التجارة البينية المغاربية على غرار ما هو مطبق في الاتحاد الأوروبي، ليعد عقبة أمام تحقيق نسب عالية من تجارة بينية متطورة في دول المغرب العربي، كذلك يضاف إلى جملة المعوقات تعدد الجهات المسؤولة عن تلخيص السلع المستوردة (فحص جميع البضائع بدلا من أخذ عينات منها)، وفي هذا الصدد كشف فريق من الخبراء في دراسة أن الرسوم والضرائب التي تفرضها الدول العربية عند مرور الشاحنات[1]، إضافة إلى المشاكل الإجرائية في المنافذ الجمركية هي التي تقف عائقا أمام انسياب حركة البضائع وضعف التجارة البينية، ورأت الدراسة أن المشاكل الأمنية على رأس الإجراءات التي تعيق نمو حركة التبادل، حيث يتم تفريغ كل البرادات الآتية في مراكز الحدود ثم يعاد شحنها في برادات من داخل الدولة المضيفة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن والتخزين والتداول، والغريب أن هذه الإجراءات تتخذ فقط بحق السلع العربية، مما يجعلها في وضع غير منافس مقارنة مع مثيلاتها من السلع الأجنبية المستوردة.[2]

المبحث الثاني: مقارنة بين تجربة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وأهم الإنجازات

يمثل الاتحاد الأوروبي الذي يضم في عضويته سبعة وعشرين دولة نموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوروبية، وتأكد نجاحه طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر

[1]/ صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2، 2003، ص 33.
[2]/ لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، مرجع سابق، ص 71.

التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل ما زالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها، وقد أتاح هتا التكتل حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتبادل الخبرات واندماج اقتصادياتها بما يعكس زيادة في الإنتاجية، تدعيم الاستثمارات، توسيع نطاق المعاملات التسويقية، زيادة التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة.

الفرع الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي

أ. النشأة والتطور

وصول الاتحاد الأوروبي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة أكثر من نصف قرن من الزمن انطلاقا من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية[1] في باريس 1951، وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار، وفي 28 مارس 1957 وقعت الدول اتفاقية روما التي وسعت مجالات التعاون، وأصبحت المجموعة تحمل اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة).

وكان من أهم البنود التي جاءت في هذه الاتفاقية ما يلي:[2]

- إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.
- إزالة العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- توحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي.
- وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.

[1]/ هي فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا ودول البينيلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ).
[2]/ إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.

- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
- التقريب بين التشريعات الإقليمية في الدول الأعضاء.

وقد تم الاتفاق على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة تدريجيا على مراحل، بحيث تبدأ المرحلة الأولى في عام 1958، وتمتد إلى غاية عام 1970.

وفي عام 1968 أنشئ الاتحاد الجمركي بين دول المجموعة ووضعت وطبقت سياسة زراعية مشتركة، بالإضافة إلى تحقيق تقدم هائل في مجال التنسيق والتكامل في كثير من القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والنقل، وفي عقد السبعينات واجهت المجوعة بعض المشاكل، وخصوصا الركود التضخمي التي شهدها الاقتصاد العالمي في نهاية 1973 وانهيار نظام النقد الدولي، ما أثر عليها سلبا، حيث انخفضت معدلات النمو وانخفض نصيب المجموعة من الصادرات الدولية، لذا كان إنشاء نظام النقد الأوروبي في عام 1979 مبادرة مبكرة نحو الوحدة النقدية، وتحقيق استقرار الشؤون النقدية في غرب أوروبا وحماية أوروبا من التقلبات العنيفة في قيمة الدولار، وقد حدث بعد ذلك قدر من التقدم نحو الإقليمية حتى تم توقيع القانون الأوروبي الموحد في عام 1986 والذي هدفه هو إنشاء سوق أوروبية موحدة في عام 1992، ومنذ توقيع القانون الأوروبي الموحد تسارعت الحركة نحو الوحدة الأوروبية.[1]

في مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ماستريخت على معاهدة جديدة للوحدة، حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما، واستهدفت معاهدة ماستريخت ما يلي:[2]

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.

[1]/ إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مرجع سابق، ص 180.
[2]/ حسين عمر، الجت والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية، مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997، ص 46.

- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 1 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.
- سياسة خارجية مشتركة والتحرك نحو إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية وتتمثل في:[1]

المرحلة الأولى: 01 جويلية – 31 ديسمبر 1993، تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.

المرحلة الثانية: 01 جويلية 1994 – 31 ديسمبر 1998، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوروبي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، وخاصة ما يتعلق بمعدل التضخم ونسبة عجز الموازنة العامة، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك أسعار الفائدة طويلة الأجل.

المرحلة الثالثة: 01 جانفي 1999 إلى 2002، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

توسيع عضوية الجماعة الأوروبية وهياكلها:

اتسعت دائرة عضوية الاتحاد الأوروبي بقبول أعضاء جدد، ما أدى إلى اتساع نطاقها الجغرافي وزاد عدد سكانها، وارتفاع حجم الناتج المحلي لدول الاتحاد، وفيما يلي الفترات التي تم فيها التوسع:[1]

[1]/ نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مرجع سابق، ص 68 – 69.

الدول الأعضاء:

بدأ الاتحاد في عام 1951 بستة دول هي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا واللكسمبورغ، وفي العام 1973 التحقت بها كل من المملكة المتحدة، إيرلندا والدانمارك، ثم اليونان عام 1981، وإسبانيا والبرتغال في عام 1986، ليصبح عدد الأعضاء اثني عشر دولة، ثم انضمت السويد وفنلندا والنمسا عام 1995، وابتداء من العام 2004 امتد الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث انضمت عشر دول جديدة: استونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا والمجر، كما انضمت كل من قبرص ومالطا للاتحاد في نفس السنة، وفي سنة 2007 انضمت رومانيا وبلغاريا ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 27 دولة.

هياكل الاتحاد:

أنشأ الاتحاد الأوروبي خمسة هياكل أساسية لتسيير دوالبه هي:[2]

[1]/ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص 153.
[2]/ www.madariss.fr

- البرلمان الأوروبي الذي يتم انتخاب أعضاءه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء وله دور تشريعي، ويتكون من 785 نائبا منتخبين من مواطني الاتحاد لمدة 5 سنوات، مهمته التصويت على ميزانية الاتحاد ومراقبة اللجنة الأوروبية (يوجد مقره في ستراسبورغ في فرنسا).
- المفوضية الأوروبية: وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه.
- مجلس الاتحاد الأوروبي وهو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء.
- محكمة العدل: وهي جهاز قضائي يتكون من 27 قاضيا و9 وكلاء يشرفون على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد وتطبيق المعاهدات (يوجد مقرها في لوكسمبورغ).
- ديوان المحاسبات وهو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الاتحاد، كما أنشأ الاتحاد عدة أجهزة أخرى على غرار المجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية والبنك المركزي الأوروبي وبنك الاستثمار.

ب. بعض إنجازات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية:

لقد حقق الاتحاد الأوروبي إنجازات باهرة وضعتها على مشارف الوحدة، وجعلت منها النموذج الذي يحتذى به، ومن الإنجازات التي حققها ما يلي:[1]

[1]/ موسوعة مقاتل من الصحراء www.moqatel.com/openshare.../sec06.doc_cuf.htm

- تكوين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية للاتحاد الأوروبي وهي: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومحكمة المدققين.
- تأسيس السوق الأوروبية الموحدة، والتي تعد أكبر سوق حرة في العالم، وتضم 27 دولة بتعداد سكاني 504 مليون نسمة، يتمتعون بحرية البيع والشراء وحرية الانتقال والعمل.
- إصدار العملة النقدية الأوروبية الموحدة "اليورو" في الأول من يناير 2002، والتي أدى استقرارها إلى أن أضحت إحدى العملات الرئيسية في العالم.
- تأسيس أول وحدة جمركية أوروبية باسم "المؤسسة الاقتصادية الأوروبية".
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول الاتحاد في إطار "النموذج الوحدوي الأوروبي"، مثل: دولتي إيرلندا وإسبانيا، حيث حققتا معدل نمو كبير في العشرين عاما الماضية بدعم من الاتحاد الأوروبي.
- دعم النظم الاقتصادية لأعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد، وخاصة من دول وسط وشرق أوروبا.
- معالجة الأزمات الاقتصادية، والمالية التي عانت بعض دول الاتحاد الأوروبي منها، والتي يأتي في مقدمتها دولة اليونان مؤخرا.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التجبة الأوروبية في التكامل والوحدة قد وصلت إلى أعلى مراتب التكامل، حيث تدرجت عبر مراحله بموضوعية وواقعية، واستطاعت أن تتغلب على العقبات التي واجهتها خلال مسيرتها، لتصبح في الوقت الحاضر المثال والنموذج الذي يحتذى به.[1]

[1]/ موسوعة مقاتل من الصحراء www.moqatel.com/openshare.../sec06.doc_cuf.htm

الفرع الثاني: تجربة مجلس التعاون الخليجي

يعد هذا المجلس من أقدم التجمعات الإقليمية الجزئية في الوطن العربي، حيث تم الإعلان عنه رسميا في مؤتمر اقمة الخليجي في أبو ظبي (الإمارات العربية) بتاريخ 1981/05/25، يتميز هذا المجلس بمقومات الترابط المكاني وعامل الامتداد والتواصل مما جعل هذه المنطقة وحدة جغرافية إستراتيجية واحدة ذات مصالح ومخاوف أمنية مشتركة، ناهيك عن التجانس السياسي الذي أعطى هذا المجلس بعدا آخر، فالدول الستة[1] تتمتع بدرجة عالية من التجانس، وتتبع أنظمة داخلية متشابهة وفلسفة اقتصادية متقاربة فضلا عن تقارب الخطوط العريضة لسياستها الخارجية.[2]

أ. نشأة المجلس:

بدأت بوادر إنشاء هذا المجلس سنة 1975 من خلال البيان المشترك بين دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، بالدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية الدولتين، وتجتمع بصفة دورية على الأقل مرتين كل سنة، وفي سنة 1978 قامت الكويت بتحركات مكثفة بهدف توحيد الجهود لتحقيق الوحدة بين دول مجلس التعاون الست، وفي 1981/02/14 تم عقد مؤتمر وزراء خارجية دول المجلس لمناقشة خطة العمل المقدمة من الكويت، وقد أسفر الاجتماع عن الاتفاق على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، باعتباره مؤسسة دولية إقليمية تتمتع بشخصية قانونية كباقي المنظمات الدولية الإقليمية والعالمية، وقد اقتصر عضوية المجلس على الدول الست

[1]/ المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، وسلطنة عمان.
[2]/ هند عبد اللطيف المصري، أثر التغير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل الإقليمي العربي في التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص 80.

الأعضاء فقط، فهي غير مفتوحة أمام انضمام أعضاء جدد، حيث حيث لم تحدد الاتفاقية شروط الانضمام أو الانتساب أو حتى الانسحاب.

أما بخصوص أهداف المجلس فتتمثل فيما يلي:[1]

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- توحيد السياسات والأنظمة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية.
- تطوير ودفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز علمية وإقامة المشروعات المشتركة.
- تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية لدلو مجلس التعاون الخليجي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي، والسعي إلى توحيد الأنظمة المتعلقة بالاستثمار، ووضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توحيد الاستثمارات الخليجية الداخلية والخارجية تخدم مصالح هذه الدول وتطلعات شعوبها.
- تنسيق السياسات المالية والنقدية، بالتنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدلو المنطقة تمهيدا لإنشاء عملة خليجية موحدة.
- حرية تنقل الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي وذلك بوضع الأسس الكفيلة لمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس المعاملة دون تمييز، وهذا من حيث حرية الانتقال والعمل والإقامة، حرية التملك والإرث.

[1]/ عمورة جمال لمجيد، دراسة تحليلية تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية، مرجع سابق، ص 284.

- العمل على إزالة كل العراقيل التي تقف أمام تدفق الموارد، رؤوس الأموال، وكل عناصر الإنتاج، بتوحيد الأنظمة والتشريعات التجارية والمالية والجمركية.
- تشجيع القطاع الخاص في هذه الدول بإقامة المشاريع المشتركة التي تؤدي إلى توثيق المصالح الاقتصادية لهذه الدول.
- تدعيم التعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات وإنجاز البنى الأساسية كالموانئ والمطارات ومحطات الكهرباء والماء وشبكات الطرق....الخ.
- العمل على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بين دول المجلس.
- اهتم المجلس بخصوص تنسيق سياسات دول المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها (استخراج وتكرير، نقل واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة).

ولبلوغ هذه الأهداف شكل مجل التعاون الخليجي في إطار هيكله التنظيمي أجهزة أساسية تحرص على تطبيق هذه الاتفاقية وهي:

المجلس الأعلى بصفته السلطة العليا للمجلس ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ويشرف على باقي الأجهزة، أما الجهاز الثاني يتمثل في المجلس الوزاري وهو بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس ويتشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، حيث أن من مهامه اقتراح السياسات وتقديم التوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول، كما يعمل على تشجيع وتطوير الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، أما الجهاز الثالث يتمثل في الأمانة العامة وهي الهيئة الإدارية المركزية للمجلس التي تتشكل من أمين عام وأمناء مساعدين، وأخيرا الجهاز الرابع وهي لجان مجلس التعاون المتكونة من خمسة لجان قطاعية من الوزراء والمختصين تعمل مع الأمانة العامة لتحقيق أهداف المجلس، وتنسيق أوجه التعاون بين دول

المجلس (لجنة التخطيط الاقتصادي، والاجتماعي، لجنة التعاون المالي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية).[1]

ب. تقييم اتفاقية مجلس التعاون الخليجي:

يمكننا تلخيص أهم الإنجازات لاتفاقية المجلس فيما يلي:[2]

- حل مسألة الخلافات الحدودية بالطرق الودية، والتي كثيرا ما كانت السبب في عرقلة العملية التكاملية لدلو مجلس التعاون الخليجي، ومن ذلك حل الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر وتوقيع كل من السعودية وقطر للخرائط النهائية لترسيم الحدود بينهما، وفي الوقت ذاته نجاح السعودية واليمن في تسوية خلافهما الحدودي الذي دام فترة طويلة من الزمن، وكذلك تسوية الخلاف الحدودي بين الإمارات وعمان، والكويت والسعودية فيما يخص الحدود البحرية وخاصة ما تعلق بحقل الدرة البحري النفطي.[3]
- السماح لمواطني المجلس (الماديين والمعنويين) من ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية ومساواتهم بمواطني الدول التي يمارسون فيها هذه الأنشطة.
- إعطاء مواطني دول المجلس الحق في الحصول على قروض من أي بنك.
- السماح لمواطني المجلس بحق تملك العقار لغرض السكن.

[1]/ عمورة جمال لمجيد، مرجع سابق، ص 286.
[2]/ محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص 486 – 488.
[3]/ عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 97.

- مساواة دول المجلس في المعاملات الضريبية، نفس المعاملة التي يعامل بها مواطنو البلد العضو.
- السماح لمواطني دول المجلس بامتلاك الأسهم (أسهم الشركات المشتركة في بداية الأمر والشركات الجديدة التي تنشط في مجال النشاطات الاقتصادية المسموح بها) ونقل ملكيتها، وممارسة تجارة الجملة والتجزئة في الدول الأعضاء.

- إلغاء الرسوم الجمركية على المنتوجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتوجات الصناعية ذات المنشأ الوطني وهذا ابتداء من سنة 1983، وتوحيد التعريفة الجمركية على السلع الأجنبية وهي 4% إلى 20%.
- معاملة وسائل النقل المملوكة لمواطني دول المجلس نفس معاملة وسائل النقل الوطنية عند مرورها بإقليم أي دولة عضو وإقرار نظام موحد للعبور (الترانزيت).
- تقريب وتوحيد سياسات دول المجلس، حيث تم الاتفاق على إقرار السياسة الزراعية المشتركة والإستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، وخطة الطوارئ الإقليمية للمنتوجات البترولية وتبادلها بين دول المجلس.
- تطوير الهياكل الأساسية المتعلقة بالطرق البرية بين دول المجلس والشبكة الكهربائية وربط شبكة الاتصالات بين هذه الدول.
- السماح للشركات والمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بتصدير منتجاتها إلى بقية دول المجلس دون إلزامها بتعيين وكيل محلي.

وبالرغم من هذه المجهودات المبذولة والإنجازات المحققة، فقد ظلت درجة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس محدودة، حيث أن تشابه هياكل الإنتاج واعتمادها على إنتاج وتصدير النفط والغاز إلى الدول الصناعية، والحاجة المستمرة إلى استيرادها السلع المصنعة من الدول الصناعية بالدرجة الأولى، مما جعل نمط منطقة التجارة الخليجية

الحرة يعتمد على الأسواق من الخارج دون المجلس بالدرجة الأولى، تجدر الإشارة إلى أن دول المجلس قامت منذ عقد الثمانينات بإتباع استراتيجيات تنويع الإنتاج والصادرات غير النفطية،[1] ونجح عدد منها في اكتساب ميزة نسبية قوية في قطاعات عديدة مثل البتروكيماويات والألمنيوم والحديد والإسمنت، لكن هذه ليست كافية بالقدر الذي يكون بديلا لقطاع النفط، والذي يسيطر على النشاط الاقتصادي لهذه الدول، حيث يمثل المصدر الرئيسي للناتج الوطني لهذه الدول، وبالتالي لم يتم التفكير فيما بعد النفط.[2]

المطلب الثاني: المقارنة بين تجربتي الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في خطوات إصدار العملة

لاشك أن المقارنة قد تكون صعبة إذا تمت مع التجربة الأوروبية التي هي تجربة نموذجية في مجال التكامل الإقليمي، سعى مجلس التعاون إلى الاستفادة منها، ولكن تبقى التجربة الخليجية من بين تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم بل هي التجربة الوحيدة الناجحة على المستوى العربي حتى الآن.[3]

الفرع الأول: أوجه الاختلاف

بالرجوع إلى الواقع الخليجي، ومقارنته بالتجربة الأوروبية، فإن أوجه الاختلاف تكمن أساس في عدم الإعلان وإلى حد الآن، عن اسم العملة الموحدة للتكتل الخليجي مستقبلا، وبالتالي فإن عملية ترويج المنتوج الجديد، وتقصد به العملة الموحدة، داخل رقعة الخليج وخارجها، غير ممكنة في الوقت الحاضر، في حين أن الأوروبيين قد أعلنوا عن اسم عملتهم المستقبلية وبدؤوا التسويق لها قبل سبع سنوات من طرحها بالسوق.

[1]/ عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 97.
[2]/ محمد غانم الزميحي، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة، دار الجديد، الطبعة الثالثو، لبنان، 1995، ص 219.
[3]/ عزوز مقدم، مرجع سابق.

أيضا لم تتوضح وإلى حد الساعة، معالم الأجندة الخليجية لإطلاق العملة الموحدة، خاصة بعد تراجع الخليجيين عن طرحها في موعدها المحدد سابقا والذي كان من المفروض بدءا من 2010، مثلما تم التخطيط إليه من خلال إعلان قمة مسقط عام 2001، حول الجدول الزمني لإطلاق العملة الخليجية الموحدة والذي سبقه بعام واحد قرار قمة البحرين بتثبيت سعر عملات دول الخليج الست وربطها بالدولار، وحول نقطة الاختلاف بذاتها، فإنه تجدر المقارنة هنا أن الأوروبيين ضبطوا منذ البداية رزنامة زمنية دقيقة وتفصيلية حول آجال تنفيذ مشروع عملتهم الموحدة.

على مستوى آخر، يلاحظ أن دول المجلس الخليجي لا تزال بعد في مرحلة المشاورات والاستعدادات لتطبيق منهج ضريبي متقارب، كما اقتصرت التسريبات الرسمية في هذا الصدد على إمكانية تطبيق دول الخليج بداية من 2012 نظام الضريبة على القيمة المضافة، وهي خطة مالية ترمي إلى سد ثغرة تراجع المداخيل الجمركية نتيجة دخول دول الخليج في علاقات واتفاقات التجارة الحرة، وكذلك تفاديا لتداعيات تذبذب أسعار النفط بالأسواق العالمية وما يعنيه ذلك من عدم استقرار المداخيل لدول الخليج التي لا تزال تعتمد بصفة أساسية على عائدات الذهب الأسود.

في المقابل، تصنف الضرائب ضمن المصادر الأساسية لميزانيات دول الاتحاد الأوروبي، كما أن تقريب عملية تقديرها واحتسابها سهل للأوروبيين إلى حد كبير عملية ضبط المعايير المتعلقة باحتساب هوامش عجز الميزانية والتضخم وإرساء تقارب هيكلي أكبر على مستوى مناخ الأعمال والاستثمار في المنطقة الأوروبية.

أيضا يكمن الاختلاف بين المقاربتين الأوروبية والخليجية في تقارب أسعار أغلب العملات الخليجية لارتباطها بالدولار باستثناء الكويت التي ارتأت اعتماد سلسلة عملات لتقليص مخاطر تراجع سعر الدولار في السنوات الماضية، في المقابل فإن أسعار العملات الأوروبية كانت شديدة التفاوت والاختلاف قبل توحيدها إلى اليورو، وهو

ما كان يسبب تكلفة ومخاطر إضافية على مستوى التجارة البينية الأوروبية وتنقل رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

الاختلاف ما قبل الأخير، وربما الأساسي بين المنظومتين الأوروبية والخليجية، يتمثل في مدى اعتماد دول الخليج على الثروة النفطية الناضبة والمهددة بالزوال، وبنسبة تفوق 50% من ناتجها المحلي الإجمالي مقارنة بالدول الأوروبية التي تعتمد بالأساس على ثروة ذات قيمة مضافة طويلة المدى مستمدة من الصناعات التحويلية والخدمات بفضل تمكنها من المعرفة وامتلاكها التكنولوجيا بجميع مناحيها.[1]

إن المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة باليورو تختلف بشكل كبير عن المعطيات المحيطة بالوحدة النقدية الخليجية، فسياسيا ظهر اليورو بقيادة دول قوية سياسيا كألمانيا وفرنسا، وهي ما زالت صاحبة الكلمة الأخيرة في قرارات اليورو، واجتماعيا فإن دخول 17 دولة في اليورو ذلك الوقت كان مخاطرة غير محسوبة بسبب الاختلاف في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن بعض الدول رأت أن الدخول في اليورو يمثل ارتباطا اجتماعيا وسياسيا مع الدول الأوروبية الأقوى عالميا، ومصاحبة اقتصاديات قوية متنوعة المنتج، وقد يساعد على نمو اقتصادي واجتماعي للدول الأقل، وفي الوقت نفسه فإن الدول الأقوى رأت فيه فوائد اقتصادية على مستوى العملة وعلى مستوى فتح الأسواق وعلى مستوى الإنتاج.

[1]/ عائشة بن محمود، العملة الخليجية الموحدة تستقي الدرس الأوروبي قبل انطلاقها، http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/1532.2012/3/5

والحديث عن الوحدة النقدية الخليجية يبدو أسهل من ناحية التطبيق، كون العدد الأقل والتشابه الكبير في المعطيات الاقتصادية من ناحية المنتج، وكذلك التركيبة الاجتماعية التشابه الكبير بين الدول الخليجية، وكذلك فإن السهولة هي أن الاقتصاد الأكبر في المنطقة هو من يقود التوجه، بمعنى أن التحدي أقل بكثير، والفائدة غالبا تعم الاقتصاديات الأقل قوة.[1]

الفرع الثاني: أوجه التشابه

المعايير التي تم تحديدها كشروط لتوحيد العملة هي تقريبا نفس معايير الاتحاد النقدي الأوروبي، فالاتحاد النقدي الأوروبي هو النموذج الوحيد في العالم ولا يمكن تجاوزه بل على العكس لابد من دراسته بشكل دقيق، وبشكل خاص فيما يتعلق بالمشاكل التي تلت توحيد العملة، ولابد من الإشارة إلى أن الاتحاد النقدي لا يشمل فقط توحيد العملة، بل يشمل توحيد السياسة النقدية كتحديد أسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعايير الرقابة الصرفية.[2]

المطلب الثالث: مستقبل الدور الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

إن إلقاء نظرة مستقبلية على الدور الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تحيلنا أولا إلى النظر إلى التطورات الأخيرة أو الحديثة ولاسيما الاقتصادية التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي، فالملاحظ أن السنوات الأخيرة التي مرت على المجلس حققت من الإنجازات أو الخطوات التطويرية ووحدوية مسيرة وعمل المجلس مما يمكن

[1]/ عبد المحسن بن إبراهيم البدر، اليورو والعملة الخليجية، http://www.al-.2012/3/6 jazirah.com/20120104/ec7d.htm

[2]/ رياض الفرس، العملة الخليجية الموحدة.http://www.cba.edu.kw

التوقف عنده والتأمل فيه، إذ أقيم الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي في مطلع عام 2003[1]. وكانت قمة رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول 2001، قد قررت التعجيل والدفع إلى الأمام للاتحاد الجمركي خلال سنتين وبالفعل فقد دخل الاتحاد الجمركي حيز النفاد في الأول من كانون الثاني 2003، ولمرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، وقد تم الاتفاق على أن تكون التعريفة الخارجية المشتركة 5%، باستثناء المنتجات غير الخاضعة للرسوم.[2]

علما أن ذلك الاتحاد الجمركي بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي كان شرطا أساسيا وضعه الاتحاد الأوروبي من أجل التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة التي ستضمن فتح الأسواق للمنتجات الأوروبية وتدعم تجهيز النفط على المدى البعيد[3]، بالرغم من توقيع الاتفاقية لا يزال يواجه بعض العقبات التي تقف أمام إمكانية التوقيع على الاتفاقية، فضلا عن الإنجاز الوحدوي الاقتصادي الاجتماعي السياسي الأكثر أهمية والمتمثل في الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في مطلع عام 2008 لفائدة مواطني دول المجلس وتحقيق المساواة في المعاملة فيما بينهم في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والتعليمية والصحية، كما وأعدت وفعلت خطوات قيام الوحدة النقدية والعملة الخليجية الموحدة عام 2010، هذا إلى جانب بروز مشاريع تكاملية في ميدان البنية الأساسية وتفعيل تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين دول الخليج العربي والإنجاز الجزئي لمشروع البطاقة الشخصية (البطاقة الذكية)،

[1]/ خير الدين حسيب، بمناسبة الذكرى الخمسين لوحدة مصر وسوريا: بارقة أمل من الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد 348، شباط (فبراير) 2008، السنة الثلاثون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 9.

[2]/ GCC (Gulf Cooperation Council), European institue for research on mediterranean and Euro-Arab cooperation with the support of the European commission, Op.cit.

[3]/ GCC (Gulf Cooperation Council), European institue for research on mediterranean and Euro-Arab cooperation with the support of the European commission, Op.cit.

واستخدامها للتنقل بين دول المجلس ودراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع سكة الحديد الرابطة لدول المجلس ولمشروع الربط المائي.[1]

ولكن ما هو الربط بين تلك الإنجازات المجلسية الخليجية وبين أداء ودور الاتحاد الأوروبي تجاه دول المجلس، ابتداء أن تلك الإنجازات والمشروعات تستلزم استقدام الخبرات والتكنولوجيات المتقدمة والتي ستسرع دول الاتحاد الأوروبي إلى تقديمها والفوز بها، إذ أن الطرفان الخليجي والأوروبي أدركا الحاجة المتبادلة أي حاجة أحدهما للآخر، وهنا سيحظى الاتحاد الأوروبي بالدور المميز الذي يخدم الطرفان إلى جانب كون هذا الدور من الممكن أن يشكل عامل التوازن أو الموازن وعامل الموضوعية للترتيبات الأمنية للخليج العربي.

وقد ترافقت واتفقت مع تلك الرؤى رؤية أمريكية جديدة ومتلائمة مع المقتضيات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة، إذ دعت تلك الرؤية الأوروبيين إلى إظهار الدور الأوروبي المدافع عن المصالح الغربية في الخليج العربي، والذي يتمثل في جزء منها الإمدادات التي تحتاج إليها أوروبا في مجال الطاقة والنفط[2]، وهنا لابد من التنبه إلى مضامين تلك الرؤية الأمريكية حول الدور الأوروبي في المنطقة وتحليلها، فإلى جانب التوجه والمسار الأمريكي الانفرادي كقطب عالمي واحد فإنها تحتاج أي – الولايات المتحدة الأمريكية – إلى الدور الأوروبي وذلك في القضايا أو الملفات التي لا تتمكن أو لا تريد القوة الأمريكية أن تكون هي الحاسمة لها سواء في

[1]/ خير الدين حسيب، مرجع سابق، ص 9.
[2]/ ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية، مصدر سابق، ص 393.

الشرق الأوسط عامة أو في منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، فهنا سيصير إلى التنسيق والتوفيق بين أولويات السياسة الأمريكية وأولويات السياسة الأوروبية.

فعليه ستبرز الحاجة إلى التنسيق ما بين الطرفين الأمريكي والأوروبي واعتراف الأخير بدور الأول المسيطر والضامن للمصالح الأمنية لدول الغرب – من وجهة النظر الغربية الأمريكية والأوروبية – ولكن على أن يكون ضمن إطار ومعنى الأمن الجماعي وليس الانفرادي[1]، إذ أنه في حالة عدم حدوث التنسيق الأمريكي والأوروبي في هذا المجال – من وجهة النظر الأوروبية فإن الطرف الأوروبي سيضغط باتجاه تطوير علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي بالشكل الذي يجعل المجلس والاتحاد الأوروبي يشرعان إلى الانفلات أو الخروج ولو بشكل نسبي عن الضغوطات والاشتراطات الأمريكية أو في الأقل في الميادين النفطية والطاقة.[2]

فهنا إذا ما تمت حالة التنسيق الثنائي الأمريكي – الأوروبي فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستكسب من تلك الخطوة وذلك الدور فمن ناحية ستحظى بمساعدة الدول الأوروبية في بعض المجالات والقضايا، ومن ناحية ثانية ستبقى الدول الأوروبية تحت مراقبتها وسيطرتها من خلال معرفة أو استكشاف ما ترسمه أي الدول الأوروبية من اتجاهات وما تنوي القيام به من خطوات تجاه المنطقة، وفي الوقت نفسه فإن الدول الأوروبية نفسها تحتاج في

[1]/ المصدر نفسه، ص ص 394 – 398.
[2]/ شذى زكي حسن جواد العزاوي، مصدر سابق، ص 166.

هكذا حالة إلى التنسيق مع الطرف الأمريكي ولاسيما في الجانب العسكري في المنطقة، ولكن بشرط – أوروبي – أن لا تكون تلك السيطرة إطلاقية مضعفة للدور الأوروبي الذي يسعى للظهور به بتميز.

أما بالنظر إلى الدور الأوروبي بشكله المنفرد أو المستقل تجاه دول مجلس التعاون الخليجي كدور الكتلة الأوروبية تجاه الكتلة الخليجية أو منطقة كتلة خليجية – ممثلة بمجلس التعاون الخليجي – وترتبط بحلقة أو إطار أوسع وهو الإطار العربي بشكله الكامل، فما مطلوب من الطرفين هو بذل جهود كبيرة ومشتركة توفر عوامل الاستقرار في المنطقة مستقبلا وفي مقدمتها السعي لإيقاف أو الحد من سباق التسلح ومواجهة المخاطر والمخاوف الناجمة عن تجارة السلاح المستمرة والمتمركزة في المنطقة، فالدور الذي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يلعبه في علاقاته مع دول الخليج العربي، ومن ثم مع الدول العربية ككل يشخصه ويحدده السيد "ايف بونييه" من خلال تأكيده: على ضرورة أن تأخذ العلاقات بين الطرفين صيغة جديدة تنطلق هذه الصيغة قبل كل شيء من النظر إلى الطرفين من حيث الواقع الجغرافي الذي يجمعهما أو يوحدهما – الذي يرى من وجهة نظره – أن أوروبا والدول العربية يشكلان مجالا جديدا يطلق عليه (الغرب الأقصى) والذي يعززه التعاون المشترك والتحرك في إطار المنطق المشترك لبناء عالم خاص مشترك يستند ويستفيد من عبر ودروس التاريخ العالمي وبذلك سيكون المجال رحبا للتبادل الثقافي والروحي والاقتصادي،[1] وتحديدا في الإطار الاقتصادي على الاتحاد الأوروبي أن يكون شريكا اقتصاديا بمعنى أن لا يكون بل لا يقتصر التبادل بين الدول العربية والدول الأوروبية على التبادل بين بائعي النفط العربي ومنتجي المواد الأوروبية الصناعية بحيث لا يتحقق التوازن الاقتصادي، إذ أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق من خلال ضمان التوازن في عملية التبادل الاقتصادي التي يمكن أن تتم من خلال تماثل التوازن بين قدراتنا الإنتاجية وميزاننا

[1]/ ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سابق، ص 393.

التجاري، وكما يؤكد "ايف بونييه"[1]، وهذا يتطلب وضع صيغ وإجراءات جديدة تنقل الطرفين إلى مراحل متجددة ومتقدمة.

ومن خلال هذه الصيغ والإجراءات يرى الطرف الأوروبي أن بإمكانه أن يطرح صيغا مشابهة لصيغة برشلونة المتوسطية تكون مع دول المجلس الخليجي أي تكوين شراكة خليجية أوروبية، أو حوارا خليجيا – أوروبا كالحوار العربي – الأوروبي ويتم العمل على تعزيز هذه الصيغ بشكل يتفق مع مستجدات وتطورات العلاقات الثنائية بحيث تصل إلى مستوى العلاقات المؤسسية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي[2]، هنا تظهر المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة والتي لا تزال قائمة على مدى التوسع في العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس الخليجي والاتحاد الأوروبي الجاري والمستمر لسبعة عشر سنة تقريبا.[3]

وهذا يعني في أحد جوانبه الارتفاع والنهوض بالعلاقات الأوروبية الخليجية من عنصر النفط الذي شكل ولمراحل طويلة الرابط التجاري بين أوروبا ومجلس التعاون الخليجي إلى مصاف المصالح الإستراتيجية عبر الحوار الثنائي بين النظامين الإقليميين الخليجي والأوروبي[4]، إلا أن ذلك لا يعني – وطبقا للرؤية الأوروبية – ترك الخيار الأول والأهم لدول الاتحاد الأوروبي وكل القوى الدولية المتنافسة على منطقة الخليج العربي وهو خيار النفط.

[1]/ غازي فيصل حسين، مصدر سابق، ص 76 – 77.
[2]/ محمد سعد أبو عامود، مصدر سابق.
[3]/ European Union and Gulf States push for rapid conclusion of free trade agreement.Op.cit.
[4]/ ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية، مصدر سابق، ص 395.

فهي أي – الدول الأوروبية – تتحسب وتستعد لذلك الجانب كون المنطقة تعد ميدانا مفتوحا للتنافس الدولي على ثرواته النفطية وطرقه الإستراتيجية، وهي بذلك تتفق في رؤيتها مع الاستنتاج الذي توصل إليه "أندريه جيرو" وزير الدفاع الفرنسي الأسبق عندما أكد بأن (الغاز والنفط هما المركز الحقيقي للعالم ومن يسيطر على النفط يسيطر على العالم)، بمعنى أضحى من يسيطر على تلك الثروات والطرق الإستراتيجية يسيطر على النفط ومن يسيطر على النفط يسيطر على العالم، وهنا نتحدث عن منطقة تشكل الشريان الرئيس للدورة الاقتصادية العالمية أي أن 90% من نفط الشرق الأوسط يقع في أراضيها وداخل آبارها.[1]

إن الرؤية المستقبلية للعلاقات ما بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي يرافقها ويتصل بها العديد من العوامل والموضوعات والقضايا التي تؤثر وتتأثر بها الأمر الذي يجعل الطرفين متنبهين إلى تلك التأثيرات سواء كانت الداخلية منها أو الخارجية، وبشكل يبدو معه الطرفان ممسكان بأطراف القضايا المشتركة والرئيسة بشكل فاعل ومؤثر بالنتيجة في مجريات الأمور، لاسيما أن منطقة الخليج العربي تعاني من غياب هيكل أمني إقليمي مستقر الأمر الذي زاد من الحروب والتوترات والصراعات فيها، والذي جعل دول مجلس التعاون الخليجي تندفع نحو الارتباط بقوة خارجية وباتفاقيات أمنية ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثل الفاعل الرئيس في منطقة الخليج العربي وتحديدا بارتباطها بدول مجلس التعاون الخليجي ومصالحها الإستراتيجية معه وخاصة المصالح النفطية، وهذا الدور الداعم لنظرتها أو لنزعتها العالمية سيؤثر بالضرورة في علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي.[2]

[1]/ ناظم عبد الواحد جاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، مصدر سابق، ص 118.
[2]/ حسنين توفيق إبراهيم، الخليج...إلى أين؟ رؤية استشراقية، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس، فبراير 2005، مركز الخليج للأبحاث، ص ص 7 – 9.

ولكن هذا النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي إذا ما تأطر في إطار اضطلاع حلف شمال الأطلسي بالدور الرئيس في المنطقة بدلا من الدور الأمريكي المنفرد في التعامل مع الشأن الأمني فإن ذلك سيحمل معه آمالا ووعودا كبيرة[1]، للدول الأوروبية في إظهار دورها الذي تريده بشكل تأثيري ووضاح ومفعل، لكن إظهار الدور المؤثر لا يقتصر على دول الاتحاد الأوروبي – والذي تريده وتسعى إليه – التي تمثل أحد أركان أو أطراف المعادلة وإنما تمتد إلى الطرف أو الركن الثاني وهو دول مجلس التعاون الخليجي التي عليها أن تضع مصلحة الخليج العربي والمصلحة العربية قبل كل شيء، وذلك من خلال اتخاذ خطوات متقدمة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي، إذ أن الملاحظ بأن خطوات هذه الدول كانت متباينة في ميدان الإصلاح الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، ولكن حتى وإن شرعت بالإصلاحات الاقتصادية، إلا أنها لن تخرج كثيرا عن ميدان أو مصدر الدخل الرئيس والمحرك الأساسي للاقتصاديات الخليجية وهو النفط لاسيما في ظل زيادة عائداته للدول المنتجة[2]، أي أنه حتى في حالة تنويع المشاريع الخليجية الأوروبية فإن الطرفين لا يتمكنان من الابتعاد كثيرا عن العامل الأساسي فيها وهو النفط أولا لأن من أهم ركائز العلاقة بين مجلس التعاون دول الاتحاد الأوروبي هو علاقة التبعية الأوروبية في ميداني الاقتصاد والطاقة مقابل تمثيل دول مجلس التعاون الخليجي كسوق مهمة للصادرات الأوروبية، ولكن استمرار تلك العلاقات وتطوير تلك المسارات يتطلب أن يضع ويبلور الاتحاد الأوروبي إستراتيجية شاملة ومدروسة من كل الجوانب تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ذات الأهمية الجيوإستراتيجية، إذ أن هكذا إستراتيجية تجاه منطقة

[1]/ كريستيان كوخ، العلاقة عبر الأطلسية وانعكاساتها على منطقة الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس، فبراير 2005، مركز الخليج للأبحاث، ص 65.
[2]/ حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سابق، ص 8.

إستراتيجية وحيوية من العالم ستعزز المركز الأوروبي تجاه دول المجلس الخليجي التي تعمل وتتطلع في الوقت نفسه ومن جانبها إلى تعزيز الجهود الأوروبية لضمان الاستقرار في المنطقة.[1]

ويدلل هذا على حاجة الطرفين – وطبقا لرؤيتهما المتبادلة – كل منهما لتطوير علاقاته بالآخر والسير في مسارات متقدمة تخدمهما وتظهرهما بمظهر الأطراف الدولية المتفاعلة مع بعضها بشكل إيجابي ومؤثر ومحسوب ومأخوذ بعين الاعتبار والثقل الدولي في تفاعلات العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: الخيارات الأساسية لتجسيد التكامل لدى كل من اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: تكلفة تكامل دول المغرب العربي

سيكون لتجسيد التكامل المغاربي، آثار إيجابية على التجارة البينية المغاربية والاستثمارات الأجنبية المباشرة نحوها، وسيسمح هذا التكامل برفع مختلف الحواجز أمام المبادلات بين الدول المغاربية والاعتماد على طرق منهجية ذات مردودية متزايدة واقتصاد سليم وتعزيز جاذبية دول المنطقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الأول: فرص التبادل الممكنة

تشير بعض الدراسات بأن غياب الاندماج المغاربي يكلف كل دولة خسارة على مستوى نسبة نموها بمقدار 2%، بالنسبة لناتجها الداخلي المحلي، إضافة إلى عجز في مناصب الشغب تقدر بـ20 ألف فرصة عمل سنويا[2]، وحسب الحكومة التونسية فإن تكلفة عدم التكامل تمثل على الأقل خسارة بنسبة 1% سنويا على مستوى النمو

[1]/ حماية مصالح أوروبا في الخليج العربي، يتطلب إستراتيجية شاملة، اقتصاد وأعمال، 2007/5/8، (موقع إنترنت).
[2]/ محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، ص 7.

الاقتصادي للدول المغاربية، وهذه النسبة فيما لو استغلت في إطار التكامل المغاربي سوف تحقق قيمة إضافية تقدر بـ 10 مليار دولار سنويا، أي ما يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الخمسة مجتمعة.[1]

ويدل الارتفاع المتنامي للمبادلات البينية المغاربية منذ سنة 1998، على وجود فرص كامنة لتنمية التجارة الإقليمية، وهذا بالرجوع إلى مؤشر اتساع أو كثافة المبادلات التجارية[2]، ومن أمثلة الفرص الضائعة في مجال التجارة البينية، نجد الجزائر تستورد كميات كبيرة من المنتجات النسيجية من الصين وتركيا أو من إسبانيا، في حين تمثل كمية استيراد هذه المنتجات من المغرب وتونس نسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 0.8% و0.9% على التوالي، وهذا رغم القرب الجغرافي الذي يسهل عملية التبادل وانخفاض تكاليف النقل.[3]

فحسب وزارة المالية المغربية، يقارب مؤشر كثافة المبادلات التجارية 0.50 بالنسبة للصادرات المغربية نحو الجزائر وتونس، أي مستوى أقل من النصف لما يسمح به وزن هذه الدول الأخيرة في التجارة العالمية، وبالتالي سيسمح برفع الحواجز المعرقلة لنمو التجارة الإقليمية، باتساع المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية إلى مستوى يماثل مستويات بعض التجمعات الإقليمية لبلدان الجنوب مثل الميركسور، وينشأ فائضا في المبادلات المغاربية

[1]/ Camille SARI. Algérie-marocquelles convergences économiques ? cabrira édition. Paris 2011. P 381.

[2]/ يسمح حساب مؤشر اتساع المبادلات التجارية بمقارنة التجارة بين دولتين بالمسبة لثقل أو وزن كل دولة في المبادلات العالمية.

[3]/ Abdellatif Chatri. L'UMA est un immense gâchis!, jeune Afrique ; France ; 25 février 2007, P 82.

سيقدر بحوالي 800 مليون دولار أمريكي سنويا خارج المحروقات و1.6 مليار دولار أمريكي بحساب واردات المواد الطاقوية القادمة من الجزائر.[1]

إلى جانب هذا، تستند الفرص الكامنة للتبادل إلى أهمية تدفقات التجارة غير الرسمية أو "التهريب الجهوي" والتي لم تأخذ بعين الاعتبار في المبادلات التجارية بين الدول المغاربية.

وستستفيد مجمل البلدان المغاربية الشريكة من هذا الناتج التجاري، حيث سوف يشهد المغرب وتونس ارتفاعا في صادراتهما نحو البلدان المغاربية بنسبة تقارب 6% و10% على التوالي، مقابل 1.6% و2.5% حاليا، في حين أن ارتفاعا في صادرات الجزائر من المواد الطاقوية سيجعل صادراتها نحو البلدان المغاربية في نسبة 6%.

يستلزم تجسيد مثل هذا الناتج إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي للبلدان المغاربية، حتى تتمكن من الاستجابة للفائض من الطلب القادم من البلدان الشريكة، وستكون القيمة المضافة المتأتية عن التكامل مفيدة، مادام أنها نابعة عن التبادلات المنشأة عوض تحويل بسيط للتدفقات.

الفرع الثاني: إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المغاربية قد سجلت ارتفاعا كبيرا على مدار العقد الأول من الألفية الجديدة، منتقلا من 3 مليار دولار في أوائل الألفية إلى 12.3 مليار دولار في عام 2008، لكن حتى هذه الذروة التي تعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي، كانت أقل من المستويات المسجلة في البلدان الصاعدة

[1]/ تقرير مديرية السياسة الاقتصادية العامة - وزارة المالية المغربية.

الأخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية[1]، والملاحظ لهذه الاستثمارات فإنها تفتقد إلى التنوع حيث أن الجانب الأكبر منها يتجه إلى قطاعي الطاقة والتعدين، ومن المؤكد أن المغرب العربي لديه الإمكانات الطبيعية والبشرية بالقدر الكافي لتحسين مناخ الاستثمار، ناهيك عن تمتع المنطقة بميزة الموقع الاستراتيجي، الذي يجاور أكبر منطقة تجارية في العالم وهي الاتحاد الأوروبي، كما أنها على مقربة من الشرق الأوسط الذي يعج بالنشاط.

الجدول رقم (05): المخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي (مليون دولار)

	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد			مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر		
	1990	2000	2010	1990	2000	2010
الجزائر	1561	3537	19498	183	249	1814
المغرب	3011	8842	42023	155	402	2745
تونس	7615	11545	31367	15	33	286
ليبيا	678	451	19342	1321	1942	13269
موريتانيا	59	146	2155	3	4	27

[1]/ تقرير مديرية السياسة الاقتصادية العامة - وزارة المالية المغربية.

المصدر: تقرير حول الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، CNUCED، 2012، ص 191.

يبين الجدول حصيلة الجهود المكثفة التي عكفت الدول المغاربية على بدلها ابتداء من الألفية الجديدة، والتي ترجمت في الواقع إلى منح المزيد من التسهيلات والضمانات وتهيئة المناخ الاستثماري لاستقطاب المزيد من الاستثمارات، وكذا تطوير النسيج الاقتصادي بما يكفل بخلق مؤسسا قادرة على تدويل أنشطتها الإنتاجية خارج حدود الدولة.

وينعكس التفاوت في مستويات مخزون الاستثمار الأجنبي الوارد الظروف الداخلية التي لازمت الاقتصاديات الدول المغاربية خلال الفترة 1990 – 2010.[1]

وقد بدأ المخزون التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بشقيه الوارد والصادر يحقق مستويات قياسية بداية من الألفية الجديدة، وقد سمحت الفرصة لكل من تونس والمغرب في الشروع المبكر في تهيئة مناخها الاستثماري لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، وذلك بداية من تبني برامج التعديل الهيكلي التي أقرها صندوق النقد الدولي، مما كرس انفتاح هذه الاقتصاديات على تحديات اقتصاد السوق منذ بداية التسعينات، وساهم في خلق مناخ اقتصادي تنافسي أفرز استقطاب مجاميع معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وصلت ذروتها خلال الفترة 2000 – 2010، أين بلغ مخزون الاستثمار الوارد إلى تونس 31367 مليون دولار، فيما

[1]/ تقرير حول الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، CNUCED، 2012، ص 191.

بلغ في نفس السنة في المغرب رقم قياسي قدر بـ 42023 مليون دولار، ويبقى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الدول المغاربية متواضعا نظرا لقلة عدد الشركات التي استطاعت خوض المنافسة الدولية وضمنت لنفسها مكانة خارج حدود دولتها، ومن أمثلتها شركة سوناطراك الجزائرية.

وعن إمكانية التكامل والتعاون بين الدول المغاربية في خلق جو ملائم لاستقطاب المزيد من الاستثمارات، فقد يؤدي مثلا تجميع اتفاقيات شراكة دون وضع سوق إقليمية حقيقية، إلى زيادة الوضع خطورة، مما قد يؤدي إلى تجنب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوجهة المغاربية، لهذا سيرفع التكامل الاقتصادي المغاربي من قدرة المنطقة في استقطاب الرأس المال الأجنبي، شريطة تحسن مناخ الأعمال فيها.

ويضيف المدير العام لصندوق النقد الدولي أن التكامل يجب أن يكون أكثر انفتاحا تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكي تستفيد المنطقة كلها يجب أن تكون أكثر انفتاحا على ذاتها – عن طريق إزالة الحواجز والعراقيل أمام التجارة البينية وفتح الباب واسعا أمام الكسب المتبادل،[1] فالمغرب العربي إذا سمح بحرية تدفق السلع والخدمات سينتج فرصا لا حصر لها في سوق تغطي أكثر من 90 مليون نسمة، ولنجاح ذلك ينبغي أن يترافق هذا الانفتاح مع جهود لوضع مجموعة من القواعد المشتركة للتجارة والاستثمار، وهو ما سيساعد على تحسين مناخ الاستثمار لمن يريدون خدمة السوق المغاربية وكذلك من يريدون إقامة مقارهم في الغرب العربي لخدمة السوق الخارجية.

بالتالي، إذا استطاعت بلدان المغرب العربي الحصول على استثمار أجنبي مباشر يماثل ذلك المتحصل عليه من طرف البلدان الناشئة بالنسبة المئوية لتكون رأس المال الثابت، سيرفع ذلك من مؤشر دخول الاستثمار الأجنبي

[1]/ كريستين لاغارد – مدير عام لصندوق النقد الدولي، إطلاق إمكانات الاقتصاد في المغرب العربي – دور الاستثمار الأجنبي، نواقشوط 9 جانفي 2013.

المباشر في هذه الحالة، يمكن أن تصل الزيادة المرتقبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب العربي، حجما سنويا وسطيا يقدر بـ 3 ملايير دولار أمريكي.[1]

كما سيحصل هذا الاستثمار الأجنبي المباشر، تقنيات تكنولوجية يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي لدول المنطقة المغاربية، التي ستكون بديلا للاستثمار المحلي دون أن تزاحمه أو تزيحه، إلى جانب تحريك وتنشيط سوق العمل في البلدان المغاربية، وتسمح بتحقيق منافع نسبية مهمة.

المطلب الثاني: القضايا والسياسات الواجب مراعاتها لمجلس التعاون الخليجي

كما سبق الذكر، فقد سبق لدول مجلس التعاون الخليجي أن اعتمدت على عدة عناصر هامة من شأنها تأمين نجاح الاتحاد النقدي، إلا أنه لابد لهذه الدول أن تتخذ خيارات أساسية وخطوات هامة لتصميم وتنفيذ اتحاد نقدي فعال، وتشمل هذه الخطوات ما يلي:

1. وجوب قيام كافة الدول الأعضاء بمواصلة المحافظة على أوضاع مالية للاستمرار ومستندة على إطار للأمد المتوسط في ظل نفس الافتراض المحافظ بشأن أسعار النفط في كافة دول المجلس.
2. تبني ميثاق مشترك للسلوك المالي يتكون من معايير للتقارب المالي وإطار مشترك لممارسات المحاسبة العامة وإجراءات مناسبة لإدارة ميزانية الحكومة.
3. تطوير سياسة سعر صرف مشتركة، بما فيها تكوين حساب تجميعي للاحتياطات الدولية المشتركة.

[1]/ كريستين لاغارد – مدير عام لصندوق النقد الدولي، إطلاق إمكانات الاقتصاد في المغرب العربي – دور الاستثمار الأجنبي، نواقشوط 9 جانفي 2013.

4. تصميم المؤسسات – مثل البنك المركزي المشترك – التي تدعم الاتحاد النقدي، بالإضافة إلى مجموعة من أدوات السياسة النقدية الكفيلة لضمان فعالية عمليات السياسة النقدية عبر دول الاتحاد.

5. توفير البيانات ذات النوعية والدقة العليتين واعتماد معايير مشتركة ونشر المعلومات في الأوقات المناسبة وبما يسمح بتقييم مدى التقدم في الالتزام لمعايير التقارب وأهداف السياسات.

وعلى الرغم من أنه يتعين اتخاذ الخطوات المبينة أعلاه قبل إدخال العملة المشتركة فإن وتيرة إنجاز الإصلاحيات الهيكلية المكملة للاتحاد النقدي هي التي ستحدد سرعة تمكن دول مجلس التعاون من ترسيخ الاتحاد الاقتصادي وتعزيز صافي المنافع من العملة المشتركة.

1. قدرة المالية العامة على الاستمرار ومعايير التقارب المالي:

يمثل الحفاظ على وضع مالي للاستمرار عنصرا حيويا في نجاح الاتحاد النقدي، حيث أن تواجد وضع غير قابل للاستمرار، وخاصة في حالة إحدى الدول الأعضاء الكبرى، يمكن أن يعرض الاتحاد لمزيج غير مرغوب من السياسات، مما من شأنه أن يقوض أهداف السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى مثل استقرار الأسعار، وأن يؤثر سلبا على سمعة الاتحاد برمته وجدارته الائتمانية، بالإضافة وفي حال اختارت دول المجلس نظام ربط العملة المشتركة فإن دعم سعر الصرف المثبت يقتضي المحافظة على وضع مالي قوي.[1]

[1]/ هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 144.

وبغية التوصل لإنجاز وضع مالي قوي فسيتعين على دول مجلس التعاون النظر في وضع سياسة ماليتها العامة في إطار متوسط الأمد، فنظرا لحجم احتياطاتها من الهيدروكاربون وطبيعتها الناضبة وتقلبات أسعارها، فإنه من المهم أن تستند قرارات دول المجلس بشأن الادخار والاستهلاك إلى نظرة من زاوية الأمد الطويل من حيث قيمة احتياطاتها من الهيدروكاربون التي تمثل "دخلها الدائم"، بدلا من التركيز على "الدخل الجاري" الذي يتمثل إلى حد بعيد في عوائد مبيعات النفط والغاز، فلو تم الاستناد إلى الافتراض المحافظ باستمرار سعر النفط إلى المدى البعيد وانطباقه على كافة دول المجلس، فإن مضمون ذلك سيعني أنه سيتوجب على تلك الدول بذل ما في وسعها من جهد لخلق فوائض مالية في السنوات التي تشهد حدوث صدمات إيجابية أي عند ارتفاع أسعار النفط فوق مستوى الأسعار المدرجة في الافتراض المحافظ لاستخدامها في تخفيف حدة الآثار التقليدية خلال الفترات الخاضعة لصدمات سلبية.

ونتيجة لذلك فمن الأرجح أن يخف اندفاع الإنفاق من منطلق توفر العوائد النفطية في الأمد القصير، الأمر الذي من شأنه أن يحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد،وبالإضافة فإن من شأن هذا الأسلوب أيضا أن يسمح بمعالجة مسألة ضمان التوازن في توزيع الثروة النفطية عبر الأجيال أو العدالة الاقتصادية فيما بين الأجيال، ومع ذلك وطالما بقي الاستقرار الاقتصادي الكلي مؤمنا، فإنه من الممكن أن تتم زيادة الإنفاق خلال فترات الصدمات الإيجابية ولاسيما حينما يتوقع أن يكون المردود الاجتماعي مرتفعا مثلا تخفيض مديونية الحكومة وزيادة الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة.[1]

[1]/ هيل عجمي جميل،مرجع سابق، ص 146.

ووفقا لتجربة الاتحادات النقدية الأخرى بما فيها الاتحاد النقدي الأوروبي هناك إدراك واعتراف متزايدين بأن معايير التقارب المالي أو إتباع سياسة مالية عامة مستندة إلى قواعد محددة يمثلان أدوات سياسية كافية لتأمين قدر أكبر من تماثل سياسات المالية العامة في الدول الأعضاء، فالقواعد المالية هي أهداف رقمية للمجملات المالية، بما فيها الدين والعجز والإنفاق.

وانطلاقا من مواقع مالية أصلية مختلفة فإن اقتراب الدولة العضو من الهدف المالي المشترك حينما يكون ملزما يمثل امتحانا مؤشرا لمدى استرشاد السياسة المالية المعنية بالقواعد المعتمدة أو كونها اختيارية، ولابد من أن يتم تصميم القواعد المالية لاتحاد دول مجلس التعاون النقدي في صيغة تضم السمات الاقتصادية الرئيسية لدول مجلس التعاون، ويتعين بالأخص أن تأخذ تلك القواعد بالحسبان درجات اختلاف تنعم الدول المعنية بالثروات الهيدروكاربونية، وحجم البلد ووضع مالية الحكومة في الأصل، وصافي وضعه المالي الأصلي، وكذلك السمات المالية المشتركة مثل اعتماد الميزانية الحكومية المرتفع على العوائد الهيدروكاربونية والتذبذب في أسعار النفط والغاز.

ويمكن أن تقضي مثل تلك القاعدة باعتماد صافي الميزان المالي الأولي غير الهيدروكاربوني (*Non Hydrocarbon Net Primary Fiscal Balance*)، بمثابة مجمل مالي واستهداف نسبة ثابتة من هذا المقياس للعجز إلى الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكاربوني، ويسمح هذا المجمل المالي بتقدير موقف سياسة المالية العامة المضمور على نحو أدق مما يفسحه استعمال المجملات المالية الأخرى للبلدان المنتجة للنفط ويوفر أداة سياسة خاضعة مباشرة لحكم السلطات، بالإضافة يمكن استخدام صافي الدين العام كهدف ثانوي.[1]

[1]/ هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص 148.

وتتسم مثل هذه القاعدة بتعريفها الواضح وبساطتها وشفافيتها وسهولة شرحها للجمهور ويمكن بالتالي نشرها على نطاق أوسع، ويمكن احتسابها ومتابعتها وتطبيقها بدون صعوبة تذكر، وبالإضافة فإنها تتناسب مع الأهداف الرامية إلى الحفاظ على الاستمرارية المالية وعزل القطاع غير الهيدروكاربوني من التطورات في أسواق النفط وتخفيف التعرض المالي للصدمات الناجمة عن أسعار النفط وضمان العدالة فيما بين الأجيال، حيث أن حشد العوائد غير الهيدروكاربونية وترشيد الإنفاق يكونان بندين هامين في جدول أعمال الإصلاح المالي الهيكلي الذي يجب أن يدعم هذه القاعدة المالية.

وبالأخص سيتعين على البلدان المتمتعة باحتياطات هيدروكاربونية أدنى وآلفة إنتاج أعلى اتخاذ إجراءات مالية تصحيحية في مواعيد أبكر من البلدان الأخرى بغية التوصل إلى وضع مالي قابل للاستمرار. وبالإضافة، ونظرا لقدرة عوامل الإنتاج على التنقل وانفتاح الأسواق فيما بين دول مجلس التعاون، فإنه لابد لأي إجراء ضريبي تتصوره إحدى الدول الأعضاء ويمكن أن يكون له انعكاسات على صعيد دول المجلس كافة من أن يتوافق مع الاتحاد بكامله.

ويتمثل نجاح دول مجلس التعاون في تحقيق الاتحاد النقدي أيضا في الاستفادة من الدروس المستمدة من بعض الاتحادات النقدية القائمة على صعيد تسلسلي وتتالي الإجراءات والمراحل المناسبين، وبالأخص تحقيق قدر معقول

من التعزيز المالي قبل أن يدخل الاتحاد النقدي حيز التنفيذ، وبهذا المعنى يمثل التعزيز المالي مطلبا مسبقا لنجاح الاتحاد النقدي.[1]

2. نظام أسعار الصرف:

ساهم نظام أسعار الصرف الثابتة المتبع في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الماضية في ترسيخ الاستقرار وإبقاء التضخم على مستوى متدني وتعزيز الثقة، كما قررت هذه الدول ربط عملتها المشتركة المستقبلية بالدولار إلى حين قيام الاتحاد النقدي، إلا أنه لابد من النظر في الخيارات الأخرى المتاحة لنظام صرف العملة المشتركة بما في ذلك ربطها بسلسلة من العملات أو ترتيبات أخرى أكثر مرونة، وينطوي كل من هذه الخيارات على انعكاساته الذاتية على السياسات والمتطلبات التشغيلية.

إن من شأن اعتماد عملة مشتركة لدول مجلس التعاون مربوطة بالدولار الأمريكي أن تعكس الوضع الاقتصادي المصاحب لذل في داخل الولايات المتحدة، فإن هذا الربط يتضمن عددا من المساوئ التي تفوق المزايا المترتب عنها، فالربط بالدولار يزيد حاجة السلطة النقدية إلى الاحتياطات الأجنبية، لأن التغير في سعر صرف العملة المشتركة لدول مجلس التعاون لا يعكس التطورات الحقيقية في ميزان مدفوعات هذه الدول كمجموعة نقدية، بل يعكس التطورات الحقيقية في ميزان المدفوعات الأمريكي، كما أن هناك احتمالا بأن يقود الارتباط بالدولار الأمريكي الذي يتصف بالتقلب في قيمته إلى قيام المنتخبين في الولايات المتحدة الأمريكية برفع أسعار

[1]/ هيل عجمي جميل،مرجع سابق، ص 150.

سلعهم المصدرة إلى دول مجلس التعاون لمواجهة عدم التأكد الذي يحيط تجارتهم من جراء تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي.[1]

3. السياسة النقدية والاعتبارات المؤسسة:

يمكن التغيير المؤسسي الأهم على درب إقامة الاتحاد النقدي في استحداث بنك مركزي مشترك مستقبل أو هيئة نقدية موحدة فوق السيادة الوطنية، إلا أنه يتعين أيضا تطوير أطر مؤسسية وقانونية لإدارة السياسة النقدية الموحدة ليتسنى تشغيل الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون بالسلاسة اللازمة، ويمكن تنفيذ التغيرات المؤسسية المطلوبة على أساس خطوة تلو الأخرى خلال الفترة الانتقالية نحو إدخال العملة المشتركة، وتتمثل إحدى أهم مزايا هذا النهج في إعطاء المتعاملين في السوق والسلطات الفرصة للتعرف على التغيرات الجاري وضعها والتكيف معها.

وعلى سبيل المثال، فقد تم في حالة الاتحاد النقدي الأوروبي تحقيق التوافق بين معظم الجوانب المؤسسية على مراحل قبل إدخال اليورو، وشملت تلك الجوانب تعديل قوانين البنوك المركزية التي تمنع قيام البنك المركزي بتمويل عجوزات الحكومة وتنص على تقوية استقلالية البنوك المركزية الوطنية، وفي المقابل استمر استخدام أدوات السياسة النقدية في التفاوت فيما بين الدول الأعضاء إلى حين أصبح الاتحاد النقدي الأوروبي نافذ المفعول.

[1]/ هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص 158.

4. المصرف المركزي الخليجي:

ترتبط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أرضا الواقع باتحاد شبه نقدي منذ سنوات طويلة، ربما لبضعة عقود، فقد ارتبطت عملات هذه الدول، سميا أو بشكل غير رسمي، بالدولار الأمريكي بقوة منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي كما قامت دول المجلس بتثبيت سعر صرف عملاتها بالدولار في إطار الإعداد لاتحاد النقد الخليجي (على الرغم من أن الكويت اختارت ربط عملتها بسلسلة عملات في العام الماضي).[1]

وفي ظل حرية انتقال رأس المال والقدرة التامة على تحويل الحسابات الجارية بين العملات، فإن تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار يعني غياب الاستقلال النقدي، ومع أن الارتباط القوي لعملات دول مجلس التعاون بالدولار الأمريكي أسفر عن سياسة نقدية مشتركة، إلا أن تلك السياسة مرتبطة بالضرورة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وليس بالظروف المحلية، وفي الوقت الذي وفر فيه هذا التدبير درجة من الاستقرار الراسخ والقيم (باستثناء بعض الفترات مثل ثمانينيات القرن الماضي عندما شهدت الولايات المتحدة معدلات تضخم مرتفعة وتقلبات في عسر الصرف)، فقد أبرز التباعد الأخير في التوجهات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية، مدى الحاجة إلى استعادة بعض استقلال السياسة النقدية، وذلك بهدف توجيه هذه السياسة نحو مواجهة ضغوط التضخم.[2]

[1]/ هيل عجمي جميل،مرجع سابق، ص 152.
[2]/ مركز دبي العالمي، الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي [على الخط]، دبي: مركز دبي العالمي، سبتمبر 2008، متاح على : www.difc.ae/press_centre/archive/2008/files/539_arabic.doc، ص 08.

بإيجاز شديد، يمكن ترجمة خطة الاتحاد النقدي الخليجي على أنها انتقال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من اتحاد نقدي لم تتمتع فيه بأي استقلال نقدي إلى إطار يعطي السياسة النقدية قدرة أكبر على مواجهة التضخم، والتعامل مع التقلبات الاقتصادية، والتكيف مع تطورات الدورة الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات المناسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية.

ولتحقيق هذا الهدف، فإن المهمة الأساسية تتمثل في تصميم القواعد التي سيعتمد عليها المصرف المركزي الخليجي في ممارسة استقلاله النقدي، وتحديدا قراره المتعلق بسياسة تحديد سعر الفائدة واستخدام الأدوات التي ستتم عبرها ممارسة السياسة النقدية.

خاتمـــــة

خاتمة:

إن التكامل الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية في حد ذاتها وهدفه تحقيق تنمية اقتصادية بين دولتين أو مجموعة من الدول، ويعود ظهوره كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ هذه التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، وكل هذا من أجل تحقيق مزايا ومنافع متعددة.

وتعتبر تجربة التكامل والتعاون الاقتصادي الأوروبي من أنجح التجارب حيث فرض الأورو وجوده كوحدة نقدية رئيسية في النظام النقدي والمالي العالمي، ولم يقتصر الأمر على أوروبا وإنما امتد أثره ليصبح عملة هامة للتجارة الدولية والاستثمارات، كما أن الأهمية المتنامية للأورو كعملة متداولة في البنوك المركزية للدول غير المنظمة للاتحاد الأوروبي ترتب عليه تآكل مركز الدولار الأمريكي كعملة احتياطية دولية.

كما يعتبر التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، عملية تدرجية ومستمرة ومتواصلة، حيث تنتقل من حالة التفكك والتجزئة إلى حالة التعاون والتكامل فيما بين الدول، عبر مراحل ودرجات تنطلق من أبسطها ثم تتطور حتى تصل إلى درجات أعلى للتكامل الاقتصادي وتحقيق الاندماج الاقتصادي التام وهو أقصى مراحل التكامل.

ولا يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول إلا بتوافر شروط، ومقومات ودوافع تعزز كيانه، ومن الملاحظ أن هذه المقومات والدوافع لا يمكن أن تحقق التكامل في غياب الإرادة السياسية، فمن عوامل نجاح التجربة الأوروبية هو الرغبة والإرادة السياسية للدول الأعضاء.

نتائج الدراسة:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي ضمناها في مختلف فصول وأجزاء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

1- أصحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

2- إن تجربة العمل العربي المشترك بين دول المجلس الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة، إذ حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه، ومما ساهم في دعم هذه التجربة التعاونية مجموعة من السمات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، فهي تتشابه تشابها كاملا في هياكلها الإنتاجية ومراحل تطورها الاقتصادي ونظمها الاجتماعية والسياسية، فالنفط يشكل النسبة العظمى من صادراتها وتحصل منه الدولة على معظم إيراداتها.

3- كان دافع قيام المجلس في البداية أمني بسبب الظروف التي مرت بها منطقة الخليج، الحرب العراقية الإيرانية، غزو العراق للكويت، وتوجه بالغزو الأمريكي للعراق.

أما بالنسبة لاتحاد المغرب العربي، فبعد تطرقنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله توصلنا إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي:

1- يعتبر التكامل الاقتصادي مجالا استراتيجيا يمكن من خلاله تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة فيه، ويساهم في زيادة حركة المبادلات البينية، إلى جانب تعبئة الموارد المتاحة واستغلالها، وقد بينت التجارب الدولية المختلفة أنه لا توجد طريقة واحدة للتكامل الإقليمي، بل تختلف مراحل التكامل تبعا للظروف السائدة في كل منطقة من مناطق العالم، وبحسب الميزات النسبية التي تتوفر عليها الدول في الأقاليم والتكتلات.

2- يعتبر التكامل الاقتصادي للمغرب العربي ضرورة ملحة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تطورات وتحديات، حيث أصبح من غير الممكن بقاء الدول منفردة، وأن عدم إقامة التكامل بين الدول المغاربية سيزيد من ضعفها اقتصاديا وتجاريا وتتحول إلى سوق كبرى مستهلكة لمنتجات كبريات التكتلات الإقليمية والعالمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، بحكم قربه الجغرافي للمنطقة وللروابط التاريخية.

التوصيات والاقتراحات:

1- إصدار العملة الخليجية الموحدة يلزم الدول الأعضاء على تحقيق منطقة مثلى، من أجل ضمان أن تكون المنافع المتحققة من العملة الواحدة تفوق تكاليفها الاقتصادية.

2- إنشاء صندوق أزمات يمول من طرف الدول الست المنخرطة فيه، وهي خطة قد تساعده على الوقوف في وجه أي طارئ مستقبلا قد يسبب في اهتزاز كيان وحدته النقدية، كما قد تجنبه فشل مشروع وحدته الاقتصادية خاصة في ظل اعتماد اقتصاده حاليا على ثروة نفطية ناضبة.

3- التسوية السلمية لمنازعات الحدودية القائمة بين دوله الأعضاء عن طريق المجلس وأجهزته المختلفة لكي لا يعيق ذلك عملية التكامل.

4- وضع برنامج زمني لإصدار العملة خاصة بعد التراجع عن طرحها في موعدها المحدد سابقا، والذي كان من المفروض بدءا من 2010، مثلما تم التخطيط إليه من خلال إعلان قمة مسقط عام 2001.

وبالنظر إلى ملخص النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن أن نضع بعض التوصيات والاقتراحات التي تخدم التكامل الاقتصادي المغاربي فيما يلي:

1- التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة، التي كانت سببا في توقف مسيرة التكامل بين أقطار المغرب العربي، لذا يستوجب العمل الجاد لإعادة بعث اتحاد المغرب العربي وتفعيل دوره باعتباره تكتل إقليمي له وزنه في الساحة الدولية.

2- ضرورة اعتماد صيغة المشروعات المشتركة كأداة لتعبئة الموارد والإمكانيات المتاحة والاستغلال الأمثل لها.

3- بلورة إستراتيجية تكامل واندماج اقتصادي، وذلك من خلال تطوير وتوسيع التعاون بين الدول المغاربية، عبر إقامة المشروعات المشتركة المغاربية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم السوق والموارد المتوفرة والمتاحة لإقامة تكامل قطاعات رائدة، تكون دعامة لتنمية مغاربية يمكن معها مجابهة الشركاء والامتناع عن التعامل الانفرادي الذي يشتت المصالح ويقلل من المنافع.

إلى أي مدى حقق اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي التكامل بينهما؟ وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين وتجربة الاتحاد الأوروبي؟

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر، الجزائر، 1994.
- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، مصر، 1998.
- حسين عمر، الجت والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية، مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، مصر.
- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1993.
- سمير التنير، العرب وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، بيروت.
- سوسن مريبعي، التنمية البشرية في الجزائر.
- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية.
- عادل خليفة، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت.
- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية تحت التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان، 1986.
- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، بيوت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- كريستين لاغارد – مدير عام لصندوق النقد الدولي، إطلاق إمكانات الاقتصاد في المغرب العربي – دور الاستثمار الأجنبي، نواقشوط 9 جانفي 2013.
- محسن الندوي، الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات ،كلية الحقوق، طنجة، المغرب.
- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، كلية الحقوق، طنجة، المغرب، ط1، 2001.
- محمد عابد الجابري، وحدة المغرب العربي.
- محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001.
- مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط3، 2005.
- هشام الخطيب، أمن الطاقة في الخليج – تحديات وآفاق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

ثانيا: قائمة المجلات والدراسات الجامعية

- أحمد مراد، التكامل والتنسيق الصناعي بين الأقطار العربية، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد 1 و2، يونيو.
- بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية وآفاقه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
- جمال الدين زروق، مقارنة السوق الخليجية والسوق الأوروبية المشتركة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.
- جورج قرم، كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة، ندوة الاندماج المغاربي: تحفيز وتنشيط الاقتصاد، تونس 2010/06/23، مركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانية
- حسنين توفيق إبراهيم، الخليج...إلى أين؟ رؤية استشراقية، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس، فبراير 2005، مركز الخليج للأبحاث
- خير الدين حسيب، بمناسبة الذكرى الخمسين لوحدة مصر وسوريا: بارقة أمل من الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد 348، شباط (فبراير) 2008، السنة الثلاثون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان
- شهرزاد صحراوي، هيكلة التحولات ديمقراطي في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013.
- صالح صالحي، التحديات المستقبلية للاقتصادات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 2، 2003.
- كريستيان كوخ، العلاقة عبر الأطلسية وانعكاساتها على منطقة الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس، فبراير 2005، مركز الخليج للأبحاث.

لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، الأردن، 2004

لعجال أعجال محمد أمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر ع5، جامعة بسكرة.

محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي.

محمد بوبوش، وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 42، ربيع الثاني.

هند عبد اللطيف المصري، أثر التغير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل الإقليمي العربي في التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2004.

ثالثا: التقارير

اتحاد المغرب العربي بين الأحياء والتأجيل، مجلة دراسات تاريخية سياسية من منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2006.

بدون كاتب، مجموعة تقارير التنمية البشرية لسنة 2001-2007، نيويورك الأمم المتحدة من 2001 – 2007.

المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنوات 2001-2006، الجزائر.

مقاربة بين الاتحاد الأوروبي والتكامل الاقتصادي العربي www.souritna.com

Rahal ali, tahar haroun, le partenariat Maghreb arabe-union européenne : quel avenir?; revue des sciences économiques et de

gestion N°2 (2003) ; faculté des sciences économiques et de gestion, université de Batna

- www.madariss.fr

- موسوعة مقاتل من الصحراء

www.moqatel.com/openshare…/sec06.doc_cuf.htm

- عائشة بن محمود، العملة الخليجية الموحدة تستقي الدرس الأوروبي قبل انطلاقها،

http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/1532.2012/3/5

- عبد المحسن بن إبراهيم البدر، اليورو والعملة الخليجية، http://www.al-.2012/3/6

jazirah.com/20120104/ec7d.htm

- رياض الفرس، العملة الخليجية الموحدة.http://www.cba.edu.kw

- Camille SARI. Algérie-marocquelles convergences conomiques ? cabrira édition. Paris 2011

- تقرير مديرية السياسة الاقتصادية العامة – وزارة المالية المغربية.

- Abdellatif Chatri. L'UMA est un immense gâchis!, jeune Afrique ; France ; 25 février 2007,

- www.imf.org

- مركز دبي العالمي، الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي [على الخط]، دبي: مركز دبي العالمي، سبتمبر 2008، متاح على :

،www.difc.ae/press_centre/archive/2008/files/539_arabic.doc

الفهـــرس

المقدمة	01
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة (التكامل الإقليمي الاقتصادي والتنمية)	
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي	12
المطلب الأول: مفهوم التكامل وأهدافه	12
المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي وأشكاله	13
المبحث الثاني: النظريات المعتبرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي	17
المطلب الأول: النظرية الوظيفية	18
المطلب الثاني: النظرية الوظيفية الجديدة	19
المطلب الثالث: النظريات الاتحادية	21
المبحث الثالث: مفاهيم التنمية الاقتصادية ومستلزمات التنمية العربية	23
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	23
المطلب الثاني: ركائز التنمية	25
المطلب الثالث: واقع التنمية العربية	27
الفصل الثاني: النشأة وأهم الإنجازات التي مرت بها التجربتين التكامليتين	
المبحث الأول: اتحاد المغرب العربي	30
المطلب الأول: نشأة اتحاد المغرب العربي	30
المطلب الثاني: واقع التكامل في الاتحاد المغربي	35
المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي	38
المطلب الأول: نشأته وظروف قيامه	38
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي	40
المبحث الثالث: واقع التنمية في كل من دول مجلس التعاون الخليجي ودول اتحاد المغرب العربي	46
المطلب الأول: واقع التنمية في دول اتحاد المغرب (الجزائر – تونس)	46

المطلب الثاني: واقع التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي (قطر دراسة حالة)	52
الفصل الثالث: مقارنة التكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والتجربتين التكامليتين وأبرز خياراتهما	
المبحث الأول: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والمغاربية	57
المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين	57
المطلب الثاني: أسباب نجاح التجربة الأوروبية وفشل مثيلتها المغاربية	62
المطلب الثالث: الجوانب الاقتصادية والتجارية لكلا التجربتين	71
المبحث الثاني: مقارنة بين تجربة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي	82
المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وأهم الإنجازات	82
المطلب الثاني: المقارنة بين تجربتي الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في خطوات إصدار العملة	93
المطلب الثالث: مستقبل الدور الأوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي	96
المبحث الثالث: الخيارات الأساسية لتجسيد التكامل لدى كل من اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي	103
المطلب الأول: تكلفة تكامل دول المغرب العربي	103
المطلب الثاني: القضايا والسياسات الواجب مراعاتها لمجلس التعاون الخليجي	108
خاتمة	116
قائمة المصادر والمراجع	121
الفهرس	127